رسالة في الفقه السياسي

لابن الراضي المدادیني

رسالة في الفقه السياسي

لابن الراضي

مقدمة

بسم الله الرحمان الرحيم و الصلاة و السلام على أشرف المرسلين خاتم النبيئين الذي أوتي الحكمة التي حسدته عليها اليهود و النصارى و معهم أمم الأرض صلى الله عليه و سلم تسليما كثيرا و رضي الله عن من تبعه بإحسان إلى قيام الساعة .

أما بعد ,

فقد سمعت أميرنا الراحل رحمه الله و هو في مسجد بين علماء المغرب يحدثهم بحديث رسول الله عليه أزكى الصلوات من علم علما و كتمه ألجمه الله لجاما من نار يوم القيامة , فتناسيت الأمر أو أنسيته مدة من الزمن ذلك أن ليس اختصاصي العلوم الشرعية فلها رجالها , و إن كنا في ثقافتنا المغربية الأصيلة اختصاصنا جميعا العلوم الشرعية بحكم أننا أمة مسلمة عريقة , و لكن أقصد من كلامي ذلك الاختصاص الذي يجعلك في محل الاجتهاد في أمور الأمة العظام التي نعيشها في هذه القرون الأخيرة , فرأيت أن الحديث لا يخصني ذلك أن لا علم لي أضيفه أو أزيد به في فشو القلم بلا منفعة , فآلاف الكتب تطبع كل عام في مشارق الأرض و مغاربها لكن لو صرفتها في القرن السابع العشري مثلا لأعطتك رسالة من أوراق قليلة كتبها غلام ابن كثير رحمه الله , أما ابن كثير و غيره فتلك جبال لا أحسب أن أقزام هذا العصر يبلغون سفحها فما بالك بقمتها العالية الشامخة رغم كيد الكائدين .

ثم مع بداوتي قلت لما لا أتصيد هذه الأقزام فما خلقت إلا لهذا , و كانت عفويتي تدفعني أن أجتهد بتلقائية تامة كأني أتبرك بالدعاء الذي فتحت عيني عليه اللهم اغنيني بالعلم , فلما بلغت مرحلة المواجهة وجدت رواية لطه حسين مقررة لنا في فصل دراسي , و كانت عادتي أن أقرأ مقرر السنة في الصيف حتى إذا بدأ موسم الدرس تفرغت لكتبي , و حتى قراءتها لا تكلف كثير وقت فهذه المقررات بسيطة في مادتها لكنها مدسوسة يعلم ذلك كل صاحب قريحة سليمة , فلما قرأت الرواية الرخيصة لطه حسين اندفعت أرد عليها

و كتبت أكثر من ثلاثون صفحة أستغرب أن يكون كاتب الرواية مسلما يشار إليه بالبنان , لكن و أنا أقرأ في الكتاب المدرسي و جدت نصا بعنوان ناصع جدا "مذهب الزنابير" و لما قرأته دعوت الله أن ييسر لي الكتاب الذي اقتطع منه النص , فما جاء السوق الأسبوعي الموالي حتى وجدت الكتاب بين يدي " تحت راية القرآن " للرافعي رحمه الله , حملته كأني وقعت على كنز فدفعت ميزانية أسبوعي فيه بكل فرح , و لما قرأت نصه بما كتبت في أوراقي و جدت أنه أنسان سليم القريحة و عبر عما بنفسي بكبرياء المسلم الذي لا يحابي أحدا .

نعم كبرياء المسلم و من ذلك مما سيكون مني في هذا الكتاب فقد ترون غرورا و احتقارا لهؤلاء الأقزام الذين يكتبون في شؤون المسلمين و هم بلا منهج و بلا مرجعية بل الأخطر أن يكونوا مدسوسين لتسميم الرأي العام المسلم , و إذا كان زمن الرافعي رحمه الله قد مر عليه ما يقرب من قرن فإن هذا العصر عرف فشوا للقلم أكثر بكثير مما عرف الرافعي و جيل الرافعي , ففي زمن الذل يستغرب أن يقف الرجل بكبريائه و قد استبيحت الأمة و خنقها أعدائها , لكنها صفة المسلم السليم لا يحيد عنها سواء أكان ذلك في الرخاء أم في الشدة , بل على العكس في أيام الرخاء قد لا يحمد الكبرياء و قد ذم في جميع المواطن إلا في مواطن القتال , و لا أحسب قلمي إلا مقاتلا فلهذا لابد لي من مشية الخيلاء بين هؤلاء قبل أن أعلمهم بعض الأدبيات فيما كتبوه عن المسلمين و عقيدتهم و شريعتهم و تاريخهم و آدابهم و حضارتهم .

و لست المتفرد بهذا فقد رأيت من نوابغ القرن الماضي الكثير ممن مشى تلك المشية المحمودة في زمن الضعف فهي توجع العدو على الحقيقة و لها ميزانها , فبعد الرافعي عائلة شاكر رحمهم الله , و بعدهم و هذا هو مرجعيتي الواقعية في الكتاب الحسن الثاني رحمه الله فلا أعرف فقيها سياسيا ظهر في العصر الحديث في مثل نبوغه , و قد اكتشف المستشرقون هذا و كتبوه في صحفهم و خطاباته غنية جدا في باب الفقه السياسي , و هو بعد لم يكن كاتبا أو منظرا فقط بل كان قائدا سياسيا عظيما قل أن تجود به الأرحام في أكثر الأزمنة حلكة و تكالبا .

و من باب الحرص على القول بما نعلم كي لا نؤاخذ بالسكوت على ما نعلم , فقد رأيت أن أصحح لبعض الأقزام ممن درس في الجامعات الغربية و رضع من ثديي زيفها فجاء ينظر و يحاج في سياستنا و تاريخنا و أعلامنا و حضارتنا فيكتشف اكتشافا عظيما جدا سماه الأزمة الدستورية في الحضارية الاسلامية , نعم و الله هكذا بلا حياء و كتب تحت هذا العنوان ستمائة صفحة من اللغو الذي لا تكاد تفهم هل صاحبه ينطق عن عقل أم فقط ينقل من كتب أخرى فالرجل يقول الفكرة و يناقضها في نفس الفقرة , و إذا لم يناقضها في نفس الفقرة حاجج و ناظر ضدها في الفصل الذي يليه ! و عجبت لمن استدل

لي بهذا الكتاب أولا و قد كان مطلعا على أمهات الكتب فأقبلت عليه لعلي أجد فيه شيئا من علم أنتفع به فما هو إلا الفوضى و الأخطاء المعرفية الفجة , و لكن يحسب للكاتب المغربي الموريطاني أنه نشطنا لتوضيح بعض الكنوز المعرفية في حضارتنا و التي سينتفع بها الجيل المقبل بلا شك ,هذا الكاتب سيكون على السفود بتعبير الرافعي على مدار الفصل الأول من هذا الكتاب و سنناقشه في محاوره بالترتيب الذي اعتمده .

أما في الفصل الثاني فسنناقش أفكار أمير علوي مغربي أصابته أيضا عدوى الجامعات الأمريكية ! فصار لا يرى في الملكية المغربية إلا ما تراه الجامعات الأمريكية , و لا يرى في الأمة المغربية و تاريخها إلا ما تراه الموسوعات الغربية و قد أتى بالغرائب و المنكرات في كتابه حتى أنه بشكل فج و لا أحسب أن الترجمة أخطأت - فقد عفاني الله من الاطلاع على لسانهم - يقول أن الصحراء غربية , و لا كلام بلا بينة و سأنقل لكم ذلك بين صفحات الكتاب كي لا يقول قائل نفتري على خلق الله بما لم يقولوا , و هو إنما قال ما قال لأنه خدم في تلك المنظمات التي كانت تعمل على تقسيم البلاد باسم الأمم المتحدة و حقوق الانسان , فطبيعي أن ينطق على لسانهم و إن كان ذلك يتعلق بقضية مصيرية لبلده التي تحكمها سلالته !

و لا أريد أن أطيل في التقديم لأني ممن يرون أن الاطالة في المقدمات من العي و مما لا تقره الخطابة السليمة , لكن أنبه أن هذه الكتب التي انقدها قد استدل بها أمامي غير واحد فهي لهم مثل المرجع فيما يعتقدون , كما أني لم أجد من تصدى لهم في كتاب جامع مانع إلا بضع مقالات صحفية في صحف حتى أصحابها لا يعرفون بوجودها , و مع ذلك تتبعتها و لا أقصد الدراسات المؤيدة , بل أقصد النقد السليم الذي يقول رأيه في الكتاب بلا محاباة أو مصلحة سياسية , فوجدت مقالا طويلا لأحد كتاب حركة الاسلام السياسي داخل المغرب برهن فيه على أن المغاربة مختلفون أيضا في إسلامهم السياسي عن غيرهم , و بين ضعف الكتاب و افتقاده إلى البحث العلمي السليم , ثم وجدت كتابا مجهولا في الرد على الموريطاني لكنه بلا منهج لم يتوقف فيه الكاتب على أخطاء الكاتب و أفكاره بل نقدها نقدا عاما و هو من أنصار هذه الحركات التي تسمي نفسها اسلامية أيضا .

و عليه رأيت أن أنشط للتعليق على أفكار الكتابين , و من و رائه تبيين الخلل الكبير في عقلية الذين تخرجهم الجامعات الغربية , هذا اجتهادي فإن أصبت فهو فضل الله و إن أخطأت فتقصيري و ضعفي أسأل الله أن يوفقني لما يحب و يرضى و الحمد لله رب العالمين .

تأصيل لا بد منه

و قبل البدء في هذه الرحلة لابد أن نتفق على توقيت واحد و نضبط ساعتنا على توقيت المملكة المغربية , و توقيت المملكة المغربية هو ما سماه الكاتب الموريطاني المغربي مبدأ الرد إلى الله و رسوله صلى الله عليه و سلم , و من وراء هذا الأصل لا تهمنا تفاهات الفلاسفة ممن هودوا المعرفة في أروبا و استدل بهم الكاتب الموريطاني على أنهم قمة العقل البشري , فالمرجع الأول و الأخير هو الوحي المحفوظ ثم إذا اتفقنا على هذا الذي لا يشك فيه مسلم , و إن كان الكاتبان يدعيان الاسلام و يتحاكمان إلى الفلسفة الغربية فيناقضان هذا القطعي عند المسلمين , علينا بعده أن نتفق على علوم المسلمين من علم التاريخ و الجغرافيا والسياسة و الاجتماع البشري , ثم بعده ما أجمعت عليه الأمم و صدقته حوادث العصر بلا تزييف الفلاسفة و المهرطقين , و المرجع الأساسي في ذلك هي دولة اليهود التي تسيطر على العالم في عصرنا و التي تحتل القدس , فهذه لا يغفلها إلا عميل أو مغفل إذا أراد أن يتحدث في الفقه السياسي و حضارة المسلمين , و العجيب أن الكاتب الذي كتب ستمائة صفحة عن الفقه السياسي و أزمته كما سماها لم ينتبه إلى ذاك الخطر, و لم يتطرق إليه و لو في فقرة بسيطة ! أما صديقنا الثاني فقد عمل على شق الصف الفلسطيني حينما خدم الادارة الامريكية في دعم حماس إبان انتخابات 2007 من خلال تلك المنظمات التي تمولها البنوك الغربية .

و هذا لعمري هو ما يعاملوننا به فنحن مرأتهم لا يهنأ لهم بال إلا بالقضاء علينا , و نحن لجهلنا و تخلفنا نندفع في التنظيرات المغفلة و ننسى النظر إلى تلك المرآة التي تعرفنا من نحن و من عدونا , و على هذا كتب أحد المخلصين من المشرق أن من لم يطلع على خطط اليهود التي نشرت في بداية القرن العشرين , و لم يتتبع خططهم في العصر الحديث الذي سمي بعهد النهضة الأروبية لا يحق له الحديث في السياسة الدولية أو في الفقه السياسي , و لعلي أجعل لكم من الكتاب مرجعا فهو غني بما يفيد هذا البحث و أقصد هنا دراسة الفلسطيني عجاج نويهض التي شرح فيها بروتوكولات حكماء صهيون , ثم ما كتبه حكماء اليهود قبل هرتزل و بعده و خصوصا كتابه الدولة اليهودية , ثم ما كتبه المخلصون لأوطانهم في الغرب و سأستمد من كتابين لا أكثر و هو كتاب النبوءة و السياسة لإحدى الأمريكيات , و الكتاب المشهور أحجار على رقعة الشطرنج الذي كتبه عسكري إنكليزي .

فهذا ما وقفت عليه و قوفا ذهنيا فإذا أردت تحقيق كلامي فعد إلى تلك الكتب , و لن أحدد لك صفحات منها بل المنهج أن تطلع على جميع مادتها لتكتمل لك الصورة و نكون قد أدينا حق العلم , أما الشق الأول المتعلق بالرد إلى الله و رسوله صلى الله عليه و سلم فلا نأخذ إلا بالصحيح المجمع عليه بين جماهير المسلمين في مشارق الأرض و مغاربها , و أقول جماهير المسلمين و أقصد بهم السنة طبعا فمن يقول بأن الإمام أقرب إلى الله من الملائكة المقربين و الرسل و الأنبياء ليس مسلما .

و لا أدري ما الذي جعل الكاتبان الأمريكيان ثقافة يصرون على الزج بالشيعة في حضارة المسلمين , و قبلهم رأيت أهل الفضل و الرسوخ في المعرفة يزجون بهذا المكون في حضارة المسلمين و منهم الشيخ أحمد شاكر على جلالته , و قد استدرك عليه من حقق مقالته فجزاه الله خيرا و قال إن لانعدام المراجع الشيعية في مصر لم يطلع أحمد شاكر على عقائد الشيعة و حقيقتهم , و لن أقول أحمد شاكر رحمه الله و حسب , بل كل من عاش قبل الثورة الايرانية كان يعتقد أن الشيعة لا خطر منهم على حضارة المسلمين , و لعل الفطناء لا يختلفون على أن الثورة الايرانيۃ كانت لتجسيد الطائفية في جغرافية المسلمين , و ربما يأتي عليها الكلام في ثنايا الكتاب فقد ذكرها الكاتبان ذكرا خجولا سطحيا !

إنما ما أقصده هي مراجع المسلمين التي أجمعت الأمة على قبولها , و من أعلى تلك المراجع بعد القرآن الكريم صحيح البخاري رحمه الله و كتب السنة التي تليه في الترتيب ثم مذهب الإمام مالك في الفقه , و هذا لنتجنب بعد الاستدلالات التي اعتمد عليها الكاتب و هي ضعيفة عند الرواة أو لا تصلح للاستدلال خصوصا ما يتعلق بأحداث الفتنة الكبرى فقد خاض الرجل في عرض معاوية رضي الله عنه بلا تثبت فيما تشبث به من الطوباوية الفلسفية , و هو أنه يريد العالم أن يستمر على منهاج النبوة و كأننا لسنا في دار امتحان و اختبار نختبر بالضعف تارة و بالقوة تارة أخرى و معهما الفتن و المدافعة مع الأعداء , فهذه هي المراجع التي اعتمدتها و الحمد لله أن مكتباتنا غنية و لا نعاني أزمة دستورية أو سياسية أو ثقافية كما قال الكاتب الموريطاني .

القسم الأول

الأزمة العلمية في كتب الشنقيطي

تعليق على عنوان الكتاب

اعتاد هؤلاء المجددينات على تصدير كتبهم بعناوين براقة لكي يجذبوا إليها أكبر عدد ممن يركز على الكلمات دون معناها , لذلك تفنن خريج جامعة برينستون في نسج عنوان براق , و اسمعوا يا ناس : "الأزمة الدستورية في الحضارة الاسلامية " أليس عنوانا عجيبا و اكتشافا مثيرا !؟ و صاحبه بعد يلبس جلباب الأكاديمي و جامع في تكوينه بين الثقافة الغربية و الثقافة المسلمة , فإذا عرضنا كلمات عنوانه على ميزان اللغة و علوم المسلمين لم نجدها شيئا ! و وجدنا جلبابه الأكاديمي مرقعا ترقيعا غير منتظم فيصير في تعدد ألوانه مثل جلباب المهرج , فأولا كلمة دستور لا توجد في قاموس الفقه السياسي المسلم و لدينا ما هو أغنى عنها و هو الشرعة , **لكل جعلنا منكم شرعة و منهاجا** , و هو أبلغ في التعبير عن ما يريد به التعبير الوضعي "الدستور" , فأمم الأرض لها دساتير و نحن لدينا شريعة .

فهل نفهم من صاحب العنوان أنه يقصد أزمة الشريعة في الحضارة الاسلامية ؟! هنا نعم قد يصير للعنوان معنى و منه قد ننفذ إلى ما بعده مما في الكتاب , لكن مهلا هل قصد الكاتب هذا المعنى ؟ أجزم أنه لم يفعل و سطور الكتاب تفضح إلى ما يريد , فقد جعل في بعض أبوابه ما سماه الكثافة النصية و ما ندري ماذا يريد بها فإذا كانت أزمة شريعة فمنهاج المسلمين صالح لكل زمان و مكان و هو يملك العصمة في ذاته , و ليس لناقص أن ينسب له كلمة أزمة هكذا بكل وقاحة و صفاقة , فهي شريعة كاملة تامة و هذا مما يعد من المعلوم من الدين بالضرورة عند المسلمين و إنكاره أو التدليس باسمه قد يدفع إلى التشكيك في عقيدة قائله صراحا .

ثم لو أحسنا الظن بصاحبنا و قلنا أنه يقصد من العنوان أزمة تطبيق الشريعة في الحضارة الاسلامية , فسنرفع عنه التهمة الأولى و نستمر معه في مضمون عنوانه و

نتساءل ببراءة تامة : إلى حدود القرن العشرين ألم تكن كل الدول الاسلامية تطبق الشريعة و تحكمها المحاكم الشرعية ؟ إن قال : لا , و ليس له أن يقولها لأن لا أحد سيصدقه , فنحن في المغرب قبل دخول الاحتلال الأجنبي كانت تحكمنا المحاكم الشرعية ,و في مصر بقيت تلك المحاكم إلى أواخر الملكية الخديوي في منتصف القرن العشرين , و في الحجاز أيضا استمرت تلك المحاكم إلى عصرنا الحالي , و هي تحكم بالشريعة الاسلامية وفق المذاهب الأربعة المشهورة .

فإذن سيفرض عليك أيها المسكين أن تقول نعم ليستمر الكلام إلى نتيجة حتمية لا مهرب لك منها , و هي أن أزمة الشريعة في الحضارة الاسلامية بدأت مع الاحتلال النصراني للبلاد المسلمة فهم من أسقطوا المحاكم الشرعية و معها الملكيات المسلمة و قضوا على تطبيق الشريعة واقعا قضائيا و سياسيا في الحضارة الاسلامية .

ثم اذا انتهينا من هذا اللغو الضبابي انتبهنا إلى تناقض عنوانك فكيف تسميها حضارة و هي لا دستور لها حسب تعبيرك أو لها أزمة في تطبيق شريعتها ؟ و الأمم لا تسمى ذات حضارة إلا أن يكون لها ما يغاير غيرها من العلوم و العمران , فهي إذن لا تعرف أزمة و تكون الكلمة في العنوان بلا معنى في سياقها , و بهذا لن نفتح كتابه إلا و نتفق أن العنوان الصواب كان يجب أن يكون على الشكل التالي : استئصال الحملات الصليبية المعاصرة للسياسة الشرعية من الجغرافيا المسلمة .

و نزيد في التأكيد على أن ذلك كان بقوة الدبابة و همجية الاحتلال و لم يسلم لهم المسلمون بذلك , بل لا زالت الدول التي حفظت بقائها تقاوم مخططاتهم و إن قبلت بما فرض بالقوة فهي لا تتوانى عن التذكير بالمرجعية العقدية لدولها و تتكتل عسكريا وسياسيا تبعا لتلك العقيدة , و لعل في حرب أكتوبر و التحالف العسكري الذي قادته السعودية في سنواتنا الأخيرة ضد التهديد الطائفي المدعوم غربيا دلائل واضحة على تشبث المسلمين مع ضعفهم و قوة أعدائهم بأصلهم و مصالحهم و أسباب بقاءهم , و من تلك الدلائل أيضا دعم بعض الملكيات في الخليج لحق المملكة المغربية في أراضيها التاريخية , وأيضا دعم تلك الملكيات للجيش المصري المتاخم على الحدود اليهودية حين قامت الفوضى في مصر , و لا أريد أن أزيد في الكشف و أقول التكتل السعودي الباكستاني الذي بيده سلاحا نوويا , و التكتل المغربي الاماراتي الذي يملك من عبقرية السياسة و المال ما ليس عند باقي الجغرافيا المسلمة , و البقية من عندكم فلولا هذه التحالفات لاحتل اليهود النيل و الفرات و هودوا القدس بشكل كامل ..

و كما رأيتم فالعنوان الأصلي للكتاب بلا محل من الاعراب و لزمنا كتابة صفحات لتحقيقه و تعريبه لكي نستطيع التعامل مع باقي مواده بسلاسة منهجية , لكن على ما أرى سيطول الكلام إذا تتبعنا الكتابين بالشاردة و الواردة .

تعليق على منهج الكتاب

أطنب الكتاب في الاقتباس فكانت مادته في نصفها كلام منقول عن غيره , و هو بعد لا ينقل إلا ما يجاري هواه و يستدل بكتاب أحفادهم لا يعرفونهم مثل الجابري , و عبد الله ياسين , و حلاق ... ثم بعض فلاسفة أروبا الذين كتبوا لأمة نصرانية أو علمانية نصرانية , و لا محل لهذا من الاعراب في موضوع الكتاب , فالجابري لا نعرفه فقيها سياسيا و عبد الله ياسين ذو هوى شيعي هو والجماعة التي أسسها في المغرب , و هذا الاغراق في النقل لا معنى له في المنهج لأن الأصل أن يدافع عن ما يكتب برأيه و معرفته و ليس بآراء الآخرين , و إلا لما كان لكتابه معنى و الطامة أن لا تجده قرأ كل تلك المراجع قراءة من ينقل عنها , و الطامة الكبرى أن تكون تلك النقولات متناقضة يضرب بعضها بعضا .

و ستجدون من هذا الكثير بين ثنايا الكتاب فمرة يهاجم ما سماه فقهاء الامبراطورية لأنهم حسب تعبيره ضحوا بالشرعية مقابل الوحدة ! و مرة يدافع عنهم فيسميهم فقهاء سياسيون ! و يرى أنهم اجتهدوا حسب وقائع التاريخ , و لا أكاد أشك أن الكتاب استدركه عليه غيره قبل النشر, ففي بعض الفصول يأتي بكلام مناقض للفصل الذي سبقه وكأنه ليس صاحب الكلام أو استدركه عليه غيره في المرحلة الأخيرة من إنجازه , وقد جعلني في حيرة أن لا يكون انتبه إلى ذلك التناقض المنهجي و العلمي في كلامه فالمفروض أنه باحث أكاديمي.

فمثلا الرجل يغرق في اتهام الحضارة الاسلامية بالأخذ و التأثر من الامبراطوريات التي أبدتها هذه الحضارة نفسها , حتى تشك أن المسلمين لم يعرفوا الحكم و السياسة إلا عن غيرهم , ثم يأتي في آخر ذاك الكلام الطويل لينفيه بفصل جديد و يقول إن الحضارة كان لها درع التوحيد فحماها من التأثر بالقيم السياسية البائدة ! و من هذا أشباه كثيرة في الكتاب لم أجد لها تصنيفا ضمن منهج اللهم منهج المجانين الذين رفع عنهم التكليف بذهاب عقولهم !

.

.

تعليق على تقديم الكتاب

هاكم أيها الناس من يقدم للرجل و هو جاهل من جهال تونس ممن يروج للعلمانية المسلمة و وقيادي في حركتها التي تدعي الإسلام ، و هو على دين صاحبه ففي العنوان الذي قدم به كلمات بلا معنى و اسمعوا أيها الناس ! : التقدم نحو الإسلام ! نعم فانتم الآن لستم مسلمين و يلزمكم الغنوشي و الشنقيطي لتتقدموا نحو الإسلام ! و لا عجب فهم أبناء البنا و سيد قطب والناس كلهم في الجاهلية إلا هؤلاء الأفراد القلائل من رواد العلمانية الإسلامية , فهم وحدهم من يعرفون الإسلام و سيقدموننا نحوه !

لا عليكم فلندع العنوان ، و ننزل إلى كلمات التقديم حيث يقول إن كل دور النشر لا تنشر شيئا جديا إلا كتبا قلائل و ومنها كتب الموريطاني ! فهي الوحيدة كتب الجد و غيرها مما اجتهد فيها علماء الإسلام عبر التاريخ كتب صفراء على حد تعبير منظريهم الأوائل , أو ليست جدية حسب تعبير هذا المتأخر ! فهي اجترارات فقهية لم تكن تصلح للزمن الذي دونت فيه فكيف تصلح لزمن الغنوشي ؟! اللهم غفرا فما قصدنا أن نذكر الغنوشي و زمانه بتلك الاجترارات الفقهية التي استمدت من شريعة صالحة لكل زمان و مكان ، لكنه أصلنا و لا نملك أصلا غيره .

طيب ثم ماذا أيها الجدي ؟ نعم ستردد الجملة الاستشراقية المشهورة إن المسلمين خرجوا من الإسلام يوم بايعوا الأمويون ! وعليه فكل ما كتبوا يعتبر تحريفا عند الغنوشي لكرامة الإنسان ! هل تحسبونني أفتري على الرجل ؟ ! إنما أنقل من تقديمه بالحرف ! ثم ماذا أيها الجدي! نعم سيثني على الكتاب و صاحبه الجدي المتبرئ من تلك الاجترارات الفقهية المنحرفة , فيقول بأنه وجد متعة في قراءته لأن بلده هي التي انطلقت منها شرارة الفوضى الغبية في بداية الـعقد الماضي ، بل يجزم أن بلده ستضاهي في ثورتها ثورة الفرنسيين في مقاومتها لتحريض ملكيات اروبا علـيها قبل أكثر من قرنين و نصف تقريبا من اليوم ! و هو بهذا لا يقصد إلا أشقاءه ممن لا يوافقونه في غبائه هذا !

نعم هذا كلامه بمتنه و ما أنا إلا ناقل عنه ، ثم أيها الناس يثني التونسي على الموريطاني فيقول إنه غاص في الموسوعات السياسية قديما و حديثا ليجيب عن سؤال النهضة , و هو اسم حركته التي يتزعم في تونس ! ثم تخونه العربية فيقول بأن الكاتب أراد الجواب عن السؤال الكبير لماذا تأخر المسلمون و تقدم غيرهم ؟ و لو سمح لي أن أجيبه على البديهة لقلت : تأخر المسلمون و تقدم غيرهم لأن أمثالكم يعيشون بين المسلمين ,

فلو نسيتم الإسلام و انضممتم إلى تلك الأمم التي ترونها متقدمة لبقيت الساحة فارغة للمسلمين ليتقدموا !

نعم و بعد فإن في تقدير التونسي أيها الناس أن هذا العمل الضخم ! يقدم إجابة جريئة و مؤمنة و صادقة و جادة عن السؤال المحوري ! و الجواب طبعا هو أن سبب تأخر المسلمين هو تشبثهم بعقيدتهم و شريعتهم و فصيح لغتهم ! و هو ما سموه ابتداء الاجترارات الفقهية القديمة ! نعم أيها الناس شريعتكم الصالحة لكل زمان و مكان هي مجرد اجترارات فقهية ، طيب و ما الحل أيها التونسي العبقري ؟!! لا , قبل ذلك يقول لنا أن كاتبه الموريطاني أجاب عن سؤال يتعلق بقضية خاصة بالمسلمين بعد الاطلاع على كل المدارس السياسية الغربية !

نعم أيها الناس وهو خريج الجامعات الامريكية العريقة حيث حصل على الدكتوراه منها بعدما كتب كلاما يثبت الطائفية في الجغرافية المسلمة تحت عنوان أثر الحملات الصليبية على العلاقات الشيعية السنية ! و قد قال التونسي إنه تعلم من الكتاب الذي يثبت الطائفية في مجتمع المسلمين الذي تأخر و تقدمت دول هذه الجامعات التي أعطته شهادة الدكتوراه ! و أقسمت عليكم أيها الناس ألا تتعجبوا فلا زال تقديم التونسي لم ينتهي ، فهو يرى أن كاتبه الموريطاني قد حصل كل علوم المسلمين و تاريخهم في كتاب واحد سماه الخلافات السياسية بين الصحابة ! فمن لم يقرأ كتاب الشنقيطي فلن يحص علوم المسلمين لأن الكاتب من الشناقطة الذين لهم باع في الرصيد اللغوي و الفقهي أو الحديثي على حد تعبيره ! و الحقيقة أيها الناس لو حقق أسلافه من الشناقطة كلامه لتبرؤوا منه و من كتبه ، ولكن التونسي يرى في الشنقيطي غير ما رأته الشنقيطية المتشددة التي حرر أعلامها من الفقه البدوي! نعم أيها المسلمون ما أنتم إلا فقهاء بدويون أما التونسي و كاتبه الدكتور الأمريكي فقد ملكوا علم المشرق و المغرب و بعثهم الله لكم في آخر الزمان ليقدمونكم نحن الإسلام !

وقال إن كاتبه وفق باقتدار لطرح الأسئلة عن الفقه السياسي عند المسلمين ليصل إلى النتيجة الحتمية و الاكتشاف الجديد , و هو أن حل المسلمين لأزمة شريعتهم أو دستورهم - و اعذروني على تشويه كلمة دستور بقدم الشريعة فهي مثل الخلافة قد عفا عنها الزمن و لا يمكن تطبيقها !- لا يكون إلا بالاقتباس من الديمقراطية الغربية ! و أقسم عليكم أيها المسلمون ألا تستغربوا و تتعجبوا فلا زلنا في التقديم فقط لكتاب الدكتور الأمريكي الذين جمع علم المشرق و المغرب !

ثم أيها الناس يقول التونسي أن كتاب الدكتور فتح آفاقا رحبة أمام المسلمين للعيش في انسجام مع منجزات الأمم , وأن يتخلوا عن قوله تعالى : **و لا تهنوا و لا تحزنوا و أنتم الأعلون إن كنت مؤمنين** فهو استعلاء زائف !! و قد فعل الدكتور ذلك بعزة متواضعة و لم

يتقاتل مع الآخر المتقدم بل تقاتل مع كل المسلمين على امتداد تاريخهم الطويل ! فالدكتور و مقدم كتبه أشداء على المسلمين حملان مع غيرهم و هذا هو تفسير العزة المتواضعة في كلام الغنوشي !.

وبعد أيها الناس فهذا الكتاب لا يستغني عنه عالم و لا متعلم بل لا يجب على دعاة الاستسلام الاعتماد على كتاب غيره لأنه يحرف دينهم ليشبه النظريات السياسية الغربية , وترضى عنه جامعاتهم و هذا لكي لا نسقط في حرج سؤال الهوية والعقيدة ! لأنه حسب عقل هذا البيدق يفضي إلى التطرف و الارهاب ، وهو لا يعلم أن الحركات المتطرفة في زمننا المعاصر خرجت من رحم هذه التنظيمات الإخوانية التي بنت قفزتها الأولى على عقائد الخوارج و تأويلاتهم السياسية , كأنه يعمل بالمثل المأثور عند العرب رمتني بدائها و انسلت !

ثم يختم التونسي تقديمه بأن دكتوره كان وسطا فلم يقبل العلمانية و لم يقبل الخلافة , فالأولى لم يشنها بشيء , أما الخلافة فهي قديمة و تؤسس أن الفقه هو احكام الشريعة ! و هذا التأسيس لن تقبله لهم النظريات الوضعية الغربية و بالتالي فهي علمانية إسلامية على شاكلة دولة تركيا المعاصرة ! بلا كثير كلام أيها الناس كما يقول المغاربة في مثلهم: سقطت و وجدناها !

و أخيرا يقول التونسي أن دكتوره الأمريكي الموريطاني لم يثني على قيادات الاخوان المسلمين و هذا هو النقص الوحيد في كتابه ! و لهذا فالكمال ليس مجاله الدنيا حسب توقيع التونسي و رأيه و قد كتب هذا التقديم من دايفوس ! و لكن اتفاق الدكتور الأمريكي مع فكر الاخوان المسلمين يشفع له أمام هذا النقص في الثناء على بعض المفكرين المسلمين !

انتهى تقديم التونسي و قد حاولت اختصاره ما أمكن كي لا أطيل على القارئ , لأنه إن طال أكثر من هذا سيقتلنا بالعجب و التعجب من هذه الأفكار العبقرية التي لا تخطر على بال الشيطان نفسه ! و بهذا الحمد لله على نعمة الاختصار .

تعليق على مقدمة الكاتب !

ثم أيها الناس تخلصنا بجهد جهيد من ركاكة العناوين السابقة ليصر هذا الموريطاني مرة أخرى على أن يجعل لمقدمة الكتاب عنوانا أيضا ! ألم أقل لكم أيها الناس إنهم يحسبون العلم كل العلم في صياغة عنوان براق من كلمات لم يعرفها المسلمون لأنها لا تفيد معنى في لغتهم ! و اسمعوا أيها الناس هذا العنوان : سيف الإمامة المسلول ! لن تجدوا ما تفهمونه طبعا لكني سأفهمكم ما يقصد به , فكلمة إمامة هذه اصطلاح شيعي محض و لم تعرفه الجغرافيا المسلمة إلا في إيران و شمال العراق , فكيف يجعله الكاتب علما على المسلمين و حضارتهم ؟! والمسلول هذه مبنية للمجهول فمن هو هذا المجهول الذي سل هذا السيف ؟ الجواب تعرفونه طبعا إنه معاوية رضي الله عنه و عبد الملك بن مروان رحمه الله ! و لكن هذين في علم المسلمين لم يسلوا سيوف إمامتهم على المسلمين بل حفظوا وحدة المسلمين الداخلية في وقت حرج جدا و نشروا عدل الاسلام في الأصقاع البعيدة , و ما علمناهم إلا أهل غيرة على الاسلام و المسلمين .

و هكذا أيها الناس نكون قد تخلصنا من عنوان مقدمة الكتاب ! بعدما علمنا أنها تلميح للطعن في علمين من أعلام المسلمين العظام , ثم لننزل إلى سطور المقدمة حيث قال بلا حياء أن دراسته تعتمد النص الاسلامي معيارا ! و لا أعلم أيها الناس هل نتوقف مع هذا الخبل أم نمضي ؟ فإن كلمات الكتاب كلها تحتاج إلى تحقيق فالمعلوم أنها نصوصا شرعية و ليست "نصا إسلاميا " و المعلوم أنها المرجع و ليست "المعيار" , ثم قال أيها الناس أن دراسته ستعتمد التجربة التاريخية الاسلامية موضوعا و هدا خطأ أيضا لا يفهمه العربي و الصواب أن يقول تاريخ المسلمين بلا فلسفة , فإذا تركنا لعقله القاصر أن يستخرج التجارب من تاريخ المسلمين فستضحكون من قفاكم أيها الناس , و التاريخ علم و ليس "موضوع " , فكان عليه أن يقول أن مرجعه الأول هو نصوص الوحي المحفوظ ثم بعده تاريخ المسلمين هكذا بلا تكلف لا يفيد شيئا في المعنى .

و اسمعوا أيها الناس ماذا تعتمد دراسته أيضا في غايتها فليستعد سمعكم و بصركم لهذه الغاية العبقرية التي تعتمدها دراسته ! : خروج المسلمين من أزمتهم السياسية ! لكن مهلا أيها الموريطاني ألم تكن أزمة دستورية قبل الآن ؟ نعم , نعم فهمناك تقصد أيها الذكي خروج المسلمين من أزمة تشريعهم السياسي ! أرأيتم أيها الناس أن الرجل عبقري جدا و لما عجز الغرب عن فرض العلمانية علينا بالترغيب و الترهيب , أرسلوا لنا أمثال هذا الذكي لكي يرسم لنا "علمانية" لكن ليس بهذا اللفظ , بل علمانية متسامحة مع الناس أن يقولوا أنهم مسلمين فقط , أما الدولة و التشريع و الدستور فعندنا أزمة و يلزمنا أن نستعين بالنظريات الفكرية الغربية المهودة التي درسها الدكتور في الغرب !

و اعذروني أيها الناس هذا كلامه بحرفه غير أنه يلمح و أنا أصرح فليس أحب إلى الرجل إلا أن يكون صريحا , ثم بعد تلك الغاية المعتمدة ! سيشرح لنا أخيرا ماذا يقصد بهذه العبارة التي لا معنى لها " الأزمة الدستورية في الحضارة الاسلامية " فقال : " تلك المفارقة بين المبدأ السياسي الإسلامي و الواقع التاريخي الذي عاشه المسلمون تاريخيا و لا يزالون من يعانون تبعاته حتى اليوم , ثم ما نتج عن تلك المفارقة من صراع على الشرعية السياسية في تاريخ الحضارة الاسلامية " و لأصرح لكم أيها الناس فإنه يقصد أن المسلمين لم يطبقوا الشريعة في شقها السياسي طيلة قرون حكمهم للجغرافيا التي سيطروا عليها , فإذا قلنا له فبماذا قامت السياسة عند المسلمين ؟ ذهب يبحث في تاريخ اضطراب الدولة العباسية ليستنتج لنا أنهم حكموا بعهد تستر الساساني ! و ربما نزيد المسألة بحثا في شرح هذا القصد الذي قصد من عبارته حين حديثه عن تأثر المسلمين بالمجوس كما زعم .

ثم ينتقل الدكتور في تبسيط اكتشافه فيقول إنه يقصد الأزمة الحضارية عند المسلمين ! نعم و الله أيها الناس فما ظلمنا الرجل فهي مرة أزمة دستورية و مرة أزمة سياسية , و مرة أزمة حضارية ! و المعنى أن المسلمين لا حضارة لهم بل كلهم أزمات , ثم انتقل ليكرر علينا فصول كتابه و يربط بينها بمقدمات طويلة جدا و لن أناقشه فيها الآن مع أنه ناقش الموضوع في المقدمة , و المنهج أن يشار إليه فقط إن اقتضى الحال و لذلك جعلت الناس فهارس لفصول كتبهم , فالمقدمة تكون مدخلا فقط إلى مادة الكتاب , لكن السيد أطنب في المقدمة و جعل لها عنوانا ! ثم لم يكفيه ذلك فاحتاج إلى مدخل و جعل له عنوانا أيضا !

المسلمون لا ينسون !

لا عليكم أيها الناس فلنلقي إطلالة لا مدخل كتابه فقد عنونه ب "إمكان يأبى النسيان ", و يقصد به أن دولة المسلمين في بدايتها طبقت النص السياسي في واقعها العملي وهذا إمكان يأبى النسيان حسب ما كتب , لكنه تناقض صريح لمعنى كتابه و هو أن المسلمين عبر تاريخهم و حضارتهم التي طبقت الآفاق لقرون متواصلة لم ينسوا أبدا تلك الفترة , بل حفظوها بما لم تحفظ أمة تاريخها و لكن واحدا منهم لم يدعي يوما أن له ذاك الكمال المثالي في الواقع , بل انغمس المسلمين بناء على العلم الذي في الوحي على تدبر الفقه في الأحكام , و كتبوا في ذلك المدونات الطوال في جميع مناح الحياة , و تركوا باب الاجتهاد قائما إلى قيام الساعة فيما لا يعارض أصول دينهم بل ندبوا إليه و اجتهدوا , و كعادة المطنبين جعل للمدخل اقتباسين لكتاب آخرين مضمونهما أن المسلمين حرفوا دينهم و شوهوا الصورة التي شادها الاسلام حسب تعبير كاتب منهم .

و قد تخلصنا من عنوان المدخل و اقتباساته أيها الناس فلننزل إلى سطور المدخل ! و هنا تبدأ المتعة الحقيقية في فهم عبقرية الدكتور و تنظيراته , فقد استدل بكلام مبتور من كتاب الملل و النحل و نصا طويلا عن الكواكبي يزكي بهما اكتشافه , و هو أن كل الصراعات الداخلية في تاريخ المسلمين قامت على طلب الكرسي السياسي ! أرأيتم اكتشاف مذهل جدا أيها الناس ! لأن الامم قبل الاسلام و بعده كانت تتصارع فيما بينها على طلب الفضيلة , و المسلمون وحدهم من لعب فيهم فقههم البدوي و تقاتلوا على كرسي الحكم ! فهل أزيدكم أيها الناس من اكتشافات الدكتور ! ؟ لعلكم لا تمانعون .

و لكن قبلها ما هذا الشهرستاني و الكواكبي ؟ أليس المرجع الأول هو نصوص الوحي ؟ , لا بأس لن ندقق مع الدكتور حتى يختنق و يشنق نفسه , بل سنقبل له بالشهرستاني فهو عالم له إنتاجه المعرفي الذي لا يختلف عليه , لكن هذا الكواكبي ! نعم هذا الكواكبي الذي يتخذه الدكتور مرجعا , ماذا أنتج للمعرفة ؟ كتاب ؟ هل لقي قبولا ؟ لا أعلم أن أحدا التفت إليه , و قد قرأته فوجدته مثل دراسة الدكتور كل كلماته تحتاج إلى تحقيق طويل فكيف يصبح مرجعا يستدل بكلامه نصا ؟ !

فلأجب بصراحتي الكواكبي أيضا ذهب مذهب الغرب و جامعاتهم , و عاد إلى المسلمين بفكرة جديدة و هي أن الخطر ليس من العدو الذي يلقم ذخيرته و راء البحار , بل

من الاستبداد السياسي المتمثل في الخلافة العثمانية القديمة ! نعم أيها الناس هذه هي النظرية العبقرية الجديدة التي اكتشفها الكواكبي و التي يستمد منها حفيده الدكتور الموريطاني ما يملأ به صفحات كتابه !

و بعد النقلين رجح الدكتور قول المتأخر و علوه على قول الشهرستاني ذلك أن المتقدم لشقاوته لم يدرك الدولة الدستورية الحديثة ! و المتأخر يصرح تصريحا أن المسلمين تركوا دينهم و تقاتلوا على الملك و السلطان ! و العجب أيها الناس كيف صمدت هذه الأمة إلى ما قبل الاحتلال الصليبي في القرنين الأخيرين و هي أمة تركت الدين و تقاتلت على كرسي الحكم ؟ بل أكثر من ذلك يقول أن أصل كل الخلافات الفقهية و العقدية مبدأها الخلاف السياسي , و هو حكم لا تدقيق فيه بالمرة بل وراءه ما وراءه مما في كتابه أن الصحابة كانوا على اختلاف سياسي , ويرده أحداث القرن الواحد و الاربعين التي سميت بعام الجماعة و سماها "صفقة الجماعة" ! أظهرت أن المسلمين لا يختلفون سياسيا بل تقع بينهم النزاعات كباقي البشر فهم ليسوا ملائكة و لعلي أزيد هذا بيانا و أقول إن الحسن و الحسين رضي الله عنهما قاتلوا في جيش المسلمين و الخليفة معاوية رضي الله .

لكن من نناقش ؟ إن الدكتور تلميذ جلد للمستشرقين و لو ذهبنا نتتبعه في كل شاردة و واردة لما وجدنا جملة مفيدة , و كما ترون فهذا فقط المدخل و ها هو قد شحنه بعدة أسماء و اقتبس منها و جلس يشرح فيها كأنها خفيت عن التوضيح ! ثم جاء بكلام مصري فقال إن الجغرافيا المسلمة اليوم أصبحت دار حرب , و ذكر كل الأسباب إلا السبب المباشر الذي هو التدخل العسكري الأجنبي , فلا ندري لم التدليس الناعم في كتاب سينشر و سيقرأه الغبي و الفطن ؟! و الناس ليسوا كلهم على مثل غباءه ليفهموا كلامه هكذا جزافا بلا تحليل واقعي أو سند معرفي .

ثم يستدل الدكتور بفيلسوف الحضارة أيها الناس ! هل تعلمون من هو فيلسوف الحضارة ؟! لا عليكم أنا أيضا لا أعلم لكن الدكتور يعرف كيف يطلق الألقاب التي لا معنى لها ! طيب أيها الدكتور فلنسمع فيلسوفك الجزائري حيث يكتشف هو أيضا كلمة جديدة و هي الحكومة الديمقراطية الخليفية ! يقصد بذلك الخلافة الراشدة , و لا تيأسوا أيها الناس لا زال من هذا العجب أطنان داخل فصول الكتاب! نحن الآن فقط في المدخل الذي تشك أنه مخرج لا مدخل ! و نحن نرد على فيلسوفه أن شعاع حضارة المسلمين لم ينطفئ إلى يومنا هذا و الأسباب التاريخية لأفوله كان التدخل الأجنبي دائما حاضر فيها , فهو إذن التدافع الخارجي مع الأمم و ليس الفلسفة الفارغة التي تدلس جوهر الكلام بتنظيرات هامشية لا يلتفت إليها ذو عقل.

ثم أيها الناس لا تنقضي عجائب الدكتور الكاتب فيقول إن تراث المسلمين في السياسة تداخل بين أربعة نماذج ! لكن بعد بحث بسيط تبين أن تلك النماذج لا وجود لها غير البيعة

الشرعية , فلم يعرف المسلمون نموذج الامبراطورية الفارسية المقدس للحاكم و لا نموذج الديمقراطية اليونانية الرومانية الذي كان مفعما بالحيوية و الحرية حسب تعبير الدكتور! فها هو التاريخ أمامه و ليأتنا ببينة على تلك النماذج و تصارعها , لقد انتبه هو نفسه إلى أن ثقافة اليونان اندرست قبل الاسلام بقرون , و لم تكن ثمة قبلية في صدر الاسلام تصارع الدولة الشرعية , بل كانت خلافات فقهية جانبية أحدثها المحدثون الذي دخلوا الاسلام لإحداث الفتنة فيه و شخصية ابن سبأ معروفة في تاريخ المسلمين , و كذلك قول عائشة رضي الله عنها في أحداث الردة : ارتدت قبائل العرب و اشرأبت أعناق اليهود و النصارى .

و من هؤلاء الأوباش المحرضون على قتل عثمان رضي الله عنه و المسلمون يفهمون هذا جيدا من تاريخهم , فأين هي هذه القبيلة و صراعها مع الشرعية السياسية ؟ إنما الدكتور لا يقصد القبائل المرتدة في خلافة الصديق , بل يقصد خلافة معاوية رضي الله عنها التي أجمعت عليها الأمة و لم يقم له مخالف طيلة عشرون عاما من حكمه , فلو كانت قبلية أيها الدكتور لما استمرت الدولة لشهور فما بالك بما يقارب قرنا !

و الكاتب الدكتور أيها الناس يريد أن يفرض علينا رأيا قديما جديدا و هو أن خلافة معاوية رضي الله عنه ليست شرعية و ما نعلم هذا , و ما نعلم أيضا أن المسلمين اختلفوا في الخلافة أو من يتولاها رغم الفتن التي قامت في الستين سنة الأولى من الهجرة , إنما الخلاف وقع بعد وفاة معاوية رضي الله عنه و السبب وراء ذاك الخلاف جغرافي و ليس سياسي , ذلك أن الحواضر الاسلامية لبعدها الجغرافي شكل لكل منها رأي حسب مدرستها الفقهية ثم انحصر ذاك الخلاف أخيرا بين الشام و الحجاز و العراق .

فأهل المدينة لما عاشوا من الخلافة الراشدة تشبثوا بهذا المبدأ دون النظر إلى تمدد البلاد و تغير حال الناس , و هذا الذي جعل المسلمين في الشام يرون استحالة ذلك المبدأ لتفرق المسلمين في البلاد و من ورائه استحالة إجماعهم على خليفة واحد , و خطأ كل الدراسات المعاصرة أنها تأخذ من غير مصادر المسلمين المجمع على قبولها بينهم , بل تأخذ من الموسوعات الغربية التي كتبت عن المسلمين و تاريخهم , و هي للصراع العقدي لن تكون منصفة في تلك الكتابات , و إن سلمنا أن بينهم منصفا فلن يكون دقيقا في قراءة تاريخ المسلمين لطبع اللغة و المناهج .

ثم أيها الناس قبل أن يشرح لنا الدكتور كلمات كتابه استنتج و هو بعد في المدخل أن بداية دولة المسلمين شهدت صراعا بين قيم البداوة السياسية في الجزيرة العربية و أحكام الشريعة , و حرت و الله أيها الناس أن أسمي الأشياء بمسمياته لأن رأس مال هؤلاء الدجالين هو التدليس في أسماء الأشياء , فنحن نعرف أحكام الشريعة و ليس " القيم السياسية الإسلامية " , فهذه إذا قالها غير المسلم قد نتفهمه أما أن يقولها المسلم فهو يفتح

باب مساءلته .

و إذا تجاوزنا التحقيق اللغوي و هذا هو الذي يزيد في تعب هذا العمل , حققنا كلامه من تاريخ المسلمين فما وجدنا هذا الصراع الذي يسميه بين سياسية بدوية و سياسية شرعية ! فهو أقر أن العرب لم تكن لهم قيم سياسية قبل الاسلام و إن كان كلامه هذا موضع التحقيق أيضا , و تلك الصراعات الفقهية التي حدثت في بداية الاسلام بين المسلمين لم يكن لها أي مؤشر قبلي و نحن نتحداه و نتحدى كل من يرى رأيه من المستشرقين أن يأتي بقرينة على هذه البداوة السياسية , خصوصا و أن الدكتور يقول لنا أن تلك البداوة السياسية هي التي حكمت بعد سنة أربعين من الهجرة , و لا أعرف كيف تستطيع هذه البداوة السياسية أن تحقق وحدة جغرافية و استقرارا داخليا و توسعا خارجيا !

ثم أيها الناس سينزل الدكتور أخيرا لكي يتحفنا باللغة العربية و يشرح لنا كلمات عنوانه لغويا , و هذا منهج الفلاسفة و ليست منهج العلماء و لكن لا بأس فلنتحمل هرطقة هذا المنهج و نذهب إلى شرحه اللغوي أيها الناس , لنجد هذا الشرح و أقسمت عليكم أن لا تضحكوا اسمعوا ! : " فما نقصده ب "الأزمة " في عنوان هذه الدراسة هو في الأساس أزمة الشرعية السياسية ..." نعم أيها الدكتور تجيد شرح المعاني فالأزمة هي أزمة !

ثم ينتبه الدكتور لتناقض كلامه عندما يعلم أن أزمة وصف مؤقت فيتفلسف أيضا و يقول إنه لم يقصد بها المعنى اللغوي أو السياسي أو القانوني الضيق ! إنما قصد بها المعنى الذي يفهمه وحده ! ولكم أيها الناس أن تضحكوا كيفما شئتم فالدكتور يصر أن يعمم لفظ الأزمة على كل تاريخ المسلمين وحضارتهم .

و أيضا أيها الناس هو لا يستعمل الدستور بمعنى وثيقة محددة , بل يقصد به "طريقة بناء المجتمع و الدولة " , و الدكتور لا ينتبه إلى أن المسلمين لهم شريعة و ليس دستورا و تلك الشريعة صالحة كاملة شاملة للزمان و المكان و هي المعتمدة عندهم بلا خلاف في بناء المجتمع و الدولة , و انتبه الدكتور أن هذه الكلمة ليست عربية و لم يستعملها العرب الأوائل , و مع ذلك أصر على أن يسمي الوثيقة بـالمرجع , و المسلمون لم يعرفوا دستورا غير الكتاب و السنة إلا في القرون الأخيرة حين احتلت جغرافيتهم من الأجانب , و قد استدل هو بتستر الساساني و نضيف إليه أيضا الباساق التتري , لكن هل هذه النظم السياسية اعتمدها المسلمون في دولهم مرجعا ؟ لن يجد الدكتور الموريطاني من يتفق معه على هذا من المسلمين لكن قد يجد الكثير من المستشرقين على رأيه !

و إن كان الدكتور قد آتى باستعمالات الدستور في ما بعد القرون الثلاثة الأول فكلها استعمالات معرفية و ليست تشريعية , و كلها تعرف الدستور بالمرجع , ثم هو بعد

ذلك أراد أيها الناس أن يظهر عبقريته ! فقال إنه يقصد بالدستور "القيم السياسية التي سنها النص الاسلامي ليتخذها المسلمون أصلا و معيارا أخلاقيا و تشريعيا في بناء السلطة السياسية و أدائها " , و لم كل هذا اللف و الدوران يا دكتور ؟ فالمسلمون يسمونها شريعة و ليس دستورا , ذلك أن الشريعة أبلغ في معناها و أسلم لهم من هذه الهرطقات الفلسفية .

و لسنا نوافق الدكتور على رأيه في أن المسلمين حرفوا شريعتهم و تخلوا على مسؤولياتهم , بل إن تلك القيم بقيت راسخة اعتقادا و عملا إلى عصرنا هذا , فنحن في المملكة المغربية إلى هذا العهد تحكمنا دولة إمارة المؤمنين , و الدولة السعودية قامت على السياسة الشرعية فكان الأمير في بداية الدولة مثل عامة الناس , وقد استنتج هذا وفد الدولة الذي أرسله الأمير العلوي لاستطلاع حال الدولة السعودية الوليدة , و لست ممن يكثر من النقل لكن يمكنكم أن تعودوا لهذا في كتاب الاستقصا للناصري رحمه الله و تقفون على الكلام بتفاصيله .

ثم أيها الناس لا زلنا في مدخل الدكتور ! ننزل معه إلى المنهج و الأطروحة و الحدود ! و من جديد التكرار الممل فهذه الأفكار كررها في المقدمة و المدخل و الشرح اللغوي و ها هو يكررها هنا فيما سماه الأطروحة ! لكنه أضاف ما نعلق به على ما سماه خوف الثقافة الاسلامية من الفتن ومن تبنيها مبدأ الثورة على الظلم السياسي ! فما نعلم أن هذا الخوف في أمة الاسلام لكننا نعلم حرص رجالها على أمن و استقرار جغرافيتهم , و لم تكن "الثورة" من مبادئ الاسلام أو من أحكام الشريعة لكي يتبناها المسلمون , ثم معنى أيها الناس : "ترجمة القيم السياسية الإسلامية إلى إجراءات نصية دستورية تستجيب لمقتضيات الوحي الإسلامي و لطبيعة الدولة العقارية المعاصرة " ؟! أليست تلك القيم هي نصوص الوحي ذاته ؟ ثم إن الدولة هي من عليها أن تستجيب لأحكام الشرع سواء أكانت قديمة أو حديثة أو معاصرة , و ليس العكس .

ثم يا أيها الناس طرح الدكتور الأسئلة التي سيجيب عليها في كتابه و كلها أسئلة هذيانية فلسفية , فالسؤال الأول يحمل المسلمون ما لم يحملونه من قيم غيرهم في حين أنهم لم يقبلوا تلك القيم إلا تحت نير الاحتلال الغربي لجغرافيتهم , و السؤال الثاني نفسه السؤال الأول فقط كرره بصيغة أخرى , أما السؤال الثالث فهو حول إحياء تلك "القيم" و لكن ليس كما علمها المسلمين بل حسب سياق عصر الدكتور! ثم السؤال الرابع و هو الكارثة القاسمة و معناه أن شريعة المسلمين قاصرة و تحتاج أن تستمد من الفكر السياسي الغربي و التجربة السياسية الغربية ! نعوذ بالله من هذا القول أيها المسلمين .

ثم يتحدث الدكتور الموريطاني عن طموح دراسته و هو أيها الناس : " الخروج من طوق الفقه السياسي الموروث " ! و ما هو أيها الدكتور هذا الفقه السياسي الموروث ؟ نحن لم نرث غير ظلم الاحتلال و تدخله في شؤوننا الداخلية و الثقافية أما عن أسلافنا فلم

نرث عهد تستر و لا باساق المغول و لا جمهورية اليونان , بل ورثنا شريعة كاملة شاملة صالحة لا يأتيها الباطل من بين يديها و لا من خلفها , و هذه الشريعة هي التي يدنس الدكتور في إسمها فيقول : الفقه السياسي الموروث ! فطموح دراسته إذن هو الخروج من عدل شريعة المسلمين إلى ظلم النظريات الوضعية الغربية , و هذا الدكتور ينسى أن تلك الجامعات التي درس فيها بنيت من نهب ثروات الشعوب بالقوة و الظلم!

ثم أيها الناس تعالوا لكي تكتشفوا حدود دراسة الدكتور التي لا حدود لها ! فهي تحد بعلم الأخلاق و الفلسفية السياسية و فلسفة التاريخ , و كل ما في الأمر أيها الناس فلسفة فلم يعرج على أي علم من علوم المسلمين مع أنه لتناقضه يتحدث في موضوع يخص المسلمين أولا و أخيرا , و ما هي هذه الفلسفة السياسية و ما هو هذا التاريخ الفلسفي ؟! لعل الدكتور لن يجد جوابا قاطعا إلا أن يقول علم السياسة و علم التاريخ فعندئذ قد يفهم لغطه جزئيا .

و ها هو الدكتور يحاول أن يجد منهجا لدراسته لكنه لا يفلح و يعترف بتداخل المناهج في كلامه و فوضويتها ! لأنه طبعا لا يستقيم على كلام ! ثم ينبهنا الدكتور أنه سبق العالمين إلى الجمع بين ثلاث مدارس في دراسة السياسة , و إن كانت هذه المدارس في الغرب فإننا لم نعرفها في حضارتنا , فالنص يؤخذ من السياق ليتم به الإجراء و لن تجد باحثا في السياسة يستغني عن واحدة من الثلاث , ثم إن المنهج يبقى خفيا و من الغباء التصريح به فمن عرف شيئا من العلم سيفهم أي منهج نهج الدكتور دون الإغراق في هوامش الموضوع و تضييع وقت القارئ .

ثم أيها الناس كلما أفتح فقرة من فقراته أجد تلك الفكرة التي تتكرر في كل صفحة و نحن لا زلنا معه فقط في المدخل ! لكن و هو يستعرض المدارس لم ينس أن يعرض بأهل الحديث فيما سماه "مدرسة التأصيل الشرعي السلفي " , و اتهمهم ب"الهروب إلى التاريخ " , و "الاحتماء بالهوية " , ثم علل ذلك بأن هذه المدرسة " لا تميز تمييزا واضحا بين الوحي المطلق و التاريخ المقيد " , و لا نعلم من أين جاء بهذا و نحن في المغرب لا نتسمى بالسلفية لكن لعل الأشقاء في الحجاز يكذبون الدكتور في تعليلاته المدلسة , و بعد السلفيين كما سماهم هل يوجد مسلم سليم العقيدة في الكون لا يفرق بين الوحي و التاريخ ؟!

إن باستقرائنا لدراسة الدكتور الأمريكي وجدنا أن هذه العلة التي رمى بها غيره واقع فيها إلى عنقه , فهو لا يفرق بين الوحي و التاريخ في كل تحليلاته , و إلا لم يستدل نقلا عن الأعاجم حول معركة صفين و يجعلها وحيا مطلقا ؟

ثم أيها الناس يزيد الدكتور في تعليلاته الكاذبة فيقول إن الأمم الراشدة تقسو على ماضيها من أجل إنقاذ مستقبلها ! و لم يحدد لنا من هي هذه الأمم الراشدة التي تقسو

على ماضيها ؟! هل هي أمة اليهود التي تحتل القدس أيها الدكتور ؟! على حسب ما نعلم فإنها تقدس العهد القديم و ملوك بني إسرائيل تقديسا وثنيا , و إن كان الدكتور يريد أدلة فليقرأ كتيبا تحت عنوان " الجنرال في أثر الحاخام " , ثم ماذا بقي من الأمم الراشدة ؟ النصارى ؟ فليقرأ الدكتور كتاب " النبوءة و السياسة " ليعلم ماذا يشكل الماضي في السياسة الأمريكية , ماذا بقي أيها الدكتور؟ شعوب شرق آسيا لا زالوا يعبدون الحجر و الشجر و الحيوان , ولم نسمع يوما راشدا من هذه الأمم يقسو على ماضيه , بل الماضي هو حافز الحاضر و المستقبل عند كل الأمم , بل حتى من لم يجد له ماض يتعلق به اخترع له واحدا لكي يبني عليه ويحفز أجياله وفقه , ثم أيها الناس يتهمكم الدكتور بلا حياء فيقول تلميحا إن أمتكم أمة الاسلام ليست أمة راشدة لأنها تحتمي بالهوية و تهرب إلى التاريخ و لا تقسو على تاريخها !

ثم أيها الناس إن الدكتور يستنكر العلمانية كما نظر لها آخرون , فهم صرحوا تصريحا و لم يفهموا عبقرية الدكتور , فهو لا يريدها دولة علمانية بل يريدها دولة فلسفية ! و دولة عقلانية ؟ و ما تكون هذه الدولة الفلسفية و العقلانية أيها الدكتور ؟! سيجيبنا الدكتور بلسان حاله : خليط من العلمانية و ما يوافقها من شريعة المسلمين ! هكذا بلا لف أو دوران أيها الناس .

و يقترح عليكم الدكتور أيها الناس طريقا سهلا للخروج من غيكم الذي ينافي الرشد و هو أن" تكتشفوا ذاتكم و منظوركم القيمي الخاص تبعا لمنظومات القيم البشرية "! و ليس تبعا للوحي المعصوم , فأنتم أمة تأنف من التقليد و تقصر في الاجتهاد , و عليه أيها الناس خرج الدكتور الموريطاني ليجتهد لكم في شرعكم بعيدا عن التقليد ! و ها هو اجتهاده المبجل بين أيديكم فلكم الحكم !

ثم إننا لا نسلم للدكتور أن أمة الاسلام لا تجتهد سواء في قرون القوة الضعف أو قرون القوة و السيادة , و النماذج كثيرة بين بيديه فها هي دولة سنية تمتلك سلاحا نوويا , و ها هي الجيوش المسلمة قد اجتهدت في حرب أكتوبر و حررت بعض أراضيها , و ها هي المملكة المغربية تواجه أمم العالم للحفاظ على و حدتها الترابية , فكيف يحصل كل هذا أيها الدكتور بلا اجتهاد ؟!

و ها هو يصرح أخيرا بعد صفحات من التكرار حيث يقول : " فإننا نرجو أن تكون أيضا جسرا بين الثقافة الاسلامية و الفكر الانساني عموما , و بينها و بين الفكر الديمقراطي الغربي خصوصا " , أعلم أنكم مثلي أيها الناس لا تفهمون شيئا من هذه الركاكة , و لكن لنبسط كلامه قليلا ليظهر لنا التصريح , فهو يستدل في قابل الصفحات ب"مبدأ الرد إلى الله و رسوله " , فلندعه يحاكم عبارته هذه إلى الكتاب و السنة و يفهم غبائه بلا حاجة لنا أن نفهمه إياه , فهل أيها الناس شريعة المسلمين ناقصة حتى تحتاج إلى جسر مع

"الفكر الديمقراطي الغربي " ليكملها ؟ هكذا يرى الدكتور الأمريكي الموريطاني!

و لسنا نقر الدكتور على أن الاسلام كان " أقرب إلى العالم الغربي القديم ذي التقاليد الديمقراطية القديمة العريقة منه إلى العالم الشرقي القديم ذي التقاليد الاستبدادية العريقة " فالإسلام ليس له "روح تحررية " أولا , و ثانيا لا قرينة واحدة تدل على أن الاسلام كان أقرب إلى وثنية اليونان , و ثالثا ليس هناك عالم غربي عادل و عالم شرقي مستبد , بل رأي هيغل لا يستند على حجة لأن كل الكتب السماوية التي توجب العدل نزلت في المشرق و ما كانت الشعوب الغربية في تاريخها إلا همجية متوحشة , لكن الدكتور أيها الناس لا يفهم هذا بل يصر عليكم أن " تستمدوا من التجربة الغربية بعيدا عن عقد النقص أو عقد الاستعلاء" , نعم والله أيها الناس إن هذا لكلامه بالحرف , ثم يقول إن المسلمين لن يخرجوا من أزمتهم إلا بالمصالحة مع بقية البشرية ! ولا نملك أن نقول له إلا أن بقية البشرية هي من عليها أن تتصالح مع المسلمين , و منها دول الاحتلال التي تحتل جغرافية المسلمين و تنهب خيراتهم .

إن الدكتور أراد أن يكتشف جديدا غاب عن المسلمين فقال إن الاسلام في سياسته بين مبدأين " التأمر في الأمير" و" التأمر من غير إمرة " , و الاسلام لا يعرف هذا بل المبدأ الأساسي للسياسة الشرعية هو البيعة , و بهذا يتميز المسلمين عن باقي الأمم , فكل نظام سياسي لا يعتمد البيعة الشرعية لا يعد شرعيا عند المسلمين , أما ما قال عن التأمر من غيرة إمرة فهذا لم يعتبره المسلمون يوما , و هو إن كان وارد المتن في الحديث النبوي فهو إخبار و ليس تشريع , و إمرة الجيش غير إمرة السياسة فما كان في غزوة مؤتة شأن عسكري , و الدكتور يخوض في شأن سياسي محض !

ثم يصر الدكتور أن مبدأ " التأمر في الأمير" هو الذي تنصب القيم السياسية حوله و هو الأصل , أما التأمر من غير إمرة فهو لحالات الطوارئ ! و يقصد بالمبدأ الأصل تحكم الأمة في حكامها ! و لكم أن تندهشوا أيها الناس كيف يكون حاكما و متحكما فيه ؟! و المسلمون لا يعرفون كل هذا الخبل , فالحكام و المحكومين يجب يتحكم فيهم الشرع أولا و أخيرا وفق البيعة الشرعية التي تجعل الأمير المبايع مسؤولا أما الشرع و ليس أمام أهواء الناس التي لا تجتمع على رأي , و لو كان هذا الخبل لخضع الصديق رضي الله عنه لارتداد القبائل العربية عن الزكاة ما دامت لهم الأكثرية العددية , ثم حتى الأثر الذي بنى عليه ليس نصا من الكتاب أو السنة النبوية بل هو قول لأحد حكماء اليمن , و العربي لا يفهم من عبارة " تأمرتم في آخر" أي أنكم تحكمتم فيه كما فهم الأمريكي ! بل يفهم منها أنهم جعلوه عليهم أميرا يحكم و يسود .

و على هذا كما قال المغاربة اطبخ الماء تجد الرغوة , فلا سند لهذه المعادلة التي يتبجح الدكتور إلى السنة النبوية , و لم نسمع يوما فقيها معتبرا يقول بهذا اللغو حتى نتابع

الدكتور عليه و ها هي نصوص الكتاب و السنة و ليأتنا ببينة على كلامه , ثم أيها الناس و هو يحاول أن يستدل على هذا اللغو من السنة النبوية قال كلاما مضحكا جدا و تالله إن هذا الموريطاني ليسلي علينا اسمعوا أيها الناس : " فاستحق الوصف ب التأمر عن غير إمرة في التعبير النبوي , و التأمر من غير إمرة في تعبير البخاري " !! و هل كان للبخاري تعبير خاص ؟! اسألوا العلامة المحدث الدكتور الأمريكي ذي الأصول الموريطانية !

و ها هو الدكتور يزيد في الدفاع عن استدلاله فيقول إن البخاري رحمه الله بوب هذا الأثر تحت اسم : " باب من تأمر في الحرب من غير إمرة إذا خاف العدو" و تعبير البخاري ناصع بهي لا يحتمل تأويلا , و هي إمرة الحرب لا إمرة السياسة كما اجتهد الدكتور العلامة , و المسلمون لا يعرفون هذا الذي يخرف به من أنه يطابق ما جاء به القانون الدستوري المعاصر , فإمرة الحرب لا نقيس عليها إمرة السياسة , و لا نضع كل السلطات بيد دكتاتور ليخرج البلد من أزمته لأن هذا الكلام متناقض جدا , فالدكتاتور لا يصلح الأزمة بل يزيدها خرابا .

ثم أيها الموريطاني إن الفقهاء عند المسلمين هم العلماء بأحكام الشرع و ليسوا مصدرا للتشريع , فهل تريدهم أيها الدكتور أن يكونوا ثوارا و محرضين على الفتنة ؟! و هل تحسب أولئك الفقهاء يتحدثون وفق أهوائهم !؟ لا أيها الدكتور إنها نصوص قطعية لا تقبل تأويلا , و لا نشك قيد أنملة أن الحركات الإرهابية المتطرفة المعاصرة خرجت من رحم هذه الكتابات , و أن الدماء التي سالت و لا زالت تسيل في الجغرافية المسلمة سببها كلام الدكتور وأمثاله , ولهذا وجدت أن الرد على هذه الكتب فـرض على كل مسلم عالم فهو ليس كتابا بريئا ضمن البحث الأكاديمي , بل دعوة صريحة إلى الفوضى و الخروج على الحكام في كل بقاع الأرض , باستثناء تركيا و قطر و إيران لأن هذه الدول هي التي تصدر هذا الفكر لذلك لا تتعجبوا إن وجدتم الدكتور يثني على العلمانية التركية فكتابه موقع من الدوحة !

ثم أيها الناس لم ينتهي مدخل الدكتور بعد فلا زال يشرح و يوضح و يكرر و لم يدخل في محاور الكتاب بعد , ثم ها هو يقف على أكتاف شذاذ الآفاق و يحسب أنه يقف على أكتاف العمالقة ويرى أبعد مما رآه الآخرون ! و هذا طبعا يدين به لهؤلاء الأعلام : محمد إقبال , و مالك بن نبي , و رضوان السيد , ومحمد عابد الجابري , و أبو يعرب المرزوقي , وعبد الجواد ياسين , و هيغل , و اشبنغلر , و هويزينغا , و هنتنغتون , و فوكوياما , و هو ليس دين و حسب بل دين خاص , أما علماء الاسلام فلهم فقط العرفان الجميل و لا خصوصية تجمعه بهم !

ثم أيها الدكتور كيف تستدل بأقوال الفلاسفة على الوحي , مع أن استدلالاتك في عمقها تناقض ما تريد من المثالية الفلسفية , فهولاء من تلك المجتمعات التي تدعوا المسلمين إلى

اتباعها , و مع ذلك يقرون أن الأفكار الفلسفية شيء و الواقع التاريخي شيء آخر , لكن الدكتور يريد أن يسقط كلام الفلاسفة على الوحي فيقول : " فمبدأ الحرية و المساوة الذي بشرت به الديانات التوحيدية لم يتحققا في أتباع تلك الديانات تحققا كاملا , لأن السياق التاريخي لم يكن نضج بعد لذلك التحقق ..." !

و أعوذ بالله من هذا الكلام فأولا هي كتب سماوية و ليست ديانات سماوية , ثم ثانيا هو دين واحد و ليس تعدد في دين التوحيد , و ثالثا الأصل الذي دعت إليه الأنبياء هو التوحيد و العبادة و ليس التحرر و المساواة , ثم رابعا ما يقصد هذا الدكتور بتحقق كامل ؟! هل يستطيع أن يأتي بمثال على هذا ؟! لا طبعا , بل سيجد العكس لأن أتباع النبيين تحقق فيهم الدين بشهادة الوحي أولا , فقد رضي الله عن المهاجرين و الأنصار , ثم بشهادة التاريخ ثانيا , و لن أحدثك أيها الدكتور عن الخلافة الراشدة بل سأحدثك عن احتلال الجزائر و عن سبب إسلام روجي غارودي , فقد أسر عند المسلمين و عاملوه المعاملة التي لم يتخيلها الفيلسوف يوما , فقط لأن دينهم تحقق فيهم تحققا كاملا و قالوا له ديننا لا يأمرنا بهذا , فأين هذا من كلام الدكتور الموريطاني ؟!

لا عليكم أيها الناس أنا مللت أيضا لكنه الواجب , و لولا خطورة هؤلاء على ناشئتنا وأجيالنا المستقبلية لما التفتنا إليهم , و اسمعوا أيها الناس و هو يستدل على نظرية هيغل بكلام هيغل الذي لا نوافقه عليه , فيقول إن البذرة الأخلاقية للدين النصراني تحققت أخيرا بتحرير العبيد و تحقيق الحريات السياسية ! حقا أيها الناس حدث هذا ؟ و أين حدث ؟ هل تحرير العبيد ينسب لدين النصارى ؟ و أين هي هذه الحريات السياسية التي حققتها النصرانية ؟!

كل النظريات التي دعت إلى الحريات السياسية لم تكن نصرانية بل كانت ملحدة علمانية صرفة , فما هذا الكذب على الملأ ؟ و هو أيها الدكتور دين المسلمين و ليس البذرة الاسلامية و سيسود في آخر الزمان سياسيا على باقي الأمم , أما أخلاقيا و عقديا و تشريعيا فهو متحقق رغم كيد الكائدين , و لا عليك أيها الدكتور أن تنظر في قنوات المسلمين يوم الوقوف بعرفة لتعلم أنه متحقق فعلا !

و الدكتور يرى أن الاسلام لم يتحقق بعد و أن الدولة النبوية و الخلافة الراشدة و إن كان الاسلام قد تحقق فيهما إلا أنه لم يتحقق ؟! ذلك شأنكم أيها الناس افهموا أو أعرضوا فالاسلام تحقق و لم يتحقق !, رغم أن الأمر بسيط فكان يكفي الدكتور أن يقول إن الاسلام تحقق و أسقط كل الامبراطوريات من حوله , و بعد القرن الثالث الهجري بدأ هذا التحقق يتراجع عروة عروة , و يخرج نفسه من هذا المأزق الذي وقع فيه .

و اعلموا أيها الناس أننا مع أتباع هيغل الألماني و بعد الدكتور ها هو محمد إقبال الشاعر يقول إن المسلمين أدخلوا " الروح الوثنية " إلى قيمهم السياسية ! و يقول هذا الكلام لمستشرق إنجليزي ! الذي أجمع قومه الجاحدون على أن الاسلام دين وثني ! و أين هي هذه الروح الوثنية أيها الشاعر؟ هل سبق لحاكم مسلم على عقيدة المسلمين السليمة قال يوما للناس أنا ربكم الأعلى ؟! حتى ما استدل به الدكتور من تقبيل البويهي للأرض أمام الخليفة العباسي لم يقره عليه الخليفة العباسي بل أمره أن يجلس , و لو اقتصر الشاعر على التخصيص لكان أحوط له من التعميم الأعمى فيجعل كل المسلمين متواطئون على إدخال "الروح الوثنية " إلى قيمهم !

و من يقول أيها الدكتور إن الحضارات التي أسقطها المسلمون استوعبتهم و لم يستوعبوها ؟! و سيطرت عليهم و لم يسيطروا عليها ؟! في حين أن اللغة العربية أصبحت تدرس في الأندلس و المغرب و فارس و الأناضول و الهند و السند و في كل الجغرافيا التي حكمها المسلمون , فهل بعد هذا الاستيعاب استيعاب ؟ و هل بعد هذه السيطرة العقدية و الحضارية واللغوية سيطرة ؟! إن الدكتور ينقل من المستشرقين و تلامذتهم من أبناء جلدتنا و لا يستحي من ذلك , و هذا النقل نتيجته الحتمية هي أن دين المسلمين مأخوذ من النصرانية و اليهودية , و حضارة المسلمين مقتبسة من فارس و الروم ! و بالتالي فليس للمسلمين دين أو حضارة , و أحمد الله على هذه الصراحة التي وهبني بفضله العظيم .

فإسلامكم أيها الناس بقي في الأجنة أو في مرحلة الطفولة و لم يولد حسب إقبال و لم يكبر حسب السنهوري , و السبب أيها الناس هم الفقهاء الذين حفظوا أحكام الشريعة و جعلوها واقعا أما الأمم الأخرى , فالسبب الذي حفظ الأمة حتى سيطرت على الشرق و الغرب و هم علماؤها و حكامها يعد سببا عكسيا عند هؤلاء الفلاسفة , و يقولون فراغ دستوري و قانوني ؟! فهل كان على الامام أبي حنيفة و مالك والشافعي و أحمد رحمهم الله أن يسموا فقههم بالقانون و الدستور ؟!

ثم ماذا لو بحثت قليلا في أصول القانون المدني الغربي لعلك تجد بعض الأحكام الفقهية المالكية , و لعلك تجد أنت و فلاسفتك أن المسلمين لديهم قانون و دستور يسمونه الشريعة , و ليسوا في حاجة إلى قانون وضعي لأن ذلك ينفي عنهم صفة الاسلام , و لعلك تجد أيضا أن حفظهم لشريعتهم و تدوينها و العمل بها كان استثناء بين الأمم و لهذا كانت أمتهم خير أمة أخرجت للناس .

ثم أخيرا أيها الناس سيذكر الدكتور علما من أعلام المسلمين المعتبرين ليؤكد كلامه السابق , فيأتي بكلام لابن خلدون رحمه الله مضمونه أن العامل الديمغرافي له تأثير على توسع الدول و تقلصها , و ابن خلدون لم يدرك فتح العثمانيين لشرق أروبا , و لم ينتبه إلى أن الأندلس و الهند و السند فتحها العرب بقوة سيوف المسلمين من البربر و الفرس و الترك

, و أن شساعة الجغرافيا هي السبب الرئيسي في توقف الفتوحات , و ليس العامل الديمغرافي و مع هذا أيها الناس ؟ أين كلام ابن خلدون من كلام الدكتور ؟ فالأول يستنبط رأيا تاريخيا , أما الدكتور فينظر حسب المستشرقين ليثبت أن المسلمين لم تكن لهم دولة أو حضارة أو دين !

ثم أيها الناس لا تجد أي تدقيق فالدكتور و فيلسوفه يظنون أن الخلافة الراشدة سقطت مع معركة صفين ! هل سمعتم هذا من قبل ؟ أين ذهبت سنتين من خلافة علي رضي الله , وهل كانت معركة صفين لطلب الخلافة ؟! لا يوجد أي نص صحيح يقول إن معاوية رضي الله عنه نازع الخليفة خلافته , بل هو التأويل و طلب القصاص لدم عثمان رضي الله عنه , و لجهل الدكتور بالتاريخ هو وفيلسوفه يظنون أن الخلافة انتقلت من المدينة المنورة إلى دمشق .

و هذا خطأ معرفي فاضح فكل من اطلع على تاريخ المسلمين من المصادر المعتبرة يعلم أن الخلافة خرجت من المدينة في عهد علي رضي الله إلى الكوفة , و قد اعترض بعض الصحابة على علي رضي الله عنه في هذه الخطوة لكن الرشيد انتبه إلى حرمة المدينة المنورة التي دنسها الأعراب في يوم الدار , و بعدها أم قتلة عثمان الصلاة في مسجد رسول الله صلى الله عليه و سلم و هذا عمل لم يقبله اغلب الصحابة , فعلم علي أن الحال قد تغير و أن صالحي الصحابة غيبهم الموت و هم جيل التربية النبوية الخالصة , فأراد أن يجنب مسجد رسول الله من تنازع الأعراب و قام بنقل الخلافة إلى الكوفة .

و لقد رأيتم قبل صفحات أيها الناس أن الدكتور يتهم المسلمين بعدم التفريق بين الوحي المطلق و التاريخ المقيد , و ها هو المسكين بلا شعور يجعل من وقعة صفين وحيا مطلقا , و الحقيقة التي يعلمها المسلمون أن ذاك حدث تاريخي كباقي الأحداث لا يغير شيئا من أمر الواقع , و كلتا الطائفتين اجتهدتا تبعا لشريعتها , و لم يتجرأ علماء المسلمين في تاريخهم على الطعن في معاوية رضي الله عنه , و لا بأس أيها الناس أن تعلموا أن 60 سنة من الهجرة عرفت الاضطراب فقط في خمس سنوات من مقتل عثمان رضي الله عنه إلى عام الجماعة هذا مع تمدد الجغرافيا .

و المحرك الأول لتلك الاضطرابات لم يكن الصحابة بل قوة خفية حركت أعراب العراق و مصر ضد الصحابة رضي الله عنهم , فلما ضربوا ضربتهم بقتل عثمان رضي الله عنه انقسم الصحابة بين من يطلب القصاص من هؤلاء الأعراب القتلة و بين من يرى أنهم كثر و يحتاجون وقتا , و لم يكن في هذا الرأي ثمة قبلية لأن عائشة و طلحة و الزبير رضي الله عنهم ليسوا أمويين , ثم إن الفئة التي قتلت عثمان انضوت تحت بيعة علي رضي الله عنه وهي بطانة السوء التي دفعته إلى المسير إلى الشام لقتال معاوية رضي الله عنه , فموقعة صفين لم يطلبها معاوية رضي الله عنه بل فرضت عليه فرضا .

و بين هذه الأحداث و احتلال الجغرافيا المسلمة أكثر من اثنى عشر قرنا , فلو قسنا الأمور برأي الدكتور لقلنا إن السبب الذي دفع الأمة المسلمة إلى القابلية للاستعمار ثم الاستعمار ليس هو معركة صفين بل تحول الخلافة من يد العرب إلى العجم , فلو احترم الأتراك أصول السياسة الشرعية بأن لا يتولى الخلافة إلا عربي قرشي لبقي التماسك في قلب أمة الاسلام , لكنهم حازوها بسيوفهم و بعدما كانوا مماليكا أخذوا رموز الخلافة القرشية من القاهرة و جعلوها في أراضيهم البعيدة , ثم اتبعوا سياسة امبراطورية و إن كانوا يدينون بالاسلام و الخلافة , و هذا خطأ جغرافي قاتل لم ينتبه له الدكتور و الفلاسفة الذين ينقل عنهم , لكن المغاربة انتبهوا له و لم يقروا خلافة العثمانيين بل في عرفنا العريق و أرشيفنا نسميهم ب" سلاطين القوارب و الحواتة " .

فما رأي الدكتور لو غيرنا عبارته و قلنا إن السبب في تأخر المسلمين و تقدم غيرهم هو انتقال الخلافة من يد و أرض العرب إلى العجم و أرض العجم , ثم نزيد له في الأمثلة أن تلك الخلافة العجمية فرطت في الثغور , ولعلكم أيها المسلمون لا تنسون أن القدس و معها الشام كانت تحت الجباية التركية التي لبعدها الجغرافي عن قلب المسلم تخاذلت و لم تستطع حماية مقدسات المسلمين , بل بدأت تقايض في سنواتها الأخيرة بجغرافية المسلمين وهذا أيها الناس معلوم لا ينكره التاريخ , فلماذا نترك الأسباب الرئيسية لنكبتنا و نرجع إلى سنة 38 هجرية فنشكك الناس في رجالهم ودينهم و تاريخهم ؟!

و ليت الدكتور ينقل عن علم من تلك الأحداث البعيدة بل فقط التدليس , ولعلي أذكر لكم طرفة تسلي ملل الكتاب , فقد سمعت يوما أحدا يناقش عن عدل عمر رضي الله عنه , فذكر أشياء منكرة من سيرته فتركته إلى أن جمعني الله به وسألت عن مصدر معلوماته , لأعلم أنه لم يقرأ حرفا من سيرة عمر بل فقط شاهد مسلسلا تلفيزيونيا ! و مثل هذا مثل الدكتور فهو قرأ تاريخ المسلمين من الموسوعات الغربية و لم يكلف نفسه التواضع و العكوف على مصنفات المسلمين , فمن يقول إن الخلافة خرجت من المدينة إلى دمشق ! و الخلافة سقطت في معركة صفين ! يكشف جهله بالتاريخ , و العجب أن حرمة العلم استبيحت فكيف تنشر هذه الأخطاء و تكتب على الملأ .

لا عليكم أيها الناس لا زلنا فقط في مدخل الدكتور الطويل جدا , و الذي لا فائدة منه لأنه في الحقيقة تلخيص مكرر لأفكار الكتاب , و لا محل لهذا التلخيص من الإعراب في سياق الكتاب إلا التكرار و الإطناب الممل و لكنه الواجب أيها الناس .

طيب ثم ماذا أيها الدكتور؟ نعم سيقول لنا بلا حياء : " فالحضارة الاسلامية التي نشأت في ظلال سيف البغي و القهر الذي انتصر في صفين حضارة منحرفة سياسيا " ! طارت معزة كما عند المغاربة ! أيها الدكتور الجاهل معركة صفين لم تنتهي بنتيجة , فقد

رفع جيش الشام المصاحف لرؤيتهم أن هذا العمل لا يوافق ما جاء في المصحف , و امتثل جيش العراق و توقفت الحرب و بقي علي خليفة في العراق و قاتل الخوارج ليغتالوه بعدها , و يبايع الحسن رضي الله عنه , فأين هو سيف البغي الذي انتصر في صفين أيها الذكي , بل المنتصر في صفين هو خضوع المسلمين لما في كتابهم , و في كل تلك الفتن لم يكن جيش الشام هو البادئ , بل فرض عليه ذلك فرضا , و لم تكن ثمة قبلية في صفين لأن التاريخ غني بالروايات و حافل بما ينفي القبلية عن معركة صفين .

ثم إن الدكتور إن نقل من مستشرق دقيق و فضح جهله استدرك عليه و كأنه أكثرا استشراقا من الغرب أنفسهم ! فبعدما نقل كلاما عنهم يفيد أن المسلمين تحرروا من قيد الإمبراطوريتين المجاورتين , سارع إلى التعقيب عليه و رده بأن هذا التحرر كان قصير الأجل ! و أن فارس و الروم روضت الفاتحين , لكنه قبل صفحات قليلة نقل عن دارسين إيرانيين معاصرين يقرون أن الحضارة الفارسية طمسها الاسلام و العروبة تماما , و لم تستيقظ إلا بعد سبعة قرون من ذلك حينما بدأت اللغة الفارسية تنبعث مجددا , فمال الدكتور يتصارع وحده و يتقمص وجوها عدة ؟ !

ثم يلومنا الدكتور أننا أنصار تبرير لا أنصار تغيير , ولا أحسبه في هذا الكتاب إلا مبررا فهو يستدل بأحداث الفتنة ليبرر النقص و الأزمة في سياسة المسلمين , و إذا برر ادعى التغيير فقال إن ذلك النقص علينا أن نتداركه بالنظريات الوضعية , و نحن لا نبرر شرعية أحد في منهجنا إنما نقول العلم كما هو, فلا نبرر و لكن نغير و لا بد من فهم الناس في هذا العصر , و خلافة معاوية شرعية بإجماع المسلمين و لم تكن تضحية بالشرعية من أجل الوحدة , بل كانت حكمة بالغة من رؤوس المسلمين آنذاك أفشلوا من خلالها كل المخططات التي أريدت بهم من تفريق كلمتهم , ثم إنك أيها الموريطاني الشنقيطي تعلم جيدا أن أمة الاسلام لا تجتمع على ضلالة ؟ فهل تلمح إلى أن اجتماعهم على معاوية رضي الله عنه في عام الجماعة كان اجتماعا على ضلالة ؟ أي أحمق من المسلمين يقول هذا ؟!

ثم أيها الناس اضحكوا على الدكتور و هو يشرع المفاهيم التي لم يسبق إليها فيقول إن فقه المسلمين فقه تكيف و تسويغ ؟! لأنهم نسبوا السياسة إلى الشرع فقالوا السياسة الشرعية , و لم ينسبوا الشرع إلى السياسة فيقولوا الشرعية السياسة ! و إن تابعناه على هذا الرأي سنصل لمقولة الخوارج الأولى لا حكم إلا لله , قولة الحق التي أريد بها الباطل و التي ردها علي رضي الله عنه بفطنته و حكمته , فقال لهم هذا كتاب الله حكموه بينكم فبهتت الخوارج !

و لن يختلف ذوي لب على أن مثل تنظيرات الدكتور لا تختلف بشيء في أصولها عن تنظيرات الخوارج , بل هي واضحة جلية في الكتاب بل أكثر من ذلك دعوة صريحة

إلى الإرهاب الذي تستغله الدول الكبرى لتجسيد الانقسامات داخل الجغرافية المسلمة , و لعلي و أنا أقرأ للدكتور لم أجده إلا عميل بثوب الباحث الأكاديمي , ثم وجدت هذا العميل يستدل به أغبياء ممن يشتغلون بالعلم و يدعون أنهم على مذهب السنة و الجماعة , و هذا ما جعلني أضيع وقتي في تصحيح هذه الأخطاء الفجة لأني لا أقصد الدكتور من وراء العمل , بل أقصد جيل المسلمين و حمايته من الانحراف إلى التطرف الذي يخدم مصالح جيوسياسية لأعداء المسلمين .

و لطالما وصفني أتباع الدكتور الموريطاني بأني على دين المرجئة و أني أعبد الحكام , فلما ناقشتهم في هذا بأقوال الصحابة جعلوا ابن عباس من مرجئة الفقهاء ! فقلت لا بأس علي بهذه التهمة إذا كان ابن عباس على جلالته يتهمه الأقزام بالإرجاء ! و لم يكفيهم هذا بل تتبعوا علماء المسلمين و خصوصا منهم من فضح معتقدهم , فإذا ما استدللت بالألباني رحمه الله مثلا فأنت على دين المرجئة , و الحمد لله رب العالمين , ثم يأتي الأصل الثاني من أصول الخوارج في تنظيرات الدكتور و من شابهه و هو أنهم يقاتلون أهل الاسلام و يدعون أهل الأوثان , و لن يخفى عليكم هذا في كتاب الدكتور فحربه الأولى مع فقه المسلمين , أما النظريات الوثنية فهي الفضيلة و الرشد و الحكمة !

لا عليكم أيها الناس لم ينتهي مدخل الدكتور بعد فهو لا يتهم المسلمين بسوء النية في إجماعهم على معاوية رضي الله عنه , لكن ذلك كان مجرد تبرير منهم و كان رهانهم خاسرا على المدى البعيد ! نعم أيها الناس الدكتور يتملكه الحقد لأن المسلمين خرجوا من اضطراباتهم و استمرت فتوحاتهم و أفشلوا مخططات ابن سبأ في تشتيت كلمتهم , لأنه كان يريدها فتنة صماء لا تبقي و لا تذر , ثم ولو عدنا معه إلى السبب الرئيسي في سقوط الخلافة الراشدة سنجد إجماعا بين المسلمين أن الفتنة الكبرى هي قتل عثمان رضي الله عنه و ليست الأحداث التي تولدت عنها .

و كلماته متناقضة فالمسلمين لا يفرقون بين الوحدة و الشرعية , إذ من المتنافي أن يحافظ حاكم بلا شرعية من الناس على الوحدة الجغرافية , بل أكثر من ذلك أن يفتح البلاد و يشيد العمران و يمصر الأمصار , و ها هو يستدل بكلام لكاتب آخر ينصر رأيه فيقول إنها لم تكن وحدة المسلمين بل كانت وحدة كسروية قيصرية ! و بين ثنايا نقله يرد على نفسه فيجد أن صغار الصحابة اعترضوا على خلافة اليزيد و ليس على خلافة معاوية , و توريث الخلافة حدث قبل معاوية رضي الله عنه , فقد بايع أهل العراق الحسن بن علي رضي الله عنهم بعد مقتل أبيه , و هذا معلوم ثم إن سنة التوريث ليست خاصة بكسرى و قيصر فقد علم القاصي و الداني أن بني إسرائيل قبل كسرى و قيصر كانت تتوارث النبوة و الملك , و رد واحد من صغار الصحابة رضي الله عنه بأنها سنة قيصر و كسرى كان ردا تهكميا على من يقول إنها سنة أبي بكر و عمر رضي الله عنهما .

و نعلمكم أيها الدكتور أننا لسنا مثل المجتمعات الغربية لأن ديننا يختلف عنهم في كل شيء ، لذلك ليس عندنا مثل و أفكار مرهقة ، و ليس عندنا رجال دين بل عندنا فقهاء و علماء يحفظون العقيدة و الشريعة ، ولم يكن الفقيه أو العالم يوما مصدر التشريع بل تواترت عنهم الأقوال أن نصوص الوحي هي المصدر الأول و الأخير ، و لسنا كما قال الفيلسوف الهولندي : إن واقع المسلمين اليوم يشبه واقع أروبا في نهاية العصر الوسيط ، بل هذا رأي فاسد تناقلته الألسنة عن الغربيين كأنهم يقولون لنا أنتم أيها المسلمون متخلفون عن ركب الحضارة بست قرون ! مع أن هذه المقارنات ليس علمية بالمرة إنما هي تهكم و استهزاء خفي لمن يتذوق حروف الكلمات و معانيها .

ثم سينقل الدكتور عن أمريكيين يرون أن النظام السياسي لا يقوم إلا على مؤسسات ضامنة لكي يستدل على فراغ الفقه السياسي عند المسلمين من هذه المؤسسات ، لكن سيعقب و يستدرك غبائه بأن هذه المؤسسات لا يجب أن تكون منافية لحرية الأفراد ! و لا نقر الدكتور في رأيه لأن المسلمين من بداية دولتهم دونوا الدواوين و كانت لهم مؤسسات عسكرية و مخابرتبة و قضائية و تعليمية و مالية ، وهذا ما كانوا يسمونه بدواوين و خطط الدولة ، و من هذا استمد العالم الغربي مؤسساته في العصر الحديث ، و برد التهكم بمثله يجوز لي أن أقول إن العالم الغربي متأخر في التاريخ عن المسلمين بعشر قرون !

فإذا توضح هذا نعود إلى قوله أن مؤسسات الدولة لا يجب أن تكون منافية لحرية الأفراد , و نؤكد أنه خيال لا يوجد إلا في عقل الدكتور و فلاسفته أما الواقع التاريخي فيشهد على أن المؤسسات في كل الدول قديما و حديثا تكون ضامنة للحريات العامة المستمدة من خصوصيات الدولة الثقافية .

ثم أيها الدكتور نصوصنا الشرعية التي تحققت تحققا كاملا في الخلافة الراشدة و الخلافة بعدها , لا تلهم المسلم للقيام بالفوضى و الاضطرابات باسم السياسة , بل تحذر من ذلك أشد التحذير , و لكم أيها الناس أن تشهدوا على هذا التناقض الصريح فهو يتهم الأمة و حضارتها بالأزمة ثم بلا خجل يدعي أن شريعة الاسلام كثفت من التشريع السياسي ! و لا أرى الدكتور إلا يتهم المسلمين بالتحريف و يساوي بينهم و بين النصارى في هذا , حتى إذا قلنا إن اليهود و النصارى حرفوا شريعة الأنبياء كما أخبر عنهم الوحي تقدم هذا الذي من أبناء جلدتنا و يتحدث بلساننا فقال : إن المسلمين لا يختلفون عن غيرهم في هذا الباب !

و لا نرى أن الدكتور كثف من النص الشرعي بل كثف من النص الفلسفي و الأفكار الوضعية ! و لم يستدل بالنص الشرعي إلا حيث وجده يوافق هواه و سترون عجبا عندما نصل إلى استدلالاته و تفسيراته , ثم بعدما نال من "أهل النص الاسلامي السياسي " و يقصد أهل الحديث و الفقه ! ها هو يرد على العلمانيين الذين لم يعتبروا هذا المكون و

استعلوا عليه ! و يخبرهم أن هؤلاء لا مفر منهم لخداع الأمة و التدليس عليها و لذلك وجب الاستدلال بهم فيما لا يخالف أصول الديمقراطية الغربية !

ثم أيها الدكتور إذا كنت تقر أن لهذه الأمة نصوص شرعية كثيفة في علم السياسة , و تقر أن نسيجها عرف فقهاء و علماء فهموا تلك الأحكام و بثوها في عموم الأمة , فأنت تقر ضمنيا أن كلمة أزمة ليست دقيقة بالمرة في أفكار الكتاب و عنوانه , و أيضا لا نقر الدكتور على أن الشعب الروماني و اليوناني عرفوا الحرية في غابر أزمانهم , و ما يشير إليه هو و غيره من أن اليونان و الروم عرفوا حرية سياسية ادعاء لا دليل عليه , خصوصا و أن ذاك التاريخ قديم لم يتثبت من أحداثه لكي يبني عليها العاقل حكما قطعيا لا شك فيه .

و لا نقرك أيها الدكتور على هذا الانبطاح و المساوة بيننا و بين الأمم الأخرى , فإذا كان روسو قال أن المثال هو الشعب الروماني , و الأمريكيون بالغوا في الاعلاء من شأن الدمقراطية اليونانية فإن المسلمين أو بعضهم مهما قالوا في الخلافة الراشدة فلن يوفوها حقها و لن يكونوا يوما مبالغين , و أين عدل الوحي من ظلمات الروم و اليونان ؟ بل إن الدكتور لم ينتبه إلى أن الرومان لم يتصفوا بالحضارة إلا بعد انتحالهم النصرانية , و هو بعدما ذم المسلمين سابقا لهروبهم إلى التاريخ ها هو يناقض نفسه و يعلن أن التاريخ مصدر إلهام للشعوب بعدما وجد أن "الاحتماء بالتاريخ " عند كل الغربيين الذين نقل منهم .

ثم إن الدكتور لن يفوت إقحام الشيعة في حضارة المسلمين في كتابه , مثبتا ذلك طائفية معلنة , و سيملأ صفحات كتابه بتأويلاتهم الكلامية ليستنتج أن الشيعة لا يختلفون عن السنة في تأويلاتهم السياسية , ففرقة حصرت الخلافة في أهل البيت و أخرى حصرتها في قريش! و لا نعلم هل الدكتور أكثر استشراقا من الغرب أنفسهم ؟! فالمعلوم أن خلافة قريش شرعية بالنصوص و عمل الصحابة , فأين الشيعة من هذا لتتم تسويتهم بعمل أهل السنة و الجماعة؟ رحم الله الحسن الثاني حينما أعلن على المنبر رسميا بلا لف أو دوران أن الخميني كفره علماء المغرب , فهذا هو حكم الاسلام في الشيعة و قد جاء على لسان قائد سياسي لأمة مسلمة , و في كل الأقطار الجغرافية المسلمة أيها الدكتور لا توجد دولة شيعية إلا الدولة التي أقامها الغرب في إيران لنشر الطائفية في واقع المسلمين .

ثم سيحدثنا الدكتور في الجغرافيا و ينقل عن غيره أيضا ليجد ما يعلق به , فيجعل قول المصري عنصريا و متحيزا ضد الأتراك , و لو أنصف الدكتور لأقر المصري على رأيه الذي لا يختلف عليه اثنان , و هو أن خلافتهم لم تكن شرعية لأنهم لا يمثلون قلب الأمة المسلمة , و من هذا سيكتشف الدكتور الحكمة التي جعلت النبي صل الله عليه وسلم يجعل الخلافة في قريش لأنهم أوسط العرب , و منه نفهم أنهم قلب الأمة و لا يجب على

مسلم منازعتهم إياها , و هذا فهمه المغاربة قديما فلم يتسمى ابن تاشفين رحمه الله يلقب أمير المؤمنين اتباعا لدينه , بل أرسل بالطاعة إلى الخليفة العباسي و لم يجز إلى الأندلس إلا بتفويض من بغداد , و هذا من الأدلة أن الاسلام في حضارته لم يكن قهرا سياسيا في عمومه , فلم يكن سلطان لخليفة بغداد على المغرب ليفرض هذا بالقهر بل هي شريعة الاسلام المتبعة .

و قلب الأمة الجغرافي لا يختلف المسلمون على أنه مكة و المدينة و بدرجة أقل القدس , و لو عاد الدكتور إلى الجغرافيا التي ملكها الاسلام لما وجد هذا الطائر الذي يتحدث عنه لأن نصف القارة الافريقية مسلم العقيدة و لا ينحصر الاسلام فقط في دول شمال إفريقيا كما كذب الدكتور , و لا يجب إدخال تركيا و إيران في حديث القلب الجغرافي كما رأى داود أوغلو بعصبيته لعرقه , فجعل تركيا قوة من قوى القلب و النقطة الأولى في المثلث الجغرافي الكبير , و جعل الحجاز التي هي القلب في المثلث الذي يلي مثلث تركيا و جعل فلسطين في مثلث القلب , مع أن البحر يحد فلسطين غربا !

و هذا رأي عرقي من رجل خدم في السياسة التركية يجعل بلده مركز الثقل الجيوسياسي لأمة المسلمين , و قد نسي الدكتور أن تركيا كانت هي الورقة الجغرافية التي دخل من خلالها الاحتلال الغربي , و هي التي فرطت في حماية الحدود الجغرافية للمسلمين , و يقتطع الدكتور شمال إفريقيا و جنوب شرق آسيا من جغرافية المسلمين و كأنها ليست معنية بالاسلام , في حين أن الجيش المغربي من أقصى المغرب شارك في حرب أكتوبر , و لم نرى يوما تركيا القريبة جغرفيا من دولة اليهود تتكتل سياسيا أو عسكريا مع العرب في قضية مقدساتهم .

و الدكتور لا يعترض على تشيع إيران بل يعترض فقط على تمددها السياسي و انغلاقها الفقهي , و إلا لرشحها لمكانة رائدة في مستقبل العالم الاسلامي ! و يرى الدكتور أن تركيا أثبتت نظريته في العقد الأخير لأنها دعمت الفوضى في العالم العربي ! و خلص بلا شك أن القلب السياسي للأمة الاسلامية هو تركيا ! أما العرب فهم قلب الروح و الثقافة فقط و لا وزن لهم سياسيا ! و هذه فلسفة لا تخفى فما جعل الله من قلبين في جوف واحد , و هو لتعصبه السياسي لعلمانية تركيا يصر أن يجعلها قلبا , و الدكتور لطبعه الإعلامي يجعل انقلابا إعلاميا في تركيا ربيعا ثوريا ! و يبالغ فيما سماه النضج الديمقراطي عند الأتراك .

و قبل أن يختم الدكتور مدخله الذي يعترف أنه طال كثيرا , انتبه إلى أن السنة مصدر أساسي للتشريع لكنه رجح عليها الرواية التاريخية ! نقلا عن مجهول لا نعرفه و إن كان سماه , و يمضي في الرد على إنكار السنة لكي يجد له مخرج في تأويلاته فيقول إن حديث إمامة قريش صحيح لا اختلاف عليه لكنه خبر و ليس أمرا ! و رواته من

مختلف "المدارس السياسية الاسلامية " ! و ها هو الدكتور أيها الناس صار عالما في الحديث و اكتشف شيئا جديدا في علل الحديث و هو أن "المدارس السياسية الاسلامية " شرط في قبول الحديث أو رده .

ثم الدكتور لغفلته يقر أن هناك أتباع للمستشرقين يؤصلون الهزيمة بتبنيهم تأويلات حداثية للتراث الاسلامي ذات نفس استشراقي و ينقل من السكران تعبيره الدقيق " تغرق في وحل ليدن و هي تظن أنها تبحر اتجاه قرطبة " ! و لو عرض كتابه هذا على السكران المتحمس أيضا للعلمانية التركية لصنفه ضمن هذا التصنيف المؤصل للهزيمة , غير أن الدكتور دلس هنا و زيف فادعى أنه يستمد من علماء المسلمين , و أن مصادر المسلمين صحيحة علميا بعدما اتهمها سابقا بأنها "اجترارات فقهية " , في حين أن كلامه كله مبني على آراء المستشرقين و تلامذتهم , و هذا من التناقضات الكثيرة في كتاب الدكتور فهو يقول الكلام في الصفحة الأولى و يناقضه في الصفحة الثانية ثم يأتي في الصفحة الثالثة لينقض كل ما سبق كلامه !

و سترون أيها الناس أن ثناء الدكتور على مصادر المسلمين من جانب ما يوافق هواه فقط , أما ما يخالف هواه فهو" الفقه التسويغي " و "الاجترارات الفقهية" و "الفقه الامبراطوري" , و إذا وجد نصا صريحا يخالف هواه ذهب يتأول و يفسر بتفسيرات شاذة لم يقرها علماء المسلمين الذين يدعي أنه ينقل عنهم و ستجدون من هذا الكثير في هذا الكتاب و لعل أولها هو الأصل السياسي الذي تأوله سابقا فقال إن حديث قريش و الإمارة خبر و ليس أمرا !

حسبت أن المدخل انتهى لكن يأبى الدكتور فيضيف عنوانا جديدا ! " ثغرة في طريق مسدود " ! جنون عناوين الدكتور لا تنتهي ربما لخلل في ذرات المخ , فالعربي لا يفهم من هذا العنوان إلا التناقض الذي لا يفيد معنى في كلامهم , فإذا علم السد علم معه استحالة و جود ثغرة وإلا لما سماه الناس سدا ! و لا علينا أيها الناس من عناوينه فقد تركت أكثرها في مدخله هذا لأنه جعل للمدخل فقط عنوانا رئيسيا و بضعة عناوين فرعية , ولما قرأنا سابقا أنه انتبه لثقله وإطالته في المدخل حسبنا أن مدخله انتهى لأفاجئ بعنوان جديد و تحته أكثر من ست صفحات !

طيب ماهي هذه الثغرة يا دكتور الاحجيات ؟ اسمعوا أيها الناس جواب الدكتور : " كان الاسلام و سيظل هو مصدر الشرعية للسلطة الحاكمة و لمعارضيها ... و لذلك أصبح هذا الدين منطقة متنازعا عليها بين طرفين يتصارع كل منهما من أجل انتصار تأويله "!

ولكم أيها أن لا تستغربوا من علامات التعجب فكلما أقلب صفحة من صفحات الدكتور يغلب علي التعجب و كأنه يحسب أن الأمة تعرف حقا ذلك الفراغ الذي يدعيه فيها , و

نقول للدكتور أن المعارضين للسلطة الحاكمة الشرعية لم يكن يوما الاسلام مصدر شرعيتهم , فهم إما خوارج عقيدة أو ملحدون كحال الحركات الانفصالية , أو أهل دنيا ممن يطلبون لذات الملك , و دين المسلمين لم يكن يوما منطقة متنازعا عليها فهو دين الله و ليس دين الخلق لذلك بقي متماسكا لأنه مصدر الإجماع و الوحدة و ليس مصدر الخلاف و التنازع , و الدكتور أيها الناس يقول كلاما هو نفسه لا يدري معناه !

و الغرب أيها الدكتور لا يواجه أية صعوبة فيما سميته " اندراج السياسة ضمن المنظور الديني الاسلامي " لأنه واقع في دولهم و إن تسترت بستار الديمقراطية الوضعية فكل الحروب التي خاضوها خاضوها " باسم الرب " , و الدولة اليهودية المعاصرة سياستها مبنية على التلموذ , و لا تهمنا آراء الفلاسفة أو صعوبة فهمهم لترابط السياسة بالدين عند المسلمين فذلك لا يغني شيئا في هذا البحث .

و تناقض الدكتور هنا أيضا فنقل عن غيره أن المسلمين يفوقون كل الأمم حضاريا مع ضعفهم السياسي في القرون الأخيرة , و إذا كان كل هذا واقعا معلوما فأين هي الأزمة ؟ و المسلمون لم يكونوا يوما في حاجة إلى الأخذ من الأمم الأخرى و الاقتباس منها لكي يحتاجوا إلى "شرارة فكرية ثاقبة" , بل توافرت الأدلة القطعية على التحذير من التشبه بالأمم الأخرى في الأمور البسيطة مثل اللباس و الهيئة فكيف نتشبه بهم في أمور الحكم و السياسة ؟ !

و انظروا أيها الناس في أي لحظة ولدت دراسته , لقد ولدت على أنقاض الفوضى العربية التي بدأت شرارتها حسب الكاتب من تونس الخضراء التي عرفت أول دستور في التاريخ بعد دستور المدينة ! مع أني اجتهدت في البحث عن "دستور المدينة " هذا فلم أجده في كل المصادر المعتبرة , و يقصد بذلك الصحف التي كتبها الرسول صلى الله عليه وسلم مع القبائل اليهودية عند دخوله المدينة و هي معاهدات سياسية و ليست "دستورا" , و هذا معلوم عند كل صبيان المسلمين إلا الدكتور الأمريكي فهو يجهله !

ثم أيها الدكتور تتبعنا هذا الذي سميته دستور تونس 1861 فما وجدناه إلا ضغوطا استعمارية لتمهيد احتلال تونس , وحتى في مواده كان مخالفا لشريعة المسلمين و مقتبسا من دساتير الدول الاستعمارية , ولما كان ابن خلدون لم تكن تونس وقد عاش كاتبا للمرينيين في فاس و قاضيا للمماليك في مصر , و مقدمته لم تكن "قصيدة رثاء نثرية طويلة و حزينة في الحضارة الاسلامية " ! بل كانت شعاعا لغنى حضارة المسلمين و نبوغ رجالها و إن فقدت بعضا من قوتها .

و للهوى السياسي ركز على تونس و تركيا فقط و قال إن تركيا شهدت "انتفاضة الشعب في ملحمة رائعة ضد عودة الاستبداد العسكري , فوأد انقلابا عسكريا دمويا عام

2016 " ! و الحقيقة لم نرى انقلابا و لا دماء فقط مسلسل عاطفي على قنوات الاعلام لاستمالة السذج من أمثال هذا الموريطاني , لكي لا ينتبهوا إلى دور تركيا في تقسيم البلاد العربية خدمة لدول الاحتلال .

ثم اندفع الدكتور يقارن بين الفوضى في بعض الدول العربية مطلع العقد السابق و بين الفوضى في دول أروبا قبل قرون ! و جعل من الثورة الفرنسية "عبرة لشعوب العالم الاسلامي " لأن حسب رأيه أن المشكل هو فقط في النضج الأخلاقي و الثقافي , و لعلكم ستجدونه يناقض هذا حين تحدثه بالتفصيل عن الثورات الغربية .

و أخيرا سيقول لنا الدكتور ما يقصد بعنوانه الفرعي على لسان الكواكبي : "فما أنا إلا فاتح باب صغير من أسوار الاستبداد , عسى الزمان يوسعه "!!! هل من عاقل يقول هذا ؟! فالرجل يصرح تصريحا أنه يفتح بابا صغيرا من أبواب الاستبداد عسى الزمان يوسعه ! و سبحان الله العظيم , فلجهله باللغة عوض أن يكتب أسوار التحرر من الاستبداد كتب أسوار الاستبداد ! و ما ندري أيها الدكتور هل تريد أنت و شيخك الكواكبي أن تسدوا أبواب الاستبداد و الطغيان أم تريدون فتحها !

و استدلال الدكتور بقول القاضي الفاضل يوضح منهج التبرير في خطاب الدكتور و ننقل لكم قول القاضي الفاضل فهو بهي : " رأيت أنه لا يكتب إنسان كتاب في يومه إلا قال في غده : لو غير هذا لكان أحسن و لو زيد لاستحسن , و لو قدم لفضل , و لو ترك لجمل . و هذا من أعظم العبر و هو دليل على استيلاء النقص على عموم البشر " , ولكن القاضي الفاضل أيها الدكتور يذمك و لا يمدحك , فالكتاب الذي تتوجه به إلى الأمة لا يجب أن تكتبه في يومك , و عليك أن تراجعه مئات المرات و تحقق كل مواده , فإذا ظهر نقص بعد ذلك تكون قد أبرأت ذمتك , و هذا ما لم تنهجه في هذا الكتاب و كأن الكتاب كتب على عجالة دون مراعاة حق القارئ و واجب العلم !

و أخيرا أيها الناس انتهى مدخل الكتاب و الذي تعدى رفقة المقدمة مائة صفحة !

فلسفة

و أخيرا بعد كل تلك الإطالات و التكرارات دخل الدكتور في مادة الكتاب ، و قد أحسن إذ بدأ بقيم المسلمين ، لكنه مع ذلك أصر أن يبدأ كتابه بكلام الفلاسفة فأخذ قول أرسطو في أن دولة يحكمها القانون خير من دولة يحكمها قائد عادل ! و لو ذهبنا نناقشه في هذا لوجدنا كلامه يغرق في المثالية الفلسفية ، فلو وجدت دولة يحكمها القانون و كان قائدها فاسدا سيستغل القانون لمصلحته و سيعمل على خرقه في السر ، و بعيدا عن الفلسفة فإن كل الدول في الإسلام قامت على الشريعة أي على القانون كما في فهم الفلاسفة ، و لم ينتبه الدكتور إلى نقطة مهمة و هي قوة الدولة من ضعفها ، فقد يوجد القانون و يوجد الحاكم العادل و مع ذلك تكون الدولة مقيدة بقوة الدول القوية كما هو واقع اليوم في كل دول المسلمين .

ثم بعد هذا سيدخل الدكتور للحديث في القيم السياسية عند المسلمين! و هو مصطلح لم يعهده المسلمون لأنهم يعرفون أحكام الشريعة و ليس " قيم الشريعة" ! و تلك القيم التي ذكرها نقلا عن آخرين عامة لا تختص بالسياسية ، و في ذكرها ضيع الأصول الشرعية في أحكام السياسة الشرعية ، و أغمض طرفه على بعض الأحكام المهمة منها أحكام أهل الذمة ، و لكي لا نطيل على طريقة الدكتور ، فالحكم السياسي الأول في الإسلام هو البيعة ، و هذا الحكم لم يتعرض له الدكتور مع تواتر النصوص الشرعية ، و هو رد صريح على الدكتور في ادعائه الأزمة في السياسة الشرعية.

و قد أخطأ الدكتور حين قال إن الإسلام لم يحدد سلالة معينة للحكم مع أن إجماع المسلمين على عدم جواز الخلافة لغير النسب القريشي ، و هذا ليست فيه عنصرية كما يفهم الدكتور, إنما هي حكمة الله في ألا يتولى الحكم إلا أهله قلب العرب , فهم أفهم للوحي و أحكامه من العجم لأن الدين نزل بلسانهم و في بلدهم ، و هذا ليس خاصا بالمسلمين فطموح اليهود هو ملك من سلاسة داوود و قد عبروا عن هذا تصريحا في مخططاتهم فليعد الدكتور إليها و يخبرنا بخبره!

و شذ الدكتور كعادته فقال إن العدل هو غاية إرسال الرسل و إنزال الكتب ، غير أنه لم ينتبه إلى أن الشرك ظلم عظيم و إذا لم يتحقق توحيد الله لن يتحقق العدل لذلك أجمع المسلمون بناء على نصوص وحيهم على أن الغاية الأولى من إرسال الرسل و إنزال الكتب هي التوحيد و في هذا نصوص قطعية لا تقبل تأويلا من الدكتور ، و العدل في الإسلام كما شرعه الله و ليس كما فهمه العقل البشري فالمساواة بين الرجل و المرأة ظلم للرجل و المرأة ، و المساواة بالمعنى الوضعي لم يأت بها الإسلام فالناس سواسية كأسنان

المشط لكن المسلمين فقط و لن يجعل الله المسلمين كالمجرمين .

و البيعة أيها الدكتور سابقة على الشورى فالرسول صلى الله عليه و سلم لم يشاور الأنصار في بيعة العقبة بل عرض عليهم أن يبايعوه أولا وفق ما شرط عليهم ، و أبو بكر و عمر رضي الله عنهم لم يشاورا أحدا حينما توفي رسول الله صلى الله عليه و سلم , بل خرجا إلى الأنصار يأمرانهم ببيعة أحد القرشيين المشهود لهم بالسبق و الهجرة ، و لما توفي أبو بكر أوصى بخلافة عمر و لم يشاور في ذلك أحدا ، ولما طعن الفاروق رضي الله عنه أوصى إلى ست قرشيين دون واحد من الأنصار و لم يستشر في ذلك أحدا ، ولما قتل عثمان رضي الله عنه بايع الناس في المدينة عليا رضي الله عنه و لم يشاوروا في ذلك أهل الشام و العراق و مصر ، فالشورى تأتي في أمور المسلمين بعدما تستتب البيعة .

و لا نعلم أن النظر و الفلسفة هما الأصول التأسيسية للسياسة الشرعية كما قال الدكتور بل السياسة الشرعية تتأسس على النصوص الشرعية أولا و عمل المسلمين ثانيا ، فقد غاب عن الدكتور ما عرف المسلمين من كتابهم من اتباع سبيل المؤمنين , لأن المؤمن وان غاب عنه النص يجتهد تبعا لإيمانه الذي ينفي عنه الزيغ و الظلم لذلك كان للمجتهد المخطئ أجر أيضا ، و هذه الأحكام معلومة معروفة عند عموم المسلمين فلا أدري لما يتجاهلها الدكتور!؟

ثم سيدع الكاتب ما هو فيه من شأن المسلمين الخالص و يخوض في هرطقات الفلاسفة و أسئلتهم الخيالية ، فيقول هل من حاجة إلى سلطة سياسية ؟!! و لا نعلم أن المسلمين طرحوا يوما هذه الأسئلة لعلمهم بما ينافيها , فإذا كان الإسلام قد سن البيعة فما الحاجة إلى السؤال هل المسلمين في حاجة إلى البيعة ؟! لأن هذا السؤال سيبدو سؤالا أحمقا ، فـهم لا يسألون عن حكمة حكم أنزله الله فهذا من عمل الملحدين و ليس من عمل المؤمنين ، و أسأل الدكتور ما حاجة المسلمين إلى تلك الهرطقات ؟!! و ما يهمنا من قول هوبز و روسو ؟ أرأيت لو قلت لك إن يحيى يقول إن الإنسان خير و هارون يقول إن الإنسان شرير فهل بهذا أكون قد أفدتك علما ؟!! وهذه الأسئلة لا يجيب عنها النظر البشري مهما اجتهد لأنه قاصر فهو مخلوق و ليس خالقا ، و قد أجاب الوحي عن هذه الأسئلة و جنبنا هذا الفراغ و الجهل ، فالإنسان يولد على الفطرة و التربية هي التي تحدد محافظته على تلك الفطرة أو تحريفها

و لا زال الدكتور يحاول أن يوفق بين الوحي و الفلسفة فيقول إن الإنسان فضل على كل المخلوقات مع أن الآية تقول وفضلناه على كثير ممن خلقنا ، و لم يجزم العلماء بتفضيل الإنس على الملائكة بل اختلفوا في ذلك و خرج الفطن منهم أن هذه أسئلة كلامية لا نفع من طرحها ، و الإنسان أيها الدكتور ليس نائبا عن الله في تصريف شؤون الدنيا

نعوذ بالله من هذا القول بل هو مكلف بعمارة الأرض التي استخلفه الله فيها و هو مسؤول عما استخلف فيه ، و لا أعلم لم يستخدم الدكتور كلمات الملحدين في تأويل نصوص الوحي ؟ ! بل هو نفسه سيناقض هذا الكلام بعد صفحات كعادته فيقول إن الإنسان ليس خليفة الله على الأرض

و تلك الحقوق التي سماها الغرب حقوقا طبيعية , و تقول بأن الإسلام جعلها حقا إلهيا فيها نظر , فالإسلام لم يحرم الرق و العبودية ، و خلق الله الأغنياء يملكون و خلق الفقراء لا يملكون سنة الله في خلقه و لن تجد لسنته تحويلا ، فأين حق التملك و الحرية أيها الدكتور ؟! و هذه بعد ليست حقوقا سياسية , و لا نعلم ما تسميه عدم امتهان كرامة الإنسان بل ما نعلمه هو عدم امتهان عرض المسلم و دمه و ماله إلا بحق ، أما غير المسلمين فقد أمر الله رسوله أن يجاهد المشركين بغلظة , و أمره أن يأخذ الجزية من أهل الكتاب عن يد و هم صاغرون ، و قد قطع رأس ابي جهل في غزوة بدر و لم يعترض رسول الله أو يؤنب من قطعه ، و أحرق نخل بني النضير و بني قينقاع حين حاصرهم ولم يلتفت إلى ما قاله المنافقون في ذلك من أن هذا ليس عمل المصلحين , لأن المسلم لا يلتفت إلى أحكام غيره فهو أعلم من غيره بالصلاح و الفساد .

و كما سبق و قلنا للدكتور ايت ببينة على هذه الوثنية السياسية في المسلمين و إلا فأنت كاذب , فلم يصل لعلمنا أن حاكما من أهل السنة و الجماعة عبر التاريخ قال للناس أنا ربكم الأعلى , قد يجد هذه الوثنية في دول الشيعة و من أشهرها دولة العبيديين لكن أين أولئك من المسلمين , ثم ما الحاجة أيها الدكتور إلى تكرار الفكرة الواحدة في كل فصول الكتاب , هل تقصد أن تضيع وقتنا ؟.

ثم أيها الدكتور من أين جئت ب "الديانات التوحيدية " ؟! إنما هو دين واحد و شرائع مختلفة , و هل نفهم من كلامك أن الأنبياء و الرسل قبل خاتم النبيين كانوا متساهلين في هذه الوثنية السياسية التي تدعيها , كل الأنبياء شنوا حربا شاملة على الوثنية لأن ذلك أصل دعوتهم فما هذا الكلام الفارغ أيها الأكاديمي الأمريكي ؟! و فيما استدل به من تحريم التسمي بمالك الأملاك هل رأى الدكتور حاكما مسلما مشهود له بالسنة خالف هذا النص ؟! ثم كأن الدكتور جعل قوله صلى الله عليه وسلم : فإني لست بملك , إنما أنا ابن امرأة تأكل القديد , مرادفا لمعنى مالك الأملاك فهو ذكر الحديث في نفس السياق , و لا بأس أن نذكره بأن الملك ليس مذموما لذاته في الدين و العقل .

ثم يغرق الدكتور العلامة المحدث في علم الحديث يستدل بما يوافق هواه و يتأول ما لا يعجب مناهجه الغربية فيقول في حديث هلاك كسرى و قيصر أن لا ناهية و ليست نافية ! و دليله أيها الناس أن قيصر استمر بعد زمن النبوة بقرون !

و الدكتور على ما قلنا فهو يربط بين أبهة الملك و بين التسمي بلقب مالك الأملاك في حين أن الذم إنما و قع على رفع الملك فوق ما أراد الله له ، و قد اعترض عمر رضي الله عنه على معاوية لما استقبله ب"أبهة الملك" و أبى أن يكلمه فبين له معاوية الحكمة السياسية من ذلك , و هي أنهم يقيمون على ثغر مع الروم و بين خلق كثير لا يؤمن شره , و عليه تجب حماية رؤوس الدولة من الاغتيالات ، فأعجب عمر بفطنة معاوية رضي الله عنهم و أقره على فعله لكن نبه إلى النية فهو من الخارج يظهر عمل قيصر و كسرى لكن في خفاياه حفاظ على بيضة الإسلام.

و لا بأس أيها الناس أن تعلموا أن الصحابة رضي الله عنهم لم يكن بينهم دخيل في المدينة لكي يتخذوا احتياطات الحفاظ على من يتولى أمرهم , لذلك لم تظهر للدكتور أبهة الملك في الخلافة الراشدة ، و انظروا إلى رشد الفاروق أجلى اليهود عن الجزيرة ، و كان ينهى أهل المدينة أن يدخلوا العلوج إليها ، كي تبقى سالمة من الغريب الذي يخشى شره ، فالمسلم لا يحتاج إلى رسوم الملك مع أخيه المسلم الذي تأكد اسلامه لكنها تصبح ضرورة إذا كان بين قوم لا يؤمن شرهم ، و المسلمون يعلمون أن خلفاءهم الراشدون قتلهم الدخلاء من جغرافية بعيدة عن المدينة .

ثم ها هو الدكتور يتحدث عن هرمية مصر القديمة و يريد أن يسقطها على دول المسلمين ، مع أن الغاية من تكرار قصة موسى عليه السلام ليست كما قال الدكتور من الهرمية السياسية , بل بيان تحريف اليهود ثم دلائل نبوة الرسول صلى الله عليه وسلم إلى العلماء منهم ، و من هذا سمعنا الكثير و اتهمت شخصيا على أننا في دولنا المعاصرة و أقصد دولتي و الدول السنية الحليفة نجسد هذه الهرمية الفرعونية! و هذا هو مصدر أولئك المتهمين ، في حين أن هذا الرأي تأصيل آخر من تأصيلات الخوارج ، و السبب أننا نقف بابا بينهم و بين الفتن التي يحرضون عليها ، فاليهود لا يريدون هذا التلاحم بين الأمة و قياداتها لذلك يرسلون أمثال الدكتور ليدلسوا على الأمة و يجعلوا هذا الصراع الوهمي بين السلطة و الأمة حقيقة و واقعا !

و نحن في هرميتهم أيها الناس في طبقة سحرة فرعون مع أن الذي يتهمك بهذا قد يكون عالما بحالك و يصلي معك في نفس المسجد ، و الحمد لله الذي حفظ ديننا فإنا لا نقر الظلم أبدا أكان من الراعي أم من الرعية ، و لكننا لسنا أغبياء كما ادعت اليهود و نفرق جيدا بين ظلم و ظلم ، فظلم من يحكم بالاسلام و يحامي عن الأمن و الوحدة ليس كظلم فراعنة العصر من اليهود و من تبعهم ، و الحقيقة أن هذه الهرمية تصدق تماما على الدكتور و من على رأيه ، فهم سحرة فرعون المصالح اليهودية التي تؤسس لحكم العالم فرعونيا و يتجسد كل شيء عيانا ، و ينقلب الهرم فيصبح بنو اسرائيل في مقام الفراعنة و

يستضعفوا باقي الأمم لأنها أقل شأنا منهم !

لعل بعضكم يحسبونني أبالغ ، فلا و الله ما كانت يوما من عادتي لكن وقائع الأرض تصدق كل شيء ، فهذا الكلام الذي نشر الدكتور و أشباهه هو الذي هيج الناس للخروج و الفوضى و ماذا كانت النتيجة ؟! انتم ترون ذلك عيانا لقد سقطت سوريا و استأسد اليهود فيها و لا من يرد الصفعة ، فمن هم سحرة فرعون أيها الدكتور ؟! من يخدم المصالح الجيوسياسية لليهود أم من يحاربها ؟

لا أعمم لكننا نحن في المملكة المغربية تعاملنا الدولة كأبنائها فلا نجد ما يتحدث به المشارقة من ظلم الحكام ، بل أكثر من ذلك الدولة هي التي تحمينا من الظلم , بل من وقع عليه الظلم قضائيا أو إداريا يحق له أن يرفع شكواه إلى الديوان الملكي مباشرة ، و هذا طبيعي في دولة عريقة و أمة عريقة فقد سقطت كل دول الإسلام القديمة باستثناء دولة المملكة حافظت على بقائها في قرون حرجة جدا .

و لست أريد أن أفاخر باقي جغرافية المسلمين هنا ، لكني أنبه فطنتهم إلى التشبث بما بقي من الملكيات الإسلامية في المشرق خصوصا المملكة الهاشمية في الشام و المملكة السعودية في الحجاز ، كما أني أحرض المصريين على إعادة الملكية لكن هذه المرة لا تكون ملكية عجمية كما كانت مع الخديوي , بل أن يبايعوا رجلا من رجال دولتهم الأقوياء المتمرسين مثل السيسي ملكا عليهم ، فمصر هي البوابة الأخيرة دائما و يلزمها استقرار سياسي سيكون مهددا في الجمهورية و آمنا في الملكية ، و أذكر المصريين أن الملكية في بلدهم سقطت فقط قبل أربع و سبعين سنة , و أذكرهم أيضا أن سبب قوة دولتهم في الحاضر هو الملكية في السابق .

و هل حقا أيها الدكتور أن الاسلام وضع المنصب السياسي بيد الأمة تستأمن عليه من تشاء و تنزعه ممن تشاء ؟! ألست أنت المتناقض الذي تقول فيما بعد أن حكم الشعب نفسه بنفسه يستحيل واقعا لتعدد الآراء و تمدد الجغرافيا ؟ و هل تحسب أن السياسة عند المسلمين فوضى ؟! و لا بأس أن أذكر الأمة و الدكتور بأصل في الفقه السياسي و هو أن الأمير إذا بويع لا ينزع إلا إذا منع المساجد و إقامة الصلاة , و هذه وصية الرسول صلى الله عليه وسلم لعثمان رضي الله عنه : لا تنزع قميصا قمصك الله إياه , و المسلمون يعلمون يقينا أن الملك بيد الله يؤتيه من يشاء و ينزعه ممن يشاء , و ليس بيد أمة الدكتور تستأمن عليه من تشاء و تنزعه ممن تشاء !!

ثم إن الدكتور ما قدم بتلك المقدمة إلا ليقول إن معاوية هو فرعون هذه الأمة و العياذ بالله , فقد أول قول عبد الرحمان بن أبي بكر عند التشاور لتولي يزيد هرمية فرعونية , مع أن القصة في البخاري لم تذكر ما قال عبد الرحمان في اعتراضه , و الدكتور أتى

بالقصة من تاريخ دمشق لكي تناسب هواه , و في هذا الباب كان معاوية رضي الله عنه مجتهدا و مشاورا و قد وافقت الأمة على اجتهاده إلا ما كان من أهل المدينة , لأن وفاة معاوية بلا استقرار سياسي كانت تعني نهاية الدولة المسلمة الفتية , و لهذا كانت السياسة دائما هي أن تجيد الاختيار بين السيء و الأسوأ , و لعل تولية يزيد قرار سيء لكن الأسوأ منه تفكك الدولة بلا حاكم يجمعها خصوصا مع تمدد الجغرافيا , فأهل المدينة و إن كانوا أبناء الخلفاء فإنهم لم يحتكوا بالروم و سياستهم في الشام .

و لا نحتاج أيها الدكتور من فوكوياما أن يؤكد قول المسلمين إن فكرة الدولة و القانون أصلها من الوحي و هذه ليست مبالغة أيها الدكتور بل هي حقيقة واقعة , و تاريخ الرسل هو الدعوة إلى توحيد الله عز و جل و طاعة أوامره و ليست دعوة سياسية إلى تفكيك الهرمية الفرعونية , مع أنه استدل بموسى و ابراهيم عليهما السلام و إبراهيم سابق في التاريخ على حكم الفراعنة , و ما هذا الكلام أيها الدكتور أن الظاهرة التي تكررت كثيرا في تاريخ الرسل هي أن الرسول يبقى بين خيارين " فإما أن يخرج من الأرض حاملا دينه إلى حيث يشاء , و إما أن يخرج من الدين فيبقى في الأرض "!! فهل سبق لنبي أن خرج من الدين الذي أرسل به ؟ و كل الرسل التي أخرجت من قومها نصرها الله على عدوها .

و الاسلام كامل شامل لكن هذا ليس مدخل إلى التنقيص من الشرائع السابقة فهي بمعيار التاريخ الذي أنزلت فيه كانت كاملة شاملة , و ليس من أحد يقول إن شريعة عيسى لم تتحقق و إلا لما كان عدد النصارى اليوم مسيطرا و لما روضت أكبر إمبراطورية آنذاك فهذا يستقرأ من التاريخ , و لا تجب فيه الفلسفة ابتداء فيقال إن شريعة عيسى عليه السلام لم تعتني بالسياسة !

و قد نقل من كلام ابن تيمية ما يحسبه يؤيد فلسفته في حين أنه يناقض إلى ما يريد فابن تيمية لم ينسب نقصا إلى شرائع الانبياء عليهم السلام و لم يقل إن شريعة عيسى لها روحي و آخر زمني , و الدكتور يتفلسف لكي يجعل من الاسلام "قوة سياسية راسخة " و ينسى أن الدين عقيدة و شريعة و أن التوحيد و الدعوة إلى الله سابقة على التشريع و الدعوة إلى قيام الدولة , و المعنى أيها الدكتور كما تولى يولى عليك فإذا لم يتحقق الاسلام في الفرد لم يتحقق في الدولة و لهذا كانت القولة التي تردد : " إذا أردتم أميرا كعمر رضي الله عنه فكونوا رعية كرعية غمر رضي الله عنهم " تنبيها لأصل الاسلام .

و الاسلام يدعو إلى توحيد الله أيها الدكتور و ليس إلى توحيد مظاهر الحياة الروحية و المادية ! لأن الله خلقنا شعوبا و قبائل و لم يفرض علينا أن نوحد مظاهر الحياة الروحية و المادية ! فذلك مستحيل عقلا و شرعا , و قد عرضت قريش الملك على الرسول صلى الله عليه وسلم في مكة فرفض , وهذا من الأدلة القاسمة لفلسفة الدكتور لأنه

صلى الله عليه وسلم رفض الملك في موقف ضعف مع ما للملك من الوسائل في المساعدة على الدعوة إلى الله , و الاسلام أيها الدكتور لم يرث شيئا من بني اسرائيل بل حذر من ذلك أشد التحذير و السياسة عند المسلمين ليست كالسياسة عند بني إسرائيل .

و صار الدكتور يستدل على وجوب السلطة السياسة و استمرارها إلى أن وصل إلى الحجج العقلية فأورد نصا لابن خلدون و انتقده لأنه أغفل التأسيس النصي حسب رأيه , مع أن نص ابن خلدون ليس فيه ما يطعن في " التأسيس النصي " كما سماه , و لم يقل مسلم يوما أن الاسلام لم يشرع للدولة , إلا أن يكون هذا عند الحزب الذي يحكم تركيا نعم , و أنت يا دكتور لا تستقيم على حال فإذا وجدت من يقول بطاعة الحكام وفق كلامك ستقول إنه يؤله الحاكم , و قد قيلت هذه الكلمة في كل العلماء الذين رأوا في طاعة الحاكم واجبا شرعيا , و بعد صفحات ستجدون الدكتور يطعن في هذا الرأي الذي يدافع عنه الآن .

وسيحاول الدكتور أن يجعل من "الحرية " في الاسلام جوهر إنسانية الانسان ! و يعجز عن إيجاد هذا " المصطلح " في النصوص الشرعية فيقول إن غياب المصطلح لا يعني غياب المفهوم , و نعلم الدكتور أن الدين جاء لتعبيد الناس لرب العالمين فكان مصطلح العبودية باديا , و هم مكلفون و المكلف لا يكون حرا لذلك لم تجد مصطلح الحرية في كتب المسلمين إلا بصيغة تفعيل أي تحرير الإنسان من عبادة غير الله , و لم يكن المسلمين في تاريخهم في الحاجة إلى استعمال اصطلاحات غيرهم , و هذا ما بينه الناصري رحمه الله في أواخر القرن الثاني عشر الهجري حيث قال إن كلمة الحرية دخيلة من ثقافة الغرب و لم يعرفها المغاربة .

ولما وجد الدكتور أن الاسلام لم يحرم الرق ذهب يتأول النصوص الصحيحة و يقول إن الرق أصله الحروب و في أسرى الحرب أنزل الله المن و الفداء فقط و لم ينزل خيار الرق ! و لا نعلم أهو أعلم أم السيرة العملية للرسول صلى الله عليه وسلم و الخلفاء الراشدون , و قد استدل بتفسير لمتأخر لم يقطع بهذا الرأي مع أنه فسر الآية .

و المكاتبة في الرق كانت قبل الاسلام و الآية صريحة في الشرط إن علمتم فيهم خيرا , و أين هذا النص الصريح الذي لا لبس فيه الذي يجعل حرية العبد بيده ؟! و أين تمييع الفقهاء أيها الدكتور في حمل الأمر على الاستحباب و الآية تقول إن علمتم فيهم خيرا , و إن كان عمر رضي الله عنه أمر بالمكاتبة فلعلمه بصلاح و خير ابن سيرين , و هذا شرط صريح في الآية , و إن كان خالف في هذا الظاهرية فمذهبهم لم تعتبره الأمة في دولة إلا ما كان من المرابطين في أقصى المغرب .

و من قال أيها الدكتور أن التاريخ حجة على الوحي , فإذا كان النبي صلى الله عليه وسلم قد استرق و سبا في كل غزواته العسكرية باستثناء فتح مكة فإنه تم سلما , و نزل

القرآن الكريم و لم يعترض على هذا , و بقي سنة في الخلفاء الراشدين , و قد استرقت القبائل التي ارتدت و لم يعترض عمر و عثمان أو يقولوا بوجوب المكاتبة , و في نفس السياق فإن عمر رضي الله عنه لم يقبل من المجوسي اعتراضه على قيمة المكاتبة و ألزمه بأدائها و القصة مشهورة لأن هذا العبد هو الذي طعن عمر رضي الله عنه , و الفرق شاسع بين شرعية الرق و الاختلاف على حكم من أحكامه , و لعله لم ينقل عن الظاهرية إجماعهم على عدم تحريم الرق لكي لا يفضح جهله !

ليس من العلم أيها الدكتور أن تنقل كلاما مقطوعا من سياقه لتزيف به على الناس , و ما تفلسف به الدكتور مما سماه الحرية السياسية في الاسلام , قول فارغ لم يجد ما يستدل به عليه بل استنجد بالفكر الغربي , و مثله مما قال عن الرخاوة البنيوية في دولة النبوة و لا مركزيتها ! فالمسلم يعلم أن حريته الوحيدة هي عبادة الله عز وجل و هو ليس حرا في ماله و حياته , بل هو مأمور في كل تفاصيل حياته , فإذا امتثل لأمر الله و اجتنب نهيه تحرر من قيود الدنيا ,

فإذا حققنا هذا عدنا للرخاوة ! التي يدندن بها على الأزمة المؤسساتية في دولة النبوة , فهل أيها الناس تستطيع دولة هشة في مؤسساتها أن تهزم فارس و الروم في سنوات قليلة ؟! و ما المؤسسات التي يقصد ؟ فإن كانت مؤسسة الجيش فقد خاض المسلمون معارك عسكرية من سنواتهم الأولى في المدينة و إن كانت مؤسسة المال فقد فرضت الزكاة و صار كل مسلم يؤدي الزكاة عن كل ماله , و إن كانت مؤسسة القضاء فقد حكم المدينة شريعة امتثل لها الجميع , بل أيها الدكتور تلك المؤسسة القضائية التي حكمتهم تفوق هذه المؤسسات العصرية بسنوات ضوئية لشموليتها لكل مناحي الحياة .

ثم أيها الدكتور لم تكن الدولة الاسلامية في العصر النبوي " أشبه ما تكون بكونفدرالية من القبائل و الأقوام " , بل كانت دولة مركزية تشكل فيها المدينة العاصمة الجامعة , منها تجيش الجيوش و إليها يؤتى بالصدقات و الزكاة , و صحيح أيها الدكتور كان الصحابة رضي الله عنهم تجمعهم رسالة واحدة , لكن خطأ أيها الدكتور أن تقول لم تجمعهم بنية إدارية صلبة , لأن التاريخ يكذبك و النظر يحاج ضدك , مع أني أكره ما يسمونه علم المنطق فهو النظر و القياس , و إذا قسنا شيء على آخر علينا أن نخرج بنتيجة و لابد , فانظر أيها الدكتور هل تقول أن تلك الرسالة التي اجتمعوا عليها كانت ناقصة فلم تؤسس لهم بنية إدارية صلبة ؟! تلزمك نتيجة أيها الذكي و لا بد .

و النتيجة هي وقائع التاريخ فقد توفي الرسول صلى الله عليه وسلم و لم يعرف المسلمون فراغا أو أزمة بل حتى أولئك المرتدين عن البنية الإدارية للدولة كسروا أمام صلابة ادارة العاصمة المنورة , و بعدها تدافع الرعاع من خارج الحجاز لتكسير صلابة تلك البنية الإدارية فلم يظفروا بشيء و انتصرت تلك الصلابة في عام الجماعة مجددا

لتعود أقوى مما كانت و تزيد في قهر الأمم و التوسع في البلاد , و هذا أيها الدكتور يكذب مزاعمك عن الهشاشة الإدارية و الأزمة التشريعية في حضارة المسلمين لأنه يستحيل عقلا أن تطير بلا وسيلة تساعدك على الطيران !

و العدل في الاسلام أيها الدكتور ليس كالعدل عند الفلاسفة فمن القبح أن تقول إن الاسلام جاء منسجما مع وثنية سقراط فقد سبق سقراط الرسل و الانبياء التي بثت في الناس حب العدل و كره الظلم , و هذه فطرة في الخلق فطرهم الله عليها , فالمساواة بين الجنسين يراها العقل الشاذ عدلا في حين أنها أكبر الظلم و غيرها الكثير , لهذا كان أصل نظر الخوارج ادعاء المظلومية و تفسير الظلم و العدل وفق حقدهم العاطفي و أولهم ذو الخويصرة الذي اتهم الرسول صلى الله عليه وسلم بالظلم في القسمة , و لطالما أردت أن أقوم لقول ابن تيمية رحمه الله الذي نقله عن غيره بصيغة المجهول فقال : " و لهذا قيل : إن الله يقيم الدولة العادلة و إن كانت كافرة , و لا يقيم الظالمة و إن كانت مسلمة " و هذا القول غاية في التناقض لأن الشرك ظلم عظيم و يستحيل أن توجد دولة عادلة و هي لا ترجع إلى الوحي مصدرا لذاك العدل الذي تحكم به , و هذا ليس قولا من الكتاب و السنة لكي يعتبر دليلا نصيا كما عند الدكتور , و قد قامت كل الامبراطوريات على الظلم و استعباد الشعوب فلم أقامها الله أيها الأذكياء ؟!

و نستدرك على الدكتور في حديثه عن إهدار المراتب الاجتماعية في الاسلام في أنه كان فيلسوفا كالعادة و لم يكن باحثا علميا , فالناس إذا دخلوا الاسلام كانوا سواسية أمام الشرع و هذا حق و لا ينافي الابقاء على مراتب الناس فقد أبقى الرسول صلى الله عليه وسلم على سيادة الأقرع بن حابس و غيره على قومهم فقط لمنزلتهم في قلوب قومهم , و فضل العرب على سائر الخلق و فضل قريش على سائر العرب و فضل بني هاشم عن سائر قريش , و بعد فإن المسلمين قبلوا حديث عائشة " أنزلوا الناس منازلهم " و ليس من العدل و الحكمة تعامل الشريف معاملة الوضيع , و الاسلام لم يهدر الرق الذي هو أوضح مظاهر تفاوت المراتب .

لكن نقر الدكتور على أن المنزلة تسقط إذا قورنت بالصلاح فحجة الرسول صلى الله عليه وسلم في تولية زيد و قبله حارثة رضي الله عنهم هو الصلاح و قد كان هذا تصريحا في الحديث الذي استدل به الدكتور , و استعمال ابن أم مكتوم كان على الصلاة أيها الدكتور و ليس على أعمال المدينة , و العرب تقول رجلا ضريرا و ليس رجلا أعمى و المعاصرون يقولون ذوي الحاجات الخاصة و ليس المعاقين ! و لعلك تفهم من هذا أيها الدكتور أننا لا نقرك على وصف ابن أم مكتوم ب" الأعمى " بلا أدب .

و كل هذا يجعل منه الدكتور بابا ليطعن في أحكام الشريعة المتعلقة بتولية العبد و المرأة و ذوي الاحتياجات الخاصة , فأولا فرق بين تولية الحرب و تولية السياسة , و

ثانيا أيها الدكتور لم نرى في السنة العملية أن الرسول صلى الله عليه وسلم و بعده الخلفاء الراشدون استعملوا النساء على أعمال المسلمين و لم يصلنا نص يوجب ولايتها بل و صلنا ما يحذر من ذلك , و قد تأول الدكتور ذاك الحديث أيضا فقال " إنه من العام الذي أريد به الخصوص " ! و نحن نفهم من سليقتنا أن قوله صلى الله عليه وسلم : لن يفلح قوم ولوا أمرهم امرأة , أنه عام لم تخصصه قرينة كما يتأول الدكتور بلا هدى أو كتاب منير .

و يا دكتورلا توجد في جماعة المسلمين و فقههم شيء يسمى "الجماعة التأويلية " ربما هذا وجد في مخالفيهم من الفرق المتأولة مثل المعتزلة و الخوارج أما فقه المسلمين فبريء من اختلاقات المستشرقين , ولم يستحي الدكتور أن ينقل عنهم بلفظهم فقال "الجماعة التأويلية " ! و قد وصل المسلمين نص لا تخصيص فيه و عمل لا اختلاف عليه فلم يتجرأ واحد منهم أن يحرف أو يتأول تأويل الدكتور في جواز تولية المرأة !

و نجزم بقينا أن رشيد رضى رحمه الله لم يستدل بقصة ملكة سبأ على جواز تولية المرأة بل استدل بها على وجوب الشورى , و إن وردت القصة في الذكر الحكيم فإن شرع الأقوام الذين سبقونا لا يعد شرعا لنا إلا إذا دل عليه شرعنا , و قد وردت في القرآن الكريم بصيغة التهكم من هؤلاء القوم الذين تحكمهم امرأة , و السياق يبين أنها لم تكن تستشيرهم إلا لأنها محكومة بهم , فسليمان عليه السلام الأصل في القصة لم يشاور الرجال في أخذ مملكة سبأ بل سأل عن من يأتي به أولا , و في سياق القصة أيضا أنها رضخت لحكم الرجال مع أن رأيها كان أجود من رأي الرجال .

و أين استدلالاتك أيها الدكتور من السنة العملية من تولية المرأة أنت استدللت عن مشاركتها و ليس عن توليتها و فرق شاسع أيها الدكتور بين الأمرين , و المسلمون أيها الدكتور لا ينكرون فضل المرأة لكنهم لا يولونها سياستهم فكتابهم جعل شهادة مرأتين بشهادة رجل واحد , و إذا اتفقنا على بدعة الدكتور علينا أن نتفق أن تكون ثلاث نسوة ليكافئن رجلا واحدا في المنصب الواحد ! و طبعا أيها الناس يحرف الدكتور دينه و دين أجداده لترضى عنه "الديمقراطية الغربية "!

و ها هو الدكتور يزيد في تأكيد بدعة ما سماه "المساواة في الأهلية السياسية "! و يقول إن خلافة قريش لم يسنها الاسلام أيضا , و هذا ادعاء غبي لم يقره عليه , و ابن خلدون كان ذاما للفلسفة و لم يكن متفلسفا حينما شرح الحكمة من سن ولاية قريش دون غيرهم الخلافة , و نزيد الدكتور حكمة أخرى و هي مسألة القلب فالأمة يحكمها القلب الذي نبعت منه , و لما كانت قريش قلب العرب كانت الحكمة أن تبقى فيهم الولاية إلى أحداث الساعة حيث يقود المسلمين رجل من أهل البيت .

و كذب الدكتور حين قال إن الصديق رضي الله عنه لم يحتج على الأنصار في يوم السقيفة بالقرشية مع أنه صرح تصريحا أن أمر الولاية لا يعرف لغير قريش فهم أوسط العرب نسبا و دارا , و كانت السنة التطبيقية في عهد الخلافة الراشدة و الخلافة الأموية و بعدها العباسية , و لم تؤتى الأمة إلا حين غصب الأعاجم هذا الحق و جعلوه في نسبهم بعيدا عن قلب الأمة المسلمة الذي عبر عنه الصديق بقوله " فهم أوسط العرب نسبا و دارا " , و العصبية العربية لم تنقرض كما فهم الدكتور بل ضعفت فقط , و فرق شاسع بين الضعف و الانقراض لذلك لا زالت دول في زمننا المعاصر تحكمها العصبة , و منهم دولة الشرفاء العلويين التي تحكم المملكة المغربية منذ أربعة قرون .

و بعد أيها الناس فإن الدكتور يتهم فقهاء الأمة و علماؤها بتحريف شريعة المسلمين جهارا نهارا بلا سند , بل يضعف من الأحاديث ما تكلم فيه الرواة و يتأول ما صح منها بتأويلات شاذة مضحكة ! وعندما يقول الدكتور إن المسلمين خالفوا النص فعليه أن يأتي بالنص لا أن يتفلسف و يقول إن المسلمين خالفوا نصوص كتابهم و سنة نبيهم ! فمن يدعي شيئا عليه أن يأتي ببينة على ادعائه و إلا كان كاذبا .

و لا ندري إلى متى نعلم الدكتور أن الاسلام لم ينزل ليجيب على أسئلة سقراط ! و تلك الدولة المثالية التي يكون شعبها ملائكة لم توجد في التاريخ أيها الدكتور بل وجدت فقط في مخيلة الفلاسفة , و إن نظم الوحي سياستهم و أنعم عليهم بتلك الدولة كما حدث مع الخلفاء الراشدون يخرج أعداء الوحي و يفسدون في الأرض و يقتلون خلفاء رسوله صلى الله عليه و سلم , و الناس يتفاوتون في المعاني فالظلم و العدل و القهر و الرحمة كل أمة تفهمها وفق تكوينها المعرفي و الاجتماعي , ثم يا دكتور هناك ما يسمى بالنسبية و التخصيص , و هذا حديث لا أظنك تفهمه لأنك من أنصار الثورة التي هي تأنيث ثور لا تعرف التدرج أو القياس !

وها هو الدكتور يعود بنا مرة أخرى إلى الشورى فيقول أنها هي الأصل السياسي الوحيد فإذا تمت البيعة وفق الشورى كانت شرعية و إلا فهي باطلة ، و هذا قول لا يصمد أمام الوحي أولا فلم يعرف المسلمون نصا يفرض عليهم الشورى في تولية حكامهم ، و قد ولي أبو بكر بلا شورى و لم يعتبر اعتراض الأنصار ، و ولي عمر بوصية أبو بكر رضي الله عنهم ، و لما توفي عمر أوصى لست مهاجرين دون غيرهم فكان التشاور فقط بين الأربعة على من يتولى الخلافة ، و أمر المسلمين شورى بينهم لم ي خصص بالشورى فيمن يتولى الحكم ، بل هي عامة في كل أمور المسلمين ، و قد بينت الأحداث بعد الخلافة أن الشورى في من يتولى الخلافة مستحيلة لتشعب الآراء و تمدد الجغرافيا ، و إذا كان الدكتور لا يعتبر وصية أبي بكر و عمر و يقول إن البيعة لعمر و عثمان هي الأصل ، فكذلك معاوية رضي الله عنه و اليزيد و مروان و عبد الملك بن

مروان كلهم لم يحكموا إلا بعدما بايعهم المسلمين في كل الأقطار ، و إذا كان الدكتور قد قال إن اعتراض الأقلية لا يعتبر فلم يعتبره في بيعة يزيد حيث بايع الناس كلهم إلا نفر من أهل المدينة ؟

و الدكتور كما قلت سالفا يبني لينقض فقد قال قبل صفحات إن بيعة العوام غير متمكنة و أنها تحتاج لنواب و نقباء و عرفاء ! ثم يأتي هنا لينكر على فقهاء الإسلام قولهم إن بيعة العوام لا تعتبر ، فليت الدكتور يستقر على رأي لأن المسلمين يجعلون خيرة عقولهم من العلماء و القضاة و أهل الحل و العقد نوابا عنهم في اختيار من يسوسهم ، و لنعد معه إلى ولاية المرأة و قد نقل حديث قصة بيعة العقبة الثانية حيث جعل الرسول صلى الله عليه وسلم على كل حي من الأنصار نقيبا ، فلم أيها الدكتور لم يجعل امرأة منهم !نقيبة ؟

ثم إن الدكتور سيدلس في ضرورة التزام جماعة المسلمين فبعدما نقل النصوص المحذرة من الخروج عن الجماعة ، و وجد نفسه في عداد أولئك الخارجين طفق يتأول و يقول إن الجماعة المقصودة هي التي بويع أميرها شورى ، مع أن تلك الأحاديث التي استدل بها تصرح بفعل التولية مبنيا للمجهول : إذا ولي عليكم ، و ليس إذا و ليتم عليكم ! ثم إن هذه البيعة المبنية على الشورى لم تكن واقعا منذ أن بويع أبو بكر فهل يستقيم أيها الدكتور أن يأمرنا الرسول صلى الله عليه وسلم بالتزام جماعة غير موجودة ! ما هذا الخرف أيها الأكاديمي ؟!! و لم يقل أحد بأن هناك أمة عقدية و أمة سياسية فالمسلمين أمة واحدة لا تتفرق بين العقيدة و السياسة و وجود الأمم الأخرى ضمن جغرافية المسلمين لا تجعلهم أفرادا في أمة المسلمين ، و لم نرى سندا لرواية أن اليهود يشكلون أمة مع المسلمين في المدينة لأن الأحداث تسارعت بعد تلك الصحف و وقعت بينهم الحروب و أجلي اليهود أخيرا من الحجاز .

و ما قال عن الطاعة لا تجب إلا للحاكم العادل فهو مخالفة صريحة للنصوص فإن الطاعة في المعروف واجبة لا تحتاج إلى كل هذا الكلام من الدكتور ، إنما توافرت الأحاديث على طاعة ولي أمر المسلمين و إن و لي عبدا بلا شورى ، و إن كان ظالما ، ففي الأحاديث التي استدل بها تصريح بهذا غير انه لطبع الهوى لم يورد حديث عليك بالسمع و الطاعة و إن ضرب ظهرك و أخذ مالك ، إلا أننا ننبه أن تلك الطاعة في المعروف فقط , أما إذا أجبرهم على قبيح في الاعتقاد و الأخلاق فلا تجب له الطاعة لكن مع ذلك لا يجب الخروج عليه إلا أن تكون الأمة قادرة على حماية نفسها من الفوضى و الفراغ السياسي ، لذلك لم يدعو الامام أحمد رحمه الله إلى الخروج على الخلافة مع أنه رفض القول بمقالة المعتزلة التي أكره المأمون و المعتصم و الواثق الناس عليها .

و البيعة أيها الدكتور لا تستوي مع شأن "العقد الاجتماعي " الغربي , فالبيعة في الاسلام تفرض على المبايع أن يكون مسلما و عربيا قرشيا ثم أن يكون أولا و قبل كل شيء حامي الحمى و الدين , و تعاقده يكون أمام الشرع قبل أن يكون أمام الناس لذلك لم يكن للناس حجة في الخروج عليه إلا أن يعطل الصلاة و المساجد , و هذا الأصل عاشه المسلمون واقعا إلى اليوم , و ها أنا أكتب من إمارة للمؤمنين , و إذا كنت أستدل بدولة اليهود دليلا على الصراع العقدي , فإن دولة المملكة تعد ظاهرة في خريطة المسلمين لأنها حافظت على بقائها رغم ضعف المسلمين و قوة أعدائهم , و أثبتت أن من تشبث بأصول المسلمين ينصره الله , لذلك كان شعار المملكة الذي لا يعرفه الجميع : إن تنصروا الله ينصركم , نعم أيها الدكتور هذه هي القاعدة التي فرط فيها المسلمون فتمكن منهم أنذال العالم و ليس ما تدعيه من أزمة في شريعتهم و تاريخهم و حضارتهم غفر الله لك .

و هل تحسب أيها الذكي أن ذاك "العقد الاجتماعي" تحقق واقعا في أروبا وأمريكا ؟! إنما هو خيال الفلاسفة , و لا يستبعد أن يكونوا اقتبسوا ذلك من حضارة المسلمين لكنهم لم يجدوا إلى تنزيل ذلك سبيلا , و ها هو تاريخ أروبا و أمريكا حيث الدول يحكمها البنك أولا و أخيرا فأين هو هذا العقد الاجتماعي أيها الدكتور , هل توجيه الناس نحو الإباحية و الشهوات و الإلحاد تسميه تعاقدا اجتماعيا ؟! على ما نعلم من كتاباتهم أن هذا النظام فرض عليهم فرضا بقوة "الرأسمال " و لم يتعاقدوا عليه , و ورطت دولهم في حروب و ثورات لإخضاعها إلى الصوت الذي لا يعادي السامية ! و الأدلة على هذا كثيرة أيها الدكتور لا حصر لها .

ثم نعود لفلسفة الدكتور فقد قال إن البيعة في الاسلام تبنى على حرية الاختيار شأنها شأن أي عقد آخر , و أين الدليل يا دكتور ؟ نعم استدل بحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم : من بايع إماما فأعطاه صفقة يده و ثمرة قلبه فليطعه إن استطاع . نعم أيها الناس هكذا يستدل الدكتور ! و لا نعلم أين هذا من أن عقد البيعة شأنه هين شأن أي عقد آخر ! و من أن البيعة تبنى على حرية الاختيار؟! و نحن أيها الدكتور نفهم من الحديث بسليقتنا أن المسلم سواء أكان حرا في الاختيار أم لم يكن إذا بايع تجب عليه الطاعة , و هذا الحديث يزيد في التأكيد على قيمة عقد البيعة عن باقي العقود , ثم أيها الدكتور إذا بايعت الأغلبية يصبح الإكراه ضرورة لفرض وحدة الصف , و لذلك لم يقل أحد أن حرية الاختيار شرط في شرعية البيعة , و قد أقر علماء الاسلام بيعة المتغلب بالسيف و اعتبروها بيعة شرعية توجب الطاعة في السراء و الضراء , و نحن أيها الدكتور عريقون حقا لأن المغرب تداولته ست دول و عرفنا أيضا دول تغلبت و هي دولة الموحدين تغلبت على المرابطين , و قاتل أهل سبتة ببسالة على بيعتهم للمرابطين و كان رأسهم العالم الكبير ابن عبد البر فلما تغلب الموحدون على كل البلاد , لم ترى سبتة الخروج بل بايعت الموحدين و سلمت المدينة بلا قتال .

و نتيجة الدكتور الحتمية أن دول الاسلام لم تكن شرعية ما دامت أن البيعة لم تكن اختيارية , و هذا يناقضه الواقع فلا يمكن لرجل أن يبايعه الناس دون اختيار منهم و هذه التمثيلية التي تحدث عنها الدكتور كانت فأل سوء على المسلمين بعد القرن الأول لأن كل القبائل كان لها رأس , و هذا حول ولائهم من الخلافة إلى القبيلة و فشت العصبية لتمزق الخلافة الأموية , ثم انتبهت إلى ذلك الخلافة العباسية فقمعت شوكة العرب بسيوف الأعاجم , و مع كل هذا كان لا يبايع لخليفة إلا باختيار رؤوس و وجهاء البلد الذين سماهم ابن خلدون العصب و سماهم فقهاؤنا بأهل الحل و العقد .

و قد قال الدكتور أيضا إن من شروط البيعة أن لا يلابسها تضليل او تدليس من جهة أحد المتعاقدين , ولم يجد لهذا التدليس أو التضليل دليلا من الاسلام فصار يتفلسف ب مثلا لو كذب المرشح للمنصب في خبرته أو كفاءته ! حقا أيها الدكتور تختلط عليك البيعة الشرعية بديمقراطية اليونان ؟ و نحن لا نعلم هذا أيها الدكتور بل إذا أقيمت البيعة بين المسلمين لا تحل إلا بموت المبايع له لأن المسلمين لا يبايعون مجهولا حتى يخشوا تضليلا أو تدليسا و إن شئت أيها الدكتور أن أعدد لك نسب أميرنا العلوي فعلت , بل التدليس عندنا و التضليل أن يتم الانقلاب على تلك البيعة الشرعية فتنة في الأرض و فسادا .

و من هو حاكم المطيري أيها الدكتور لتستدل به على أن عقد البيعة يفسخ كغيره من العقود ؟! هل لديك حجة من الشرع الحكيم ؟ هل عندك قرينة من عمل الخلفاء ؟! لا شيء بيدك غير الانزلاق إلى هواك و ديمقراطيتك فتقول " بل يمكن أيضا تحديد مدة البيعة "! و إذا كان الحاكم أيها الدكتور يخلع كما يخلع الرجل خاتم الزواج من يده فلم أمرنا بالتزام الجماعة و أن لا نخرج على الحكام الذين بايعناهم و إن بدا لنا منهم ما نكره في ديننا و مالنا ؟ و هل رأيت في التاريخ حاكما نزع بهذه المثالية الرخوة ؟ قد تقول أيها الذكي إن الرؤساء في فرنسا و أمريكا ينتخبون كل أربع سنوات ؟! فأقول لك تلك الدول مملوكة للبنوك و أصحاب البنوك هم الحاكمون الفعليون للسياسة في العالم الغربي , و أولئك الرؤساء الاعلاميون فقط لتضليل الرأي العام المحلي و الدولي . و يبدو أن الدكتور الموريطاني من ضحايا هذا التضليل , و عندنا أيها الناس السنة العملية فقد وقع الكلام كثيرا حول عثمان رضي الله عنه في آخر سنوات حكمه , و مع ذلك لم يشر عليه الصحابة أن يفسخ عقد البيعة الذي بينهم بل شغب بذلك الأعراب الجهال ممن سينكر الدكتور أن لا يكون لهم رأي في تخير الإمام !

و نعجب من نقد الدكتور لقول الجويني رحمه الله فيمن يتخير الخليفة فالرجل قال ما اتفقت عليه جماعة المسلمين من أن النساء و العبيد و أهل الذمة و العامة الذين لا علم لهم لا شأن لهم باختيار إمام المسلمين , و هذا حق لذلك قطع الجويني ب " ما نعلمه

قطعا " , و نعذر الدكتور في جهله فهو لا يفرق بين البيعة الخاصة و البيعة العامة و يستدل بنصوص يحسبها له و هي عليه , فالإمام المبايع لا يخرج إلى المسجد لبيعة العامة إلا بعد أن يبايعه رجال الدولة , و عليك أن تعلم أيها الدكتور أن الدول ليس شأنها هين لكي تترك الرعاع و الجهال مما لا علم لهم يقررون في رجالها و سياستها , و قد استنكر على الجويني أربع فلم يرد إلا على جانب العامة , مع أنه نقل عن الجويني تمييز العامة العالمة عن العامة الجاهلة .

و كفاك كذبا أيها الدكتور فإن فقهاء الاسلام لم يقل منهم واحد يوما إن بيعة الصبي واجبة , و إن حدث ذلك في فترات شاذة جانبية لا يجب أن تعممه على عامة المسلمين و حضارتهم فهذا شيء قبيح منك , ثم بعد كل هذا و بلا ترابط منهجي نقل قصة بيعة العقبة الثانية ! و ليس فيها و لو قرينة واحدة تؤكد كلامه السابق في فسخ البيعة و حرية الاختيار, كما أن قول الجويني و ابن حجر لا يخالف شيئا مما جاء في بيعة العقبة , فكل السبعين أحرار ليسوا بعبيد , و كلهم كان على الاسلام , و لم يكونوا من عامة أهل يثرب بل كان لهم نسب في قومهم و منزلة , و لم تحضر البيعة إلا امرأتان من سبعين رجلا كان وجودهما هامشيا , و هذا إن أقررنا الدكتور على أن بيعة العقبة كانت سياسية صرفة لأن المسلمين لا يعلمون هذا , بل يعلمون أن الأنصار بايعت النبي صلى الله عليه وسلم بيعة نبوة خالصة .

ثم سيضحككم الدكتور أيها الناس بأصل من أصول الفقه السياسي و هو لزوم الجماعة و إمامها , و دعني أصارحكم فهذا الأصل يتعلق فقط بتركيا و قطر ! أما الدول العربية الأخرى فهذا الأصل يغيبه الدكتور و أمثاله , بل عجبت لمفلسي الحجاز ممن هم على رأي الدكتور في علمانية تركيا مثل السكران و الحوالي و غيرهم عندما يتأولون الأعذار لتركيا و يطعنون في دولهم و حكامها , و أين أنت أيها الدكتور من الأحاديث التي استدللت بها على لزوم الجماعة , فكتابك كله تعريض بجماعة المسلمين أئمتهم و علماءهم ! و على من يضحك الدكتور أيها الناس ؟! فإن لم يكن كلامه خروجا عن جماعة المسلمين و تحريضا عليه فما يكون أيها الناس ؟!

و التزام الجماعة من الخروج عليها يخضعه الدكتور لشروطه التي ناقضناها سابقا و ليس لشروط الشرع , فالشرع يجيب طاعة الإمام ظالما كان أو عادلا و قد نقل الدكتور من النصوص ما يؤكد هذا , و لم تكن العرب في جاهليتها بلا قيادة و تأنف من الرئاسة كما قال الدكتور بل كان لكل قبيلة سيد مطاع يقدمونه في الرأي و الحروب , و لن أضيع الوقت بالاستدلال على هذا لأنه معلوم معروف عند كل العارفين بأيام العرب قبل الاسلام .

و بعد فالدكتور دائما يقدم بما يحسبه تأصيلا شرعيا فقط ليؤكد أن الغرب قد وافقوا تأصيله فينقل عن الانجليزي قوله : " إن الولاء السياسي ليس إلا الطاعة وفق القانون فإذا

خرقه الحاكم لم يكن له حق في الطاعة أو المطالبة بها " ! و قد يظهر لكم هذا الكلام متناسقا لكنه مجرد خيال في عقول الفلاسفة , لأن الدولة ضامنة للاستقرار و الوحدة و إذا كان الحاكم يؤدي هذه الوظيفة المطلوبة أساسا من منصبه فتجب له الطاعة سواء أكان مطبقا للقانون أو مخالفا له , و يستحيل أن يكون قائد أمة من الأمم يعمل على خرق القانون و إن خرق فصلا فإنه لا يجرؤ على خرق كل الفصول , و لهذا أيها الدكتور لم يشرع لنا الاسلام الخروج على أمرائنا إلا أن يعطلوا الصلاة و المساجد .

و نقول للدكتور إن الدولة لا تتوقف على الحاكم وحده لأنها بناء معقد جدا , و إذا لم يكن للدولة علماء و جيوش و قضاة و قادة لن تستمر في التاريخ لأيام , خصوصا مع توسع الجغرافيا و تزايد الديمغرافيا , و لعلي أخالف الدكتور و فلاسفته في سبب وجود الدولة ابتداء فأقول إن الدولة وجدت في التاريخ لحماية الأفراد و أسباب عيشهم من الآخرين و ليس لتنظيم شؤونهم الداخلية , و إن كان تنظيم الشأن الداخلي أيضا من مهماتها إلا أنه أقل شأنا من السبب الأول , و قد أقول إن الدولة لا تنشغل بالشأن الداخلي إلا إذا كانت تحكم شعبا غبيا جاهلا لا يستطيع تدبر مشاكله , و أول أسباب غباء الشعوب هو غياب العلماء الذين يوجهونهم , لذلك أعلمنا الرسول صلى الله عليه وسلم **: إن الله لا يقبض العلم انتزاعا ينتزعه من صدور الرجال و لكن يقبض العلم بموت العلماء , فإذا لم يبق عالما اتخذ الناس رؤوسا جهالا فسألوا فأفتوا بغير علم فضلوا و أضلوا** .

و هذا أيها الدكتور يجعل الحكام تبع للعلماء و ينقض كل بناءك , و لعلك أيها الدكتور لم ترى تماثيل لأمراء المملكة المغربية , و قد أشير على الحسن الثاني رحمه الله أن يخلد والده رحمه الله بتمثال فقال إن علماء الاسلام حرموا التصاوير و التماثيل , و قد نقل هذا الكلام مستشرقين فرنسيين إلى جانب كلام آخر يؤكد أن الحسن الثاني رحمه الله كان أصوليا متطرفا في نظرهم , لأنه كان لا يخالف علماء بلده !!

و الأمر عند المسلمين أن طالب الإمارة لا يؤمر و هذا أصل في فقه المسلمين يضرب ديمقراطيته الغربية ضربة لا تقوم معها , و إن كان استدل بقول يوسف عليه السلام فهذا ليس تشريع و إنما مما يعتبر فقط لأن المسلمين متفقون على أن شرع من قبلنا لا يعد شرعا لنا , و الكفاءة و الأهلية يثبتها العمل و ليس القول باللسان و هذا و إن كان فإنه يكون في وظائف الدولة التي لا حساسية منها .

و الدكتور كالعادة يؤول حسب هواه فيقول إن صراع الأنبياء لم يكن مع الشرك بل مع الظلم ! و هذا هو التفسير الوضعي للنصوص الشرعية الذي يصل بالدكتور إلى نتيجة حتمية و هي أنه لا يهمه الشرك أو الايمان , الاسلام أو الكفر , و هذا هو منزع الخلاف معه من البداية فهو يؤول النصوص سياسيا و دنيويا تبعا لمدارس الاستشراق في تحريف دين المسلمين .

و يترتب عن استدلال الدكتور أصل آخر من أصول السياسة العلمانية و هو ما سماه المدافعة ضد الفساد , و استدل بآية من الآيتين التي ذكرت المدافعة , و هنا يتجلى التدليس فقد أغفل الآية الكريمة من سورة الحج : **الذين أخرجوا من ديارهم بغير حق إلا أن يقولوا ربنا الله ولولا دفع الله الناس بعضهم ببعض لهدمت صوامع و بيع و صلوات يذكر فيها اسم الله كثيرا و لينصرن الله من ينصره إن الله لقوي عزيز ,** و استدل بالآية من سورة البقرة مقطوعة من سياقها : **فهزموهم بإذن الله و قتل داوود جالوت و آتاه الله الملك و الحكمة و علمه مما يشاء و لولا دفع الله الناس بعضهم ببعض لفسدت الأرض و لكن الله ذو فضل على العالمين .** فالدكتور لم يذكر سياق الآية من قتل داود لجالوت , بل اقتطع الآية من : و لولا , ليقول للمسلمين إن المقصود من الفساد في الآية هم حكامكم الظالمون لأنهم ليسوا على سياسة أمريكا و فرنسا و بريطانيا ! مع أن معنى الآيتين واضح و فسرت الآية في سورة البقرة الفساد الذي أبهم في آية الحج , ففساد الأرض هو أن تهدم بيوت الله التي تربيهم على الغاية من خلقهم , و لهذا أيها الدكتور لم يجز لنا أن ندافع حكامنا بل أن ندافع الأمم التي تفسد في الأرض و تحارب الوحي و الشريعة .

و لعلك تعلم أن النبي صلى الله عليه وسلم خير من خدم الانسانية , و الجيل الذي رباه خير الأجيال التي خدمت البشرية , لكن أحد لم يقل كما قلت إنهم فعلوا ذلك و راهنوا بحياتهم في سبيل الحق و العدل و الحرية ! بل ذاك الجيل صرح تصريحا أنه فعل ذلك في سبيل الله , و سبيل الله يقتضي أن نفهم الحق و العدل و الحرية كما أوحى إلينا الله و ليس كما اختلفت أهواء البشر !

و لم يفسر أحد من المفسرين كلمة السلم بالسلام كما فعل الدكتور في آية البقرة , و بتعليق الدكتور على الآية ب لكن ! : لكن لا سلم و لا حاجز أمام الاستبداد و الفساد إلا المدافعة ! نعم أيها الدكتور ندافع الأمم الفاسدة بالجيوش المنظمة و هذا لا يختلف عليه مسلم , لكنك لا تقصد هذا بل تقصد أن ندافع حكامنا و نسقط دولنا عن طريق الفوضى بحجة أنها ليست شرعية ؟! و من يقرر هذه الشرعية ؟ قياسات الدكتور الموريطاني ؟!

و الدكتور دائما يستدل دون أن يتأمل المعنى من النص لأنه في الغالب تأتي النصوص مكذبة له و هو يستدل بها على صدقه , فالمدافعة المقصودة في شرع الله هي مدافعة أهل الشر عن الفساد في الأرض و الفعل في من قتل مبني للمجهول نفهم منه من قتل دون حقه فهو شهيد , و لا نفهم من قاتل دون حقه فهو شهيد أو أمرا بأن يقتل الرجل في سبيل المال مثلا , فهذا منكر لم يقل به أحد و دعوة صريحة للفوضى لا نقر الدكتور عليها .

ثم ماذا يقتضي هذا المبدأ أيها الدكتور اسمعوا أيها الناس : " و يقتضي مبدأ المدافعة وجود تعددية حزبية و نقابية و إعلامية و غيرها " ! و هذه دعوة يهودية صريحة

و لأنقلها لكم من مصادرها مع أني أكره النقل :" لقد طغت سلطة الذهب على الحكام المتحررين و لقد مضى ذاك الزمن الذي كانت الديانة فيه هي الحاكمة , و إن فكرة الحرية لا يمكن أن تحقق , إذ ما من أحد يستطيع استعمالها استعمالا سديدا . يكفي أن يعطى الشعب الحكم الذاتي فترة وجيزة لكي يصير هذا الشعب رعاعا بلا تمييز , و منذ تلك اللحظة تبدأ المنازعات و الاختلافات التي سرعان ما تتفاقم , فتصير معارك اجتماعية و تندلع النيران في الدول و بزول أثرها كل الزوال " . فالدكتور يريد من الصراع و المدافعة أن تكون بين الشعوب و حكامها , في حين أن التدافع الرئيسي يجب أن يكون مع اليهود الذي يخرجون المسلمين من أراضيهم فسادا بغير حق !

و وقائع الأرض كلها تشير إلى هذا لقد هدمت الدول الهشة في الفوضى العربية الأخيرة التي قامت بهذه الدعوات و قد حذرنا أشد الحذر منها فقيل لنا إننا نعبد الحكام ! و تم توجيه الاعلام إلى نفس الفكرة في حين تم تغييب العلماء و الأصوات العاقلة , و ها هي النتيجة أمامكم توسع يهودي على الأرض , و فوضى و انقسام في سوريا و ليبيا و اليمن , فانظروا أية خدمة جليلة يقدمها الدكتور و من ورائه الاخوان المفلسين لمن يريد الفساد في الأرض من اليهود و أتباعهم .

الأداء السياسي عند الدكتور

و بعد ما سماه البناء السياسي ها هو الدكتور يحاضر في الأداء السياسي و سيسلينا أيضا لأنه لا يفرق بين هذه التسميات , و اسمعوا ما يقول عن ما نسميه نحن الأصل و يسميه هو المبدأ , فقد قال إن هذا "المبدأ" نزل في سياق دولة قائمة ! لذلك اعتبره من قيم الأداء و ليس من قيم البناء ! و الدكتور منذ البداية يستدل من الكتاب و السنة و يرد إلى الله و رسوله ما يوافق هواه فيما سماه " التأسيس النصي " و الآن يجحد ذلك كله و يقول إن هذا "المبدأ" أدائي ! و لا بأس نتجاوز فلسفة الدكتور إلى أن المسلمين يردون كل ما يخصهم إلى الله و رسوله , و بهذا لا يحصل التنازع أساسا لكن إن حصل تعصمنا النصوص الشرعية من الفرقة .

و مهلا أيها الدكتور إن المسلمين يتساوون أمام الشرع حكاما و محكومين , و هذا حق في البناء السياسي و لا بد , لكنهم في الأداء ليسوا سواء في المنزلة و المرتبة , و لأعطيكم مثالا أيها الدكتور فنحن لا نساوي بين المهاجرين و الأنصار لأن المهاجرين عذبوا في سبيل الله و هاجروا , و لا نساوي بين كبار الصحابة و صغارهم , و أيضا أيها الدكتور و هذا هو المهم لا نساوي بين منزلة من شهد بدرا من الصحابة رضي الله عنهم ليست و بين منزلة من لم يشهدها , و قد تعدى هذا إلى الأداء تأمل أيها الدكتور قول الرسول صلى الله عليه وسلم : **"و ما يدريك لعل الله اطلع على أهل بدر فقال اعملوا ما شئتم فقد غفرت لكم "**.

فلو حكمنا عقلك القاصر لضربت عنق حاطب بن بلتعة رضي الله عنه لأنك تساوي بينهم تصريحا , خصوصا أن حاطبا أفشى سرا عسكريا خطيرا , و مع ذلك شفع له عمله في بدر بالتبرئة من التهمة , هذا فيما يخص السياسة أما فيما يخص الآخرة فقد قال عبد لحاطب بن بلتعة يشتكي سيده و يقسم على أن حاطبا يدخل النار فقال : " يا رسول الله , ليدخلن حاطب النار " فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم : **" كذبت , لا يدخلها فإنه شهد بدرا و الحديبية "** .

و ذهب الدكتور يستدل على أن اكتشافه يمنع الطغاة أن يقولوا في حالة ملك فرنسا : أنا الدولة , و لعل من القيمة السياسية أن يكون رأي الفرنسي صائبا في سياقه , لأن سقوط الملكية في فرنسا أدخل البلد في سنوات من الدم و الفوضى , و هذا معلوم في التاريخ لا يخفى , و يمنع أيضا السادات رحمه الله أن يقول : أنا مسؤول أمام الله , لا

أمامكم ! مع أن قول السادات أيضا صائب في سياقه فحاكم المسلمين يجب أن يكون مسؤولا أمام الله أولا و ليس أمام أهواء الرعاع .

و على أي أيها الدكتور و قد ذكرت السادات فقد ترك أوراقا قليلة من كتاباته جمعت في كتاب اسمه " البحث عن الذات " , و هو أنفع للمسلمين في فقههم السياسي من كتبك التي حصلت من خلالها على شهادة الدكتوراه من الجامعات الغربية , كذلك أيها الدكتور السادات هو الرجل الوحيد في تاريخ الصراع العسكري مع اليهود من أعلن حربا و كسبها و استرجع سيناء , و هو يعد من دهاة السياسة عند المسلمين في القرن العشرين , فقط لأنه كان يعلم أنه مسؤول أمام الله و ليس أمام أهواء الشيوعيين و خوارج العصر , و لا نشك أن من دبر قتله هو الخاسر في حرب أكتوبر , رحم الله السادات وحفظ الأمة الاسلامية من كيد الكائدين .

ثم استدل الدكتور زيادة و إطنابا بحديث ورد في كتاب للسير , و هو يخالف هذه السواسية التي يريد فرضها فإن صح الحديث فإن سوادا رضي الله عنه لم ينوي قصاصا من الرسول صلى الله عليه وسلم , لأنه يعلم أنهم وقفوا في تلك المعركة قلة من كثرة عدوهم طلبا للموت تصديقا له و اتباع لأمره , ثم استدل الدكتور أيضا بقصة وردت في سنن ابن داود نفهم منها أن الرسول صلى الله عليه وسلم أبى أن يقيد رجل صدقته من القوم الذين شج رجلهم , و ساومهم بالمال إلى أن قبلوا ذلك و دفع لهم من بيت مال المسلمين , و كذلك فعل الصديق مع خالد بن الوليد لما قتل قوم مالك فقد أعطى دية القوم من بيت مال المسلمين , فأين هي هذه المساواة التي يستدل بها الدكتور !

و الدكتور أيها الناس يقصد بكتابه " الإسلاميين و العلمانيين أولئك المؤمنين منهم بالكرامة الانسانية و العدالة السياسية , أما الداعمون للاستبداد فليس لديهم مرجعية أخلاقية أصلا , لا إسلامية و لا علمانية " و أنا أقرأ هذا الكلام تذكرت جمع المخنث السالم الذي ليس بالمذكر و لا بالمؤنث , مثل ذلك مثل الدكتور فلا هو يصرح بالاسلام و لا هو يصرح بالعلمانية , و تشدقه بهذا الذي سماه الرد إلى الله و رسوله , فقط فيما يوافق فهمه للكرامة الانسانية و العدالة السياسية !

و ها هو الدكتور لا يجد شيئا من ما سماه الأداء السياسي فيكرر ما ذكره في ما سماه البناء السياسي بعبارات أخرى , فبعدما ذكر التزام جماعة المسلمين و إمامهم في البناء ها هو يكرر نفس الأصل في الأداء تحت اسم جديد : التزام السواد الأعظم ! لكنه كالعادة يؤول و يدلس و يأتي بالغرائب و المضحكات , فنقل عن ابن تيمية عصمة الأمة في علمائها و لم يجد ما يرد به مع أن إقراره بهذا يضرب كل أفكار كتابه , فهل يجوز أن تتهم أمة بالأزمة و أنت تتفق على أنها معصومة ؟! و ها هو الدكتور يميل بلا شعور إلى أن رأس الهرم في أمة الاسلام هم علماءها لذلك أجمع سواد الأمة على عزل القاضي الفاسق ,

و لم يجمعوا على عزل القائد السياسي الفاسق .

ثم سيضحكنا الدكتور و ينقل عن بيغوفيتش البوسني كلاما مضحكا مبكيا , يتهم فيه شريعة عيسى عليه السلام بالهرمية و تقديس الكهنوت تعالى الله عما يقول الجاهلون , و نذكر الدكتور و من ينقل عنهم أن يفرقوا بين النصرانية و بين المسيحية , ثم يقول بعدها " إن الاسلام لا يعترف بالصفوة رهبانا كانوا أو قديسين , و لا يوجد فيه برنامجان : واحد للمختارين و آخر للناس العاديين , و لكنه إعلان لمبدأ ديمقراطي " ! و قد يظهر لكم هذا الكلام أيضا سليما متناسقا , لكنه المخالفة الصريحة لسواد الأمة , فالأمة المسلمة تعترف بعلمائها لأن مقام العالم ليس كمقام الجاهل , و انظر أيها الدكتور أنت و جمهور الإسلاميين من وراءك إلى مقام البخاري في قلوب المسلمين و من قبله مقام الصحابة رضي الله عنهم , و انظر أيها الدكتور إلى قول رسول الله صلى الله عليه وسلم :" يغفر للجاهل سبعون ذنبا قبل أن يغفر للعالم ذنب واحد " .

و جميل أيها الدكتور الموريطاني أن تقول أن النبي صلى الله عليه وسلم أهدر دم الذي يفرق جماعة المسلمين , لأننا في المملكة نرى أن أجدادك من الشناقطة كانت تربطهم بيعة بجماعة المسلمين في المملكة , و قد دخل الاحتلال الغاشم و غصب البلاد و العباد فنهب و سرق و شتت و قسم و اقتطع من أرضنا الجنوب فأحدث دولة سماها موريطانيا ! و لعلك تعلم أيها الدكتور أننا اعترضنا على ذلك أمام الأمم فلم يسمع صوتنا لضعفه , و مع ذلك لم نقر الاحتلال على ظلمه إلا بعد ثمان سنوات من تأسيس ما سماه موريطانيا , فإذا سقطت هذه الموازين و هي مختلة و لابد , و استرجعنا أرضنا في الجنوب و وحدنا الأمة الكبيرة من جديد , فأنت تعلم أيها الدكتور حينها عقوبة الذي يفرق جماعة المسلمين جيدا !

لكن الدكتور لخلل ما بعد كل استدلال يأتي بتعليق يناقضه فيقول : " و من المعلوم أنه في غياب الشورى و التداول و التراضي لا يجتمع الناس طوعا على قائد واحد " و المعنى أن هذا الحديث كان صالحا للخلافة الراشدة فقط أما بعده فلم يصبح للمسلمين جماعة لكي يهدر دم الخارج عنها ! ثم يقول هذا هو الاجماع الحقيقي الذي اغتصبه الفقهاء و احتكروه لأنفسهم ! هل سمعتم أن الفقهاء احتكروا شيئا لأنفسهم أيها الناس ؟ لا عليكم ها أنتم تسمعون الدكتور الموريطاني يقول ذلك !!

و ليلة السقيفة أيها الدكتور تكذب كل مزاعمك فقد بقي الخلاف محصورا بين المهاجرين و الأنصار فقط , و لم يشاور الصحابة باقي الجغرافيا بل اتفق رؤوس المهاجرين مع رؤوس الأنصار فقط و تم ذلك بسلم و حلم و رشد , و ليس في القصة أخذ برأي عامة الناس كما استدل الدكتور و حلل و استنتج !

و لا يختلف المسلمون على بغض الظلم و الأخذ على يد الظالم ما أمكنهم إلى ذلك سبيلا , و الأمة أيها الدكتور لم تسكت على الظلم في تاريخها لكي تستنتج أنها تتطهر اليوم بدمائها من إثم السكوت على الظلم و الركون للظالمين "!! لقد قاوم أجدادنا دبابات و طائرات الاحتلال بصدور عارية و مع ذلك لم يتم إخضاعهم , و المسلم لا يقول استخذيت لأن العرب لا تستخذي ! و كذلك المسلم أذكى من أن يتم خداعه بالكلام المنمق حتى لا يفرق بين الظلم و بين ادعاء المظلومية !

و اختلال حال الدولة و السلطان له أسباب عدة منها ما ذكر ابن خلدون , و هو ليس السبب الوحيد طبعا فقد تكون الدولة عادلة و تسقط كما حدث مع الخلافة الراشدة , و تكون أسباب العيش متوفرة و الرعية في رفاهية و تسقط الدولة كما حدث مع الخلافة الأموية , و أحيانا تسقط الدول بالتدخلات الأجنبية كما حدث في ليبيا و اليمن و سوريا في عصرنا و كما حدث مع دولة العثمانيين في العصر الحديث .

و حقا أيها الدكتور أن القانون الروماني الذي يبيح لكل فرد قتل الطاغية يشبه ما ورد في النصوص الاسلامية ؟! من قال بهذا الخبث من المسلمين ؟ فهم يعلمون أن من أقيمت له البيعة لا يجوز غصبه حق الطاعة , و إذا تأمر غصبا كما قال فإن جماعة المسلمين هي التي تتكلف بإسقاطه , و تأصيل الدكتور هو تأصيل الخوارج القدامى فهم من قتلوا الخلفاء الراشدين غدرا و هم يعتقدون أنهم يحسنون صنعا و يخلصون الأمة من الطاغية !

و لا نفهم ثناء الكواكبي على يقظة الانجليز إلا غباء , فالانجليز استبد بهم البنك قديما و أسقط دولتهم فصاروا تبعا لأوامر البنك , لأن حسب فهمي البسيط و البدائي أن الانجليز لا مصلحة قومية لهم من وعد بلفور إلا التبعية و الخضوع للذهب اليهودي , و إذا تتبع الدكتور تاريخ السياسة الانجليزية سيجد نفوذا يسيطر ضد المصالح القومية لبريطانيا و لا أظن باحثا في السياسة يغيب عنه هذا ! و لا نفهم من كلام الكواكبي إلا تأصيلات الخوارج و بالحرف تلك التي اعتمدوها في قتل عثمان رضي الله عنه !

و المال مال الله أيها الدكتور و هذا لا ينفي حاجة الحاكم إلى التصرف في ذاك المال حسب الأولويات التي تقتضيها ظروف جغرافيته , و لم يعرج الدكتور على شيء مهم و هو النفقة في سبيل الله فإذا احتاجت الدولة نفقة حرب أو عمران يصبح واجبا على الرعية التي تملك أن تغطي نفقة جماعة المسلمين , و المعنى أيها الدكتور أن المال العام لا يكفي لتغطية نفقات الدولة و مع ذلك لا يكره الحاكم المسلم رعاياه على النفقة , و من هذا استغراب الحسن الثاني رحمه الله من تخصيص الطرق السيارة في المغرب مع ما في ذلك من مداخيل لميزانية الدولة , لأنه يعتبر ذلك حقا للرعية يجب أن توفره له دولتهم بلا مقابل مادي .

و الحياة المالية في أروبا تثقل كاهل المواطن بالضرائب و الديون و أحيانا تصل نسبة الضريبة على الدخل في بعض الدول إلى أكثر من خمسين في المائة , فلو كانت الدول المسلمة تعمل بهذا المبدأ لما عانت اقتصاديا , لأن النفقات تكثر و الموارد تتناقص , و إذا لم يتلقى الجندي و الأمني و المدرس و الطبيب أجره لمدة شهرين فقط يختل الاستقرار و النظام و تسيطر الفوضى .

و لهذا عليك أيها الدكتور أن تفرق بين الدولة الأمة و دولة البنك , فالمال و إن كان عصب الحياة فإن الدولة الأمة أكثر صمودا في الأزمات المالية من دولة البنك , و حول هذا كلام كثير , و لعلكم أيها الناس تنتبهون أن حديث الدكتور عن المال في الفقه السياسي جاء مبتورا ، لقد أغفل شيئا مهما و هو الربا و لا نعلم أقصد إلى ذلك أم لم يقصد و عموما فإن الفقهاء في الإسلام لم يقروا الربا عبر تاريخهم ، و كذلك لم يقروا المكوس ، و الدكتور لم يعرج على هذا لأن فيه فضيحته من ادعاء الأزمة و الحاجة إلى مد الجسور مع الديمقراطية الغربية ، و إذا بحث سيجد ديمقراطيته العقلية في التاريخ الغربي كلها قامت على الربا و الاقتراض من البنك ، و أول شاهد على ذلك هو ما استدل عليه من فطنة الانجليز حسب تعبير الكواكبي المغفل , فأول حكومة قامت بعد تتويج القائد الهولندي اقترضت قرضا ربويا بقيمة مليوني و نصف جنيه من جهة مجهولة!

أما ما ذكر الدكتور من تقزيم دور المال في بعض الأحكام البديهية فما نراه إلا تأصيلا آخر من تأصيلات الخوارج في هذا الباب ، لأن مبدأ اعتراضهم الأول هو على المال ، كما حدث مع ذو الخويصرة الذي اتهم النبي صلى الله عليه وسلم في قسمة المال ، ثم كانت حجة الخوارج على عثمان رضي الله عنه اتهامه في قسمة الأموال و إيثار أهل بيته بالمال و الولاية عن باقي المسلمين ، و استدلالات الدكتور كلها مردودة عليه في تأويله لها ، فقد أعطى الرسول صلى الله عليه وسلم المؤلفة قلوبهم و منع الانصار لأن السياسة اقتضت ذلك ، و ودى عامل صدقته مع أنه أخطأ من بيت مال المسلمين ، و لو فتح الدكتور فقه المال عند المسلمين و كان منصفا لوجد أن ديمقراطية الغرب الربوية لا تقارن مع عدل الشريعة في الأموال .

و حسبنا أن الدكتور يتحدث في الفقه السياسي و ليس في الفقه المالي ! و مع ذلك فالفقه السياسي و المالي يلتقيان في بعض المباحث التي لم يدركها غباء الدكتور ، و لذلك افتتحت تعليقي على رأي الدكتور في علاقة السياسة بالمال عن وجوب النفقة في سبيل مصالح المسلمين ، فالمطلع يعلم أن عثمان رضي الله عنه لم يكن ذا جهاد بالسيف فقد غاب عن بدر و فر في أحد ، لكنه كان ذا جهاد بالمال فقد بذل ماله في سبيل مصالح المسلمين العسكرية مثل تجييش جيش العسرة في غزوة تبوك ، و مصالح عيشهم مثل شراء بئر رومة من اليهودي .

و لم ينتبه الدكتور إلى أن أول واقعة عسكرية بين المسلمين و المشركين كانت دوافعها اقتصادية فخروج المسلمين إلى بدر كان لاعتراض قافلة مشركي مكة التجارية ، و سبق بدر سرايا صغيرة بعثت لأخذ كل قوافل مكة التي تمر من الأراضي السيادية للمدينة ، و لم تحل الغنائم في الشرائع السابقة و أحلها الله لرسوله و للمؤمنين في الإسلام فكانت هذه الغنائم المورد الرئيسي لميزانية دولة المسلمين والعامل المهم في صلابتها و قوتها ، و قد بسطت هذا الكلام كي لا تصدقوا الدكتور في كذبه على خلفاء الدولة الأموية و العباسية في غصبهم مال الزكاة و الأعشار لملذاتهم الذاتية ، لأن رفاهية الأمراء و الناس لم تحققها عائدات الزكاة و الأعشار بل حققتها كنوز الإمبراطوريات التي اكتسحها المسلمون .

و لم أجد فيما نقل بعد ذلك عن الأهلية و الأمانة و الشورى و المشاورة و الحكمة السياسية ما أعلق به , لأنه تقريبا نقض كل غزله أنكاثا فإذا كنت أيها الدكتور أمرت بالسمع و الطاعة لعبد مجدع الأطراف ! فعليك أن تمتثل لا أن تفهم ذلك بكل غباء و تقول أن في هذا تشريع بجواز تولية العبد المجدع الأطراف ! و استعمال ابن أم مكتوم على المدينة كان على الصلاة فقط و قد أشرنا إلى هذا سابقا , فلم تنقم على الفقهاء شروط التولية و تضيف إليها شروطا من خيال فلسفتك ؟ .

و عند حديث الدكتور عن الكفاءة السياسية أضحكني كثيرا , فالرجل من بداية الكتاب يدندن على الحرية السياسية و الأخلاق المثالية , ثم لما وصل إلى هنا اضطر أن يستدل بحديث إن الله ينصر هذا الدين بالرجل الفاجر ! هنا يجب أن أصمت قليلا و أقول للدكتور عد إلى كلامك السابق , فقبل قليل شدد على أن المال مال الله و من خان في الأموال وجب عزله , و ها هو ينقل هنا إن خالدا لم يكن يرفع للصديق رضي الله عنهم حسابا ! و إن شئتم أن تفهموا فافهموا أيها الناس و إلا فشأنكم !

و فيما سبق من الكتاب أطنب كثيرا حول أن الناس سواسية و أن الاسلام "أهدر" المراتب الاجتماعية , و ها هو بكل قواه العقلية ينقل قصة عزل العلاء بن الحضرمي عن البحرين حيث استنتج من القصة : " و يظهر من سياق القصة هنا أن العلاء بن الحضرمي لم يحسن التعامل مع قادة المجتمع في البحرين , و لم ينزل الناس منازلهم كما تقتضيه الحكمة السياسية , رغم أنه من أهل الأمانة و القوة ." حقا أيها الدكتور فأين هي هذه السواسية و هدر منازل الناس كما ادعيت سابقا , لا أرى الدكتور إلا صاحب عقلين عقل يناظر ضد عقل !

ولعل ما جعل تعليقي يخف في العناوين السابقة هو أن الدكتور لبس جلباب ابن تيمية فصار ينقل من كتاب السياسة الشرعية و يشرح ذلك و كأنه يخاطب طلابا في الفصول الأولى , و ابن تيمية رحمه الله شيخ من شيوخ الاسلام لذلك لم أجد ما أعلق به , و في

المملكة لا نستدل بابن تيمية كثيرا لأنه حنبلي المذهب أولا, و ثانيا لأنه فرق تأليفه في كل العلوم فلم يختص بعلم يكون مرجعا فيه , و كتابه السياسة الشرعية يشرح أن الأمة راع و رعية , فقد يصلح الراعي و تفسد الرعية .

وعند حديث الدكتور عن المشاورة في القرار العام سيأتي بالعجائب كعادته , ذلك أن الدول في الاسلام بعد الخلافة الراشدة و إلى حدود اليوم لا تقوم بغير المشاورة , و ليس هذا في دول الاسلام و فقط بل في قانون الملك عموما يكون التشاور سنة جارية , و الدكتور لطبع التأمرك فيه لابد له بعد كل أصل ينقله عن المسلمين أن يجد ما يترجمه في الديمقراطيات الغربية لكن في الخيال فقط ! لأن الحروب و المعاهدات الدولية تعلنها البنوك و توافق عليها الأحزاب التابعة لها , فيخيل للدكتور و المغفلين من أمثاله أن ذلك اختيار الشعب و المجالس المنتخبة !

ثم أيها الدكتور و إن كان التشاور سنة عقلية متبعة لا تقوم الدول إلا بها فإن الضرورة تفرض حاكما حازما يختار بين تلك الآراء أجودها و يوحدها درء للتنازع و الخلاف , و ليس المعيار في الاختيار أن يراعى قول الأغلبية بل صلاح الرأي من فساده , و يكون هذا التشاور خاصا بفئة معينة نسميها في ثقافتنا أهل الحل و العقد , و كل يشير و ينصح فيما يعرف , فمن الحماقة أن تشاور قاضيا لم يحمل سيفا يوما في شأن عسكري بحت !

أما عن النصح أيها الدكتور فما كتبت هذه الرسالة إلا عملا بهذا الأصل نصحا لأئمة المسلمين و عامتهم في الضرب على أيدي المخربين باسم الدين تارة , و باسم الحرية و الديمقراطية تارة أخرى , و لقد رأينا اشتعال الفتن في الجغرافيا المسلمة فلما تتبعنا المحرضين على اشتعالها وجدنا الدكتور و ما سمي ب "الاسلام الحركي " , و وجدت واجب النصح يفرض علي الكلام مع أني أقر بأني لست أهلا لذلك , و وجدت أن السكوت خيانة عظمى .

و في مبدأ النصح أيها الدكتور لا يتملق فقهاء الاسلام أمراءهم , لكنهم يخصونهم بالدعاء و لا يثيرون عليهم الرعاع بالكلام , لأن الأمير يمثل رمزا للسيادة و الطعن فيه أو تناوله بالكلام مدعاة لنشوب الاختلاف و الفوضى , و نقر الدكتور على غير هذا من المبالغة في المدح التي تفضي إلى الشر لكننا لا نقره إذا مدح الأمير بما فيه من الخصال الكريمة لأن الانصاف يقتضي ذلك , و عموما أيها الدكتور فإن نصيحة الأمراء في الشؤون الحساسة تكون في السر و ليس بين الرعاع و قنوات الاعلام .

و لسنا نقر الدكتور و ابن خلدون أيضا فيما ذهب إليه من أن الرفق و اللين قاعدة مطلقة في الفقه السياسي فالرفق و الشدة توأمان لا ينفصلان , فأحيانا يكون خراب

العمران بتغييب الشدة تماما أخذا بالرفق المطلق , لذلك عجبت لمن استدل على سقوط الخلافة الأموية بتنحية أصحاب الحزم من قيادة الخلافة على عهد عمر بن العزيز رحمه الله و تولية أصحاب اللين و الرفق , و هذا لا يمنع أن يكون استعمال الشدة في مقام الرفق ظلم , و كذلك لا يمنع أن يكون استعمال الرفق في مقام الشدة ظلم أيضا .

ثم في باب الاحتجاب قلنا لك سابقا , إذا وجد الأمير بين من أمن شرهم لا يحتاج إلى رسوم الملك و منها الاحتجاب , و في الأثر دلائل أن الرسول صلى الله عليه و سلم كان يقف ببابه رجال من أصحابه قبل الهجرة و بعدها , و قلنا لك سابقا أيضا أن هذا من فطنة معاوية رضي الله عنه حين لقي الفاروق في الشام بموكب حراسة و لم ينكر عليه الفاروق بعدما علم الحكمة من ذلك , فالحاكم لا يمكن عقلا أن يظهر لملايين الناس من رعيته , و الاحتجاب عن الناس يذم إذا كان في غير مصالح المسلمين , أما إذا كان الحاكم يصل ليله بنهاره في خدمة الأمة فلا فائدة في ظهوره لهم إلا في المناسبات التي تقتضي حضوره .

ثم سيزيد الدكتور في ابتداع أشياء جديدة في الفقه السياسي فيقول إن الإكراه في الدين مبدأ من مبادئ السياسة الشرعية , و استدل على ذلك بآية البقرة **لا إكراه في الدين** , مقطوعة من سياقها , و الدكتور لغفلته أو لجهله بعلوم القرآن الكريم لم ينتبه إلى الناسخ و المنسوخ , و لم يلتفت إلى تفسير الآية عند جماهير العلماء , ثم إن هذا شأن عقدي لا دخل له بالسياسة , أما في السياسة أيها الدكتور فإن الصديق أكره القبائل على تأدية الزكاة و هذا معلوم مشهور , و أكره عمر رضي الله عنه اليهود على الخروج من الجزيرة , و هذا يعلمه الجميع .

ثم سيجعل الدكتور هذا "المبدأ" مدخلا للطعن في حكم الردة عند المسلمين , و لا بأس أن نقول للدكتور أن كل الملل لا تتسامح مع من ارتد عليها , و لا نفهم من فلسفة الدكتور التفريق بين المرتد المسالم و المرتد المحارب , فالقبائل لم تقاتل بداية بل منعت الزكاة فقط , و إذا ارتد الرجل إلى كفر أو انحراف لابد و أن يحارب مع جماعة الكفر التي ارتد إليها و هذا جلي في أحداث الردة , ثم إن المسلمين أيها الدكتور لهم نص لا يقبل شكا أو تأويلا يأمرهم بقتل المرتد , و لهم السنة العملية لعلمهم أن النبي صلى الله عليه وسلم أهدر دماء من ارتدوا في فتح مكة و قال اقتلوهم و لو وجدتموهم معلقين بأستار الكعبة , و لهم في ذلك آثار كثيرة منها أن معادا لما وفد إلى اليمن و وجد عند أبي موسى رجلا مقيدا ينتظر حد الردة أبى أن يجلس حتى يقام الحد على المرتد .

و ادعاء الدكتور أن المسلمين ورثوا حكم الردة من الامبراطوريات البائدة ادعاء باطل لا يقوم , و لا دليل عليه , و لم يقل بهذا أحد من المسلمين و إن كان فريق من متأخري الحنابلة تكلموا في حد الردة فليس قولا معتمدا في مذهبهم , و أجمع جمهور

المسلمين على أن المرتد يقتل , و قد كان لمسلم جار نصراني و كان مدمنا على الخمر, فقال لولا أن دينكم يحرم الخمر لأسلمت , فقال له المسلم : لا عليك , أسلم و لا بأس أن تشرب , ففعل و أسلم , فلما شرب في اسلامه جلد فرجع إلى جاره فقال سأرتد إلى دين النصرانية , فقال له إن ارتدت قتلت و إذا شربت جلدت !

و هذا يعني أن حد الردة كان جاريا على ألسن المسلمين و الشواهد على هذا كثيرة و لا يجادل في هذا إلا من يحرف التنزيل ليوافق ديمقراطية اليونان ! أما المسلمين فلا يحابون أحدا في دينهم , و قد ذكر الناصري رحم الله توسط الانجليز في منح اليهود معاملة خاصة في أواخر عهد الحسن الأول رحمه الله , فرفض ذلك و قال إنهم يعاملون وفق شريعة المسلمين كأهل للذمة منذ قرون و لا يملك أن يغير شيئا من ذلك .

و إذ قلت سابقا إن الدولة المغربية مرجع في الفقه السياسي لم أخطئ و لم أجانب الصواب ذلك أن أمراء المؤمنين ممن حكموا كانوا يراعون الشريعة أولا , و منهم من ألف في الفقه و اللغة و منهم من سمى جيشه بعبيد البخاري رحمهم الله , و الأصل في تكوينهم العلمي معرفة علوم الشريعة أولا و لهم عناية بالكتب , يذكر أحد الثقات أن الحسن الثاني رحمه الله استخرج مكتبة من المخطوطات ردمها أسلافه في قصر مكناس , و منها طبع كتاب التمهيد لابن عبد البر رحمه الله , و لهم أيضا نفور من التأويل و الفلسفة إلى حد أن الحسن الثاني رحمه الله منع تدريس الفلسفة في الجامعات لفترة من الفترات , و يقدمون صحيح مسلم على صحيح البخاري مخالفين في ذلك المشارقة فقط لأن البخاري ورد عنه شيء من التأويل .

و لا ينكر أحد أن المغرب كانت قبلة للعلماء و لا زالت لاحتوائها على ذخائر المخطوطات التي حفظتها الدولة بعناية , و وفرتها لكل طلبة العلم في كل بقاع العالم بلا حواجز أو تقييد فقط أن تكون عالما مسلما مخلصا نيتك لله , و قد ذكر عن الألباني رحمه الله في زيارته للمملكة رفضه الاقامة الملكية , مع أن ذلك ينافي أدب المغاربة , لكن الحسن الثاني رحمه الله أقره على ذلك و قال هذا رجل عالم و أمر أن توفر له كل السبل لما يريد من العلم و مقابلة المخطوطات التي يعمل عليها .

و ليس هذا وحسب بل لم أصدق سمعي و بصري و أنا أرى الحسن الثاني رحمه الله و هو يرد على الدكتور الموريطاني و على القانون الدولي قبل خمسين سنة , و يحتج بالروابط القانونية التي تربط المملكة بجنوبها و توثقها البيعة , البيعة أيها الدكتور أسمعت ؟ البيعة , و لأقول لك إن المحكمة الدولية لم تجد ما ترد به , أتعلم لم أيها الدكتور ؟ لأن الحسن الثاني رحمه الله كان يقف على تشريع لا يعرف الأزمة كما تدعي , أما القانون الد ولي ممن أنتجت البشرية فكله أزمات و ثغرات و لم يصمد أمام شرعية المملكة في صحرائها لأن حجة المغرب قوية بكل الأدلة الجغرافية و التاريخية و السياسية و

القانونية كما أبهرني بذلك الراحل رحمه الله .

سيزيد الدكتور في شرح ما سبق لكن كالعادة تدليس و تزييف فبيعة العقبة ليست بيعة سياسية , و ثانيا لا يوجد شيء اسمه دستور المدينة , و ثالثا كان يهود المدينة و نصارى نجران و مجوس هجر مجرد أقليات تابعة , و كان التمييز واضحا بين المسلمين و غيرهم و هذا معلوم معروف إلا أن الدكتور يدلس على الناس ممن لا اطلاع لهم .

ثم إن الدكتور يتهم صراحا خليفة المسلمين عثمان بن عفان رضي الله عنه بالجنوح إلى الاستئثار بالسلطة و المال ليخلص من ذلك حسب تعبيره بالخروج من التأمر عن إمرة إلى التأمر من غير إمرة , و لقد ناقشنا هذا اللغط سابقا و قلنا إن هذه المقاييس التي يعتمدها الدكتور لا سند لها إلى ما يريد , ثم سيعود الدكتور الى المنهج الذي ينكره على الغير و هو جعل التاريخ وحيا مطلقا , و هو يدرس هذا لم ينتبه للجغرافيا أولا ثم التزايد الديمغرافي ثانيا و هي معايير أساسية لفهم تلك المرحلة من التاريخ .

و لعلكم سترون أن الرجل مقلد أعمى لأفكار هيجل و ها هو يربط بلا سند بين قيام دولة النبوة في المدينة المنورة و بين قيام دولة البنك في أمريكا و شتان بين الثرى و الثريا , ثم نسي كالعادة أنه يخاطب المسلمين فصار يمدح قيام دولة أمريكا , ثم إن الثورة الفرنسية كانت انتقاما من الملكية الكنسية التي كانت تعارض هيمنة البنك على القرار السياسي و الثقافي , و ليست كما نقل الدكتور عن لوبون بأنها تجسيد لأفكار معينة و افقت بيئة صالحة .

و في نفس السياق فإن التفلسف يضيع المعنى , لقد أراد المسكين أن يتحدث عن العذرية السياسية التي تسمح بقيام نظام سياسي مستقل عن الوراثة التاريخية لكنه استدل بالفوضى الفرنسية التي حدثت في بلد له تاريخ سياسي حافل , و لا نقر الدكتور على أن العرب قبل الاسلام كانوا يتمتعون بحرية فائضة و لا ينتظمون في مؤسسات , فالجغرافيا التي كانت تنتج خضعت لتسلط الدول في الشام و العراق و اليمن , أما الصحراء القاحلة التي لا تنتج شيئا في وسط الجزيرة فلم تدعو الحاجة إلى غزوها كما أن الكثافة السكانية تكون ضعيفة في المناطق التي لا تتوفر فيها سبل العيش , و مع ذلك فهذه الجغرافيا كانت محكومة بعصبة القبيلة التي تقتضي قيادة سياسية و جيشا عسكريا و قوافل تجارية , و لعل هذا واضحا في مجتمع مكة قبيل البعثة .